مجلة علمية

دراسات وسياسات

مجلة علمية تصدر عن
المركز الليبي للدراسات
العدد السابع أكتوبر 2024

المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

في هذا العدد

1 الانتقال الديمقراطي في ليبيا: الشروط والمقومات الغائبة
2 دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية (التطورات والتحديات وسبل التعزيز)
3 مخاطر الجماعات الإرهابية على الأمن الوطني الليبي - المسؤولية وسبل المواجهة
4 توطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا بين الحقائق ونظريات المؤامرة
5 فهم حلقة الصراع الليبي: تقييم مسار العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي
6 تحولات الإسلاميين في ليبيا ما بعد ثورة الـ17 من فبراير عام 2011
7 ندوة: تحديات تواجه خزان الحجر الرملي النوبي وما بعد النوبي
8 ملخص كتاب وضع وتنفيذ السياسات العامة "تطبيقات في الحالة الليبية"

دراسات وسياسات

دراسات وسياسات

مجلة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد السابع أكتوبر 2024

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات 4
2. الافتتاحية 5
3. الانتقال الديمقراطي في ليبيا: الشروط والمقومات الغائبة 8
4. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية (التطورات والتحديات وسبل التعزيز) 26
5. مخاطر الجماعات الإرهابية على الأمن الوطني الليبي - المسؤولية وسبل المواجهة (2011-2022).. 54
6. توطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا بين الحقائق ونظريات المؤامرة 85
7. فهم حلقة الصراع الليبي: تقييم مسار العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي 106
8. تحولات الإسلاميين في ليبيا ما بعد ثورة الـ17 من فبراير عام 2011..... 129
9. ندوة: تحديات تواجه خزان الحجر الرملي النوبي وما بعد النوبي 145
10. ملخص كتاب وضع وتنفيذ السياسات العامة "تطبيقات في الحالة الليبية" 158

معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات

هيئة تحرير مجلة دراسات وسياسات ترحب بمشاركة المختصين بالشأن الليبي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الضوابط التالية عند إعداد البحوث والتقارير:

1) ألا تكون المادة قد نشرت من قبل.

2) المادة معدة بتطبيق droW وعدد الكلمات 5 آلاف كلمة للبحوث و0051 كلمة للتقارير وملخصات الكتب.

3) الخط المعتمد gnittesepyt cibarA حجم 41.

4) تراعي المادة التقسيم والهيكل والضوابط المنهجية العلمية المتعارف عليها في إعداد الأوراق البحثية والاعتماد على المراجع والمصادر الدقيقة وإثباتها كهوامش أسفل كل صفحة على أن تدرج على النحو التالي:

- كتاب عربي: اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم مكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر ورقم الصفحة، وعلى الصورة اللاحقة:

المهدي ساسي: أوراق في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلة للاقتصاد الوطني (القاهرة: دار وهبة للطباعة والنشر، 7002)، 92.

-في حال تكرار المصدر يدرج كما يلي: ساسي، أوراق في الاقتصاد الليبي، 24.

-كتاب باللغة الانجليزي: نفس الترتيب للمرجع العربي وعلى الصورة اللاحقة:

qarI fo stnemevoM yranoituloveR eht dna ssalC laicoS dlO ehT ,utataB annaH (8791 ,sserP ytisrevinU notecnirP :notecnirP), 04.

-تكرار المرجع: utataB ,ehT dlO laicoS ssalC, 44.

-مقالة في دورية عربية: اسم الكاتب وعنوان المقالة واسم الدورية أو الموقع وعدد الإصدار

صلاح الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، ليبيا المستقبل، السنة الأولى، العدد 21.

-تكرار المرجع: الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، 21.

- مقالة في دورية إنجليزية: بنفس ترتيب المقالة في دورية عربية:

-noC evitarapmoC ni raW yloH namottO :yrotirreT detsetnoC" ,gnilraD .T adniL .541 :(0002) 19 ,acimalsI aidutS ",txet

-تكرار المرجع : gnilraD ,"yrotirreT detsetnoC" ,941.

-خبر أو تقرير في صحيفة يومية، عربية أو أجنبية: ليبيا المستقبل، 11 مايو 2102.

.5002 tsuguA 8 ,naidrauG ehT

-مراجع الإنترنت تضاف إلى اسم الكاتب وعنوان الدراسة أو البحث أو التقرير أو الخبر أو المقالة أو رابط المادة.

ملاحظة: للمركز الحق في التعديل في المادة بما يناسب سياسات وضابط النشر وفي عدم نشر البحث أو التقرير، على أن يُخطر الباحث في مدى زمنى لا يتعدى أسبوعين من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

يصدر العدد السابع من مجلة "دراسات وسياسات" تحت إشراف المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، والدولة الليبية لازالت تواجه تحديات جسيمة في مسارها نحو الانتقال الديمقراطي، وتوحيد مؤسسات الدولة المنقسمة، والتي تزداد تشظيا مع مرور الأيام. تعكس الدراسات التي يقدمها هذا العدد واقعا معقدا على كافة المستويات: السياسي، والاقتصادي، وعلى مستوى السيادة الوطنية على مقدرات البلاد، وحمايتها من أطماع دول الجوار، واستخفافها بحقوق الدولة الليبية، المتمثلة في استنزاف مواردها المائية، وأبلغ شهاد على ذلك ما وقع في إدارة الحوض النوبي بطريقة تنتهك السيادة الليبية بشكل صارخ. يتناول العدد أيضا تطورات العدالة الانتقالية في أعقاب ثورة فبراير، مسلطا الضوء على فشل المشاريع السابقة، التي أدت إلى تفاقم الاستقطاب والصراع الداخلي. كما يتناول بالتحليل دور القطاع الخاص، الذي يعاني منذ أمد طويل من هيمنة الدولة على الاقتصاد، ويبحث في سبل تعزيز هذا القطاع؛ كعامل مهم للنمو والتنمية المستدامة.كما تبرز الحاجة لفهم تأثير الجماعات الإرهابية على الأمن الوطني، مما يستدعي تطوير استراتيجيات فعالة للتصدي لها. بالإضافة إلى تقديم قراءة متوازنة لتحولات الإسلاميين خلال العقد الماضي، وأثر الظروف السياسية والمناخ الإقليمي على تلك التحولات، وكذلك محاولة استعراض المشروع السياسي للإسلاميين، كما حرص العدد على تقديم ندوة علمية متخصصة حول الحوض النوبي، كاشفا حالة الهشاشة التي تعاني منها الدولة الليبية، وعدم قدرتها على الحفاظ على ثروات ليبيا المائية؛ بسبب الانقسام السياسي والأمني، وغياب الدور المؤسسي المهني في إدارة هذا الحوض الاستراتيجي.

يسعدنا تلقي مقترحاتكم ومساهماتكم

رئيس التحرير: صلاح الشامخ

الانتقال الديمقراطي في ليبيا: الشروط والمقومات الغائبة

د.عبد الوهاب محمد الحار

الملخص:

تشكل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا إشكالية حقيقية، كونها تأتي في مجتمع ظل لسنين عديدة تغيب فيه ملامح الحياة السياسية التي اعتادتها الدولة، فالمجتمع تقليدي قبلي، والثقافة فيه تعظّم القبيلة وتعطيها الانتماء والولاء، والدولة عجزت أو أنها لا تريد تأسيس نظام يضمن تنمية سياسة تقوم على تعددية، تنقل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة، وبناء دولة تسعى لانتقال ديموقراطي للسلطة؛ يلبي حاجات المجتمع في الاستقرار والتنمية. وبين تداخلية المجتمع والدولة في ليبيا يأتي هذا البحث؛ لمحاولة التفكير في صياغة نتائج بين متغيري الشروط والمقومات، في إنجاز عملية الانتقال الديموقراطي في ليبيا.

كلمات مفتاحية: الانتقال الديمقراطي، الحياة السياسية، التنمية السياسية، الاستقرار، الانتماء، الولاء، الحداثة.

Democratic Transition in Libya: Absent Conditions and Components

Dr. Abdulwahab Mohammed Elhar

Summary: The process of democratic transition in Libya poses a real challenge as it comes in a society that has been absent from the political scene for many years, devoid of the features of political life that a state traditionally embodies. The Libyan society is predominantly tribal, and its culture magnifies the tribe, giving it a sense of belonging and loyalty. The state has either been unable or unwilling to establish a system that ensures a political development based on pluralism, transitioning the society from traditionalism to modernity, and achieving a state that seeks a democratic transfer of power that meets the needs of the society in terms of stability and development. Within the interplay between society and the state in Libya, this research aims to explore and formulate conclusions regarding the variables and factors involved in accomplishing the process of democratic transition in Libya.

Keywords: democratic transition, political life, political development, stability, belonging, loyalty, modernity.

المقدمة:

تعيش ليبيا منذ 2011 حالة استثنائية على مستوى المجتمع والدولة ، فالتحول من الثورة إلى الدولة لم ينجح بعد، والمراحل السياسية المؤقتة استمرت ، والمجتمع يعيش حالة من الجمود، وعدم القدرة على بلورة اشتراطات الدولة بكامل أبعادها ، فضلا عن الركون إلى الأساليب التقليدية في تداول السلطة، الأمر الذي انعكس سلباً على المزاج الاجتماعي، وعزز من إشكالية عدم الثقة السائدة اليوم في المشهد السياسي الليبي؛ ونتيجة لذلك لم يتم بناء الدستور ، ولم تتحقق الحياة السياسية التي ترسي قواعد الانتقال الديمقراطي ، وظلت المؤسسات تعاني من الهشاشة وضعف المهنية، وأصبحت السلط المتعاقبة في المراحل الانتقالية تنتج خارج البلد. حدث كل ذلك في ظل غياب إرادة وطنية قادرة على إنتاج مشروع ورؤية وطنية، بعيدة عن التجاذبات السياسية الداخلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، التي أصبحت ليبيا ساحة لها.

عند الحديث عن التحول الديمقراطي في ليبيا، لابد أن يُأخذ في الحسبان حالة المجتمع والدولة، فالثقافة والبيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية تشكل جميعها أساسات متينة، متى كانت هذه الأساسات صلبة، يمكن أن يترسخ التحول الديمقراطي، الذي يحترم التعددية، ويعترف بالاختلاف، ويقدم مسارات حقيقية للمشاكل الاجتماعية والسياسية وصولاً إلى الدولة العصرية، التي تدمج المكونات التقليدية ضمن مؤسسات قادرة على تلبية حاجات المواطن في الأمن والاستقرار والتنمية.

من هذا الرصيد العملي والعلمي جاءت إشكالية البحث، والتي تبلورت حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ماهي الاعتبارات الموضوعية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في ليبيا؟
- ماهي المقومات التي تغيب عن التحول الديمقراطي الليبي؟
- ما هي السيناريوهات المحتملة للتحول الديمقراطي في ليبيا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ننطلق من الفرضية التي تقول: "هناك اعتبارات واشتراطات مجتمعية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية، ينبغي أن تحقق في المجتمع الليبي، حتى يتحقق انتقال ديمقراطي حقيقي للسلطة، يلبي حاجات المجتمع في التنمية والاستقرار، وفي ذات الوقت هناك مقومات تغيب عن المشهد الليبي، تجعل هناك صعوبات حقيقية لتحقيق هذا الانتقال، وتصعب التكهن بمآلات المستقبل للتحول الديمقراطي ".

وتأتي أهمية البحث في أنه يتصدى لظاهرة حديثة نعيشها واقعياً، وتتماثل لنا متغيراتها وظروفها، ومازالت تتبلور؛ لذلك فان دراستها لها أهمية بالغة الخصوصية، في كونها تتعلق بممارسة سياسة حقيقية؛ ترصد ملامح انتقال المجتمع من الثورة

إلى الدولة، وفي ذات الوقت ترصد حالتي المجتمع والدولة في ليبيا في فترة بالغة الحساسية والخطورة.

أما البحث فهو يرتكز بالأساس على محاولة المعرفة والفهم لاشتراطات التحول الديمقراطي في ليبيا، والمقومات التي تغيب لتحقيق هذا التحول، الذي إن تحقق سوف يعود على المجتمع بالاستقرار والتنمية.

ومنهجياً يمكننا توظيف عدة مناهج منها: الوصفي، والتحليلي، والمقارن، والقانوني، حتى نتمكن من فهم المتغيرات التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي.

أما من حيث سياق تقسيم البحث للوصول إلى نتائج محددة، فإننا نقترح ثلاثة محاور كخطة عمل لهذا البحث، يقوم المحور الأول على بيان الاعتبارات الموضوعية لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا، أما المحور الثاني فيتناول المقومات الغائبة للتحول الديمقراطي الليبي، في حين يأتي المحور الثالث متضمناً سيناريوهات التحول الديمقراطي في ليبيا.

المحور الأول: الاعتبارات الموضوعية للتحول الديمقراطي

عندما نتكلم عن التحول الديمقراطي لأي بلد، لابد أن يكون الحديث عن البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية حاضرا وبقوة؛ لأنها تمثل أساس الحديث وجوهره، فالقيم الموجودة في المجتمع غالباً ما تحدد خياراته وأولوياته، وهي مسؤولة بشكل مباشر وغير مباشر على تعثر التنمية أو نجاحها، ولعل التحول الديمقراطي هو أحد أهم أوجه التنمية التي تسعى المجتمعات لتحقيقها.

ولعل التركيبة الاجتماعية والثقافية لاتزال تشكل عائقا ضد التنمية والديمقراطية في بعض البلدان؛ لما تحمله من ولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة، وسطوة العائلة وتمجيد الأشخاص، وخلق الثنائيات التعارضية في المجتمع؛ الأمر الذي يجعل هناك صعوبات تُفقِد مسارات التحول الديمقراطي قيمه ودلالاته، بل وتجسّد قيم التسلط، والسعي إلى أن تكون الدولة غنيمة، ومؤسستها وسيلة للتفرد والاستحواذ والدكتاتورية، وهذا ما يمكن مشاهدته في بعض بلدان العالم.[1]

وهنا يمكننا تحديد الاعتبارات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المجتمع الليبي لتمكين الانتقال الديمقراطي، وتحقيق انتقال سلس للسلطة، وأداء مهني للمؤسسات؛ لذلك، هناك شروط يجب توافرها لتحقيق الانتقال الديمقراطي في ليبيا، تأخذ طابعين الأول: يتعلق بالشروط والاعتبارات الأساسية الواجب أخذها بعين الاعتبار؛ لتجسيد واقع التحول الديمقراطي، الثاني: يتعلق بأهمية إدراك المرحلة الاستثنائية التي تمر

(1) على أسعد وطفة، **محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميا ته في دولة الكويت**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والثلاثون، 2012، ص 42.

بها البلاد، وأهمية وضرورة السعي لإنهائها؛ لما تحمله من خطورة بالغة على كيان الأمة الليبية.

- الشروط والاعتبارات الأساسية والمتغيرة للتحول الديمقراطي في ليبيا

لعل أهم وأخطر الأولويات التي يمكننا رصدها في هذا السياق هو ما يتعلق بالهُوية الوطنية الليبية، وما أثير ومازال يثار حولها من جدل أصبح يهدد كيان الدولة.[2] أن إشكالية الهوية طرحت نفسها منذ استقلال الدولة الليبية في 24 ديسمبر 1951، غير أن المشاعر والأحاسيس بالانتماء الى إقليم واحد، ربما هي من أعطت للهوية زخماً واضحاً من خلال رفض تقسيم البلاد لحظة الاستقلال، وقبول الطرابلسيين بحكم إدريس السنوسي.[3]

حاول الملك إدريس السنوسي أن يبني دولة على الرغم كم الظروف الصعبة الي كانت تعيشها ليبيا، وباكتشاف البترول وأصبحت ملامح الدولة ترتسم في إمكانية البناء الظاهري للمجتمع، من حيث وجود خطط للتنمية تعددت مجالاتها، في مجتمع يفتقر لأبسط ملامح الحداثة، فالعلاقات داخل المجتمع ظلت أسيرة لرؤى تقليدية سعت وتسعى لكي تكون دولة القبيلة؛ لذلك كانت خطط التنمية تصطدم بتطلعات القبائل لقيادة الدولة؛ بغية تعظيم مصالح شخصية وفئوية ومناطقية، وظلت ملامح الحياة السياسية الحقيقية غائبة، طيلة الثمانية عشرة عاما من حكم المملكة، ورغم وجود دستور ينظم العلاقات داخل المجتمع، إلا أن الحياة السياسية كانت تقاد من قبل أشخاص لا كيانات مؤسسة على أفكار ورؤى، وكذلك غياب الأحزاب التي تنظم المجتمع؛ أدى إلى ضعف الوعي في المجتمع والدولة، مما أثر بشكل كبير ومباشر على تعميق الهوية الوطنية، التي تشكل أساسا لكل تقدم وطني، ورغم العائدات الضخمة من النفط، وزيادة عدد المتعلمين والمثقفين، فإن بناء هيكلية حديثة للمجتمع بعيدا عن الروابط التقليدية ، ظل طموحا لم تتمكن الدولة من تحقيقه.

أدرك النظام الملكي أهمية تأسيس أساس للهوية الوطنية في أواخر الستينات، عن طريق مشروع السيد عبد الحميد البكوش للهوية الوطنية، تجمع رؤى المجتمع في دولة واحدة بنية على الخصوصية الليبية، وعلى القيم الليبية الخالصة، يؤطرها مشروع وطني جامع لكل المكونات الاجتماعية، غير ان هذا الادراك يبدو قد انه جاء متأخرا، حيث أن بناء المجتمع فكريا تُرك للتجاذبات والأفكار الطارئة من الخارج، والتي تسربت إلى مجتمع لم يستطع بعد بناء هويته الوطنية حول ثوابت وحقائق الجغرافيا، والتاريخ، والديموغرافية لدولة ليبيا، التي استقلت سياسيا عام 1951،

(2) يوسف الصوانـي، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2013، ص 20.
(3) نفس المرجع السابق، ص 22.

ولكن بقت صعوبات تحديث المجتمع تكمن في عدم القدرة على تفكيك الولاء القبلي، وإعلاء قيم المواطنة والدولة[4].

هذه الحالة قادت إلى تغيير سياسي عام 1969 قاده العقيد القذافي، الذي رأى أن المظلة القومية، و البحث عن الزعامة هي من أولياته السياسية، فضلا عن البناء الهلامي للمؤسسات، التي ظلت أسيرة لنظرية العقيد الثالثة، التي لم تهتم بغرس قيم علوية الدولة، و القانون، والدستور، وقيم المشاركة السياسية الحقيقية، ولم تضع رؤى للحد من الفساد، وعلاقة الفرد بالسلطة، وظلت الدولة في عهده شاذة في سلوكها ومؤسساتها، علاوة على التغيير الهيكلي الذي طال مؤسسات الدولة، ما أفقدها القدرة على استمرارية التفكير والبناء، الأمر الذي أثر سلباً على الثقافة السياسية للمجتمع، فحرمه من فرص التطور الطبيعي، والوصول إلى نشوء ثقافة سياسية وديمقراطية ومدنية حديثة؛ ما جعل البلاد تفتقر اليوم إلى ما تحتاجه من مقومات لمواجهة أزمة النهوض، والتي تُعتبر شرطا أساسيا من شروط الديمقراطية وعملية بناء الدولة[5].

هذا الميراث الثقيل انعكس بشكل مباشر على المجتمع والدولة بعد ثورة فبراير ، فالمجتمع لم يألف ثقافة الحوار، بل ترسخت في ذهنيته ثقافة العنف والإقصاء، وبالتالي فقدت الثقة، وأصبح المجتمع مسرحا للارتجال، وغياب الرؤية الواضحة، وهكذا استمر جدل الهوية إلى يومنا هذا، الأمر الذي صعب معه إيجاد تصورات لما يفترض أن تكون عليه الدولة غداة التغيير السياسي في 17فبراير. لقد ورثت الدولة عن حكم العقيد القذافي الذي استمر مدة اثنين وأربعين عاما، غيابا تاما لمعاني الديمقراطية في القيم والمؤسسات، أصبح الولاء مبنيا على الشخصنة، حيث تغلبت المصالح الشخصية على المصالح العامة، والولاء للقبيلة على الولاء للوطن، والولاء للأفراد بدلا من الأفكار[6].

كل ذلك ألقى بظلاله على محاولة الانتقال من الثورة إلى الدولة بعد 17فبراير 2011، ونعلم أيضاً أن الكثير من الشروط والاعتبارات للتحول الديمقراطي ترتكز أساسا على ميراث المجتمع والدولة، وهذا ما حصل في ليبيا، فقد تأثير كل من المجتمع والدولة بتوجهات السلطة، التي كرست الدكتاتورية، وشخصنة السلطة، وأدلجة التوجهات،

(4) عبد الوهاب الحار، محددات السلوك الانتخابي للناخب الليبي – دراسة نظرية تحليلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للانتخابات الليبية – تحديات الواقع وإشراق المستقبل، طرابلس، المنعقد في الفترة من 20-21 نوفمبر 2023، تنظيم المركز الليبي للدراسات ورسم..... ص64.

(5) محمد الشح، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، الأردن، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (68)، 2014، ص63.

(6) زايد عبيد الله مصباح، **إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا القيم واتخاذ القرار**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (403)، سبتمبر 2012، ص 84.

وأطرت الأولويات، وجعلت من الدولة الليبية غريبة في علاقاتها، ومؤسساتها، واشتراطات التحول الديمقراطي، والتي تقوم على أساسات الثقافة السياسية، وادراك كامل للهوية والمواطنة، ووجود مؤسسات دولة مهنية تستطيع رسم السياسيات، وتخيل التنمية والعمل من أجلها، كما يجب ألا نُغفل الإطار المجتمعي الداعم، الذي يفترض أن يساهم في أوجه التحول الديمقراطي.(7)

أذن تعتمد شروط التحول الديمقراطي بالإساس على ما تم بناؤه من أساسات، تتعلق بالثقافة والمجتمع، وإذابة مقومات المجتمع التقليدية، التي تتجسد في الولاء للقبيلة والمنطقة، لصالح الولاء للدولة والوطن، وأهمية الانتماء إلى كيانات فكرية لا كيانات عصبية وروابط الدم، هذه الكيانات الفكرية تتجسد في أحزاب سياسية، ومنظمات مجتمع مدني، قادرة على بلورة أفكار ورؤى المجتمع في اتجاه تحول ديموقراطي حقيقي. فالملاحظ في المشهدية السياسية الليبية أن دور الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، لم ترتق بعد إلى المستوى المأمول، وهناك صعوبات جمة تتعلق برسم الحياة السياسية، وقواعد اللعبة السياسية، تحت إطار دستور يتفق عليه كل أطياف المجتمع الليبي، قد يكون غياب التجربة الحزبية وافتقار المجتمع لمنظمات المجتمع المدني سببًا رئيسًيا في إخفاق تجربة الأحزاب بعد الثورة. فالواقع أن الأحزاب كانت محظورة في عهد الملكية، وجُرمت في عهد العقيد القذافي، مما أسهم في تشكيل العقلية الليبية حول استمرارية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، كما عبّر عن ذلك "منصف وناس "(8) لقد انعكس ذلك بشكل أكثر وضوحا وأهمية على استمرار المراحل الانتقالية في المشهد السياسي الليبي، حيث عانت البلاد من صعوبة في تشكيل حكومة قادرة على ممارسة اختصاصاتها في جميع أنحاء ليبيا ، وفي ذات الوقت تتمتع بالشرعية والقبول. وقد ظل هذا المشهد مفقودا على مدى اثني عشر عاما؛ مما عزز سيناريوهات عدم الاستقرار، واستمرارية حكومات الأمر الواقع، بدلاً من الحكومات المنتخبة عبر انتخابات حقيقية، تعكس الإرادة الشعبية من خلال دستور توافقي، يُنهي حالة عدم الثقة بين الأطياف السياسية. كما يجب أن نأخذ في الاعتبار أهمية التعامل مع الشروط المتغيرة للتحول الديمقراطي، التي ترتكز أساسا على التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، وكيفية التعامل مع التدخلات الخارجية؛ بما يضمن المصلحة الوطنية ويعزز فرص السيادة الوطنية. هذا الأمر يعد عاملا مهما، خاصة في ظل تعرض ليبيا لتدخلات تشكل تحديا كبيرا؛ تعيق أحيانا عملية التحول الديمقراطي (9).

(7) خالد حنفي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد (188)، 2012، ص 112-118.
(8) المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، تونس، الدار التونسية المتوسطة، الطبعة الأولى، 2014، ص77.
(9) عماد علي نقريش، **مرتكزات الانتقال الديموقراطي في ليبيا وعوائقه**، مجله جامعه الأزهر بأسيوط، العدد (35)، يوليو 2023، ص780.

ويمكن النظر لمستجدات البيئة الليبية غداة الثورة في 2011، على أساس أن ظروفها تحتاج إلى معالجات، بحيث ينعكس علاجها على مسارات التحول الديموقراطي، منها ما يتعلق بانتشار السلاح وعلاقة التشكيلات المسلحة بالطبقة السياسية، وجدل التوظيف بين الإثنين، ومنها ما يتعلق بمسارات المصالحة الوطنية، والوصول إلى تحقيق التجانس والوئام والاستقرار المجتمعي الذي تنشده المجتمعات، وصولاً لتحقيق دستور توافقي، لا يتأثر بمحاولات الجماعات المختلفة في ليبيا للتأثير على شكله ومحتوياته.[10]، يكون منطلقا لتحول ديموقراطي حقيقي، يضمن انتقالا سلسا للسلطة ويحقق شرعية المؤسسات، ويخلق حالة من الانسجام بين المجتمع والدولة.

المحور الثاني: المقومات الغائبة للتحول الديموقراطي في ليبيا

لا شك أن عملية التحول الديموقراطي هي عملية تراكمية، تُبنى على أساسات متينة تمس المجتمع والدولة على السواء. يبقى أن لكل مجتمع خصوصيته وتجاربه، وأن لكل مجتمع مقوماته لتحقيق التحول الديموقراطي المنشود، والملاحظ أن المجتمعات التي حكمتها أنظمة دكتاتورية، وحدثت بها ثورات للتصحيح والتغيير السياسي، وُجد أنها تميل نحو الدكتاتورية التي كانت ترفضها على حد تعبير الدكتور مصطفى التير.[11]

إن الإرث السياسي والخصائص الاجتماعية والثقافية قد بلورت المجتمع الليبي، وحددت إلى حد كبير اتجاهاته وخياراته، وحتى شكل ومضمون مؤسسات الدولة، حيث جعلت منها وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة، والمصالح الجهوية، وعزّزت بشكل واضح ثقافة دولة القبيلة؛ ما جعل أغلب المؤسسات لا تفي باشتراطات التحول، وهكذا غابت أهم المقومات لتحقيق التحول الديموقراطي، وبالتالي هناك فقدان للتوازن المجتمعي، انعكس بصورة أكثر تحديدا وأهمية على التوافقات السياسية، والوصول إلى غايات الدولة في الاستقرار والتداول السلمي على السلطة.

لا شك أن عملية التحول الديموقراطي هي عملية معقدة وصعبة كما أشرنا، وربما نتفق مع الرأي القائل إن الديموقراطية تولد من رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست مجرد نتاج تطور سلمي، وهذا ما يفسر هشاشة الديموقراطية في المراحل الأولى. إن هذه الرؤية التحليلية هي التي يمكن أن تفسر لنا أن الصراع المشار إليه قد يكون حاداً، بالدرجة التي يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، وبالتالي تزايد قوة إحدى الجماعات بالدرجة التي تمكنها من التغلب على قوى المعارضة، وإنهاء العملية

(10) حسين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، https://bit.ly/3RkPt2f، تم الاطلاع: 30/11/2023.

(11) مصطفى التير، **تحديات التحول إلى الديموقراطية في ليبيا**، الوطن الليبية، 20211/09/23، https://www.alwatan-ly.com.

السياسية لصالحها، وسد الطريق أمام الديمقراطية.[12]

ربما تعكس هذه الرؤية إلى حد كبير المشهد السياسي الليبي، حيث أفرزت المراحل الانتقالية ثنائيات، على سبيل المثال: برزت بشكل واضح صراعات التيارين الليبرالي والإسلامي، التي طغت على تكوين واستقطابات المؤتمر الوطني، وقد تطور هذا الصراع إلى مواجهات مسلحة كبيرة بعد عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، مما كان له تأثير كبير على انتخابات البرلمان في يونيو2014.[13]

ولا ننسى أيضاً ثنائية المركزية واللامركزية❖ والتي تمس بشكل مباشر عمليات التحول الديموقراطي، بل ويعتبرها البعض إحدى المقومات التي يفترض أن ينتهي فيها الجدل، بما يضمن تحقيق التنمية في كافة جوانبها، وتعزيز الاستقرار المجتمعي، الذي يعد ضرورة لتحقيق تحول سياسي ديموقراطي حقيقي.

وفي مقام آخر أفرزت مساحة الحرية في التعبير والانتماء بعد الثورة عام 2011، إلى وجود تيارات دينية تختلف في المنهج والسلوك والرؤية، هذا الأمر سوف ينعكس بصورة مباشرة على آليات التحول الديموقراطي، بما يدفع نحو اتجاهات سلبية تقود المجتمع والدولة في ليبيا إلى ما يعرف بحالات الانسداد والتعطل، والتي تجعل من العملية السياسية ترتهن لهذه الاعتبارات، وتجعل من التوافق على أهم القيم وهو الدين أمراً بعيد الحدوث، وهكذا تغيب أهم المقومات التي تحقق العملية الديموقراطية، ويحصل بشأنها الجدل وعدم الاتفاق.

إن من بين المقومات التي لم تتمكن الدولة من تجاوزها عبر تراكمها السياسي هي الفوارق الإثنية، حيث تعاملت مع العنصر الإثني بطريقة جعلته كالنار تحت الرماد، وزادت حدته مع غياب السلطة المركزية في 2011. وبالتالي، ظهرت ثنائية العرب والأمازيغ والتبو والطوارق، مما أعاق بناء علاقات قائمة على الثقة بين المكونات الديمغرافية للدولة. وقد ظهر ذلك في العديد من المحطات المتعلقة بإعادة بناء الدولة، بالإضافة إلى ذلك، ظل التجانس الاجتماعي المبني على الثقة المجتمعية أحد المقومات الغائبة، التي أثرت بشكل كبير على مسارات التحول الديمقراطي.

في سياق آخر، يعد غياب الدستور، وملامح واضحة للحياة السياسية في ليبيا، من أهم المقومات الغائبة للتحول الديموقراطي، وقد انعكس هذا الأمر بشكل مباشرة على المراحل الانتقالية؛ مما أدى إلى تعثرها وانسداد آفقها، فعدم التوافق على دستور، بالإضافة إلى حالة الانقسام المجتمعي والسياسي، وبوادر عودة عسكرة الدولة، والتدخلات الخارجية، كلها عوامل ألقت بظلالها على مسارات التحول الديموقراطي،

(12) يوسف الصواني، مرجع سبق ذكره، ص 178.
(13) السنوسي بسيكري، **أحد عشر عاماً على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2023، ص 123.

علاوة على ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في توفير شروط التحول الديمقراطي، شريطة أن تكون حاملة لرؤية مستقلة، قادرة على أداء دورها؛ ضامنة لتعزيز العملية التنافسية على السلطة، والمشاركة الفعلية في صناعة القرار.[14]

وفي ذات الوقت يمكن النظر إلى أن غياب القيادات والنخبة المسؤولة والقادرة، قد انعكس سلبا على وجود طبقة سياسية أصبح بعضها غير معني بالتحول الديموقراطي، إضافة إلى ذلك، فإن هذه الطبقة تفتقر في كثير من الأحيان إلى المسؤولية عن قيم الحرية والمواطنة والتداول السلمي على السلطة ، فضلا عن الكفاءة والنزاهة والمصداقية لقيادة الدولة، وإنجاز الدستور، وافتقار الدولة للقيادة جعلها غير قادرة على التأثير الإيجابي في العملية السياسية، يتزامن ذلك مع التجربة الحديثة التي كانت إمكانياتها متواضعة، حيث ارتبطت أدوارها وحضورها بمؤسساتها وليس بمكوناتها وقواعدها .[15]

وتأسيساً على ذلك نقول، أن المستويات الغائبة للتحول الديموقراطي عديدة ومتشابكة، منها ما يتعلق بإيجاد بيئة سليمة يمكن من خلالها تحقيق فرص الانتقال الديموقراطي، يتداخل فيها الثقافي والاجتماعي والأمني، بحيث يمكن تحديث المجتمع؛ بما يضمن زيادة الوعي بأهمية إنجاز التحول الديموقراطي للبلد، قبل أن تتلاحق الأحداث وتتعمق حالة انعدام الاستقرار، والعودة من جديد لأسلوب فرض الأمر الواقع عن طريق القوة، لأن المناخ الديموقراطي يستلزم حالة من الهدوء والاستقرار المجتمعي، حتى يتفق على قواعد اللعبة السياسية والدستور التوافقي المنشود.

نعلم جيداً أن ضعف المؤسسات والنخب في ليبيا، وغياب الشفافية، وانتشار الفساد، بلغ درجة لا يمكن معها تخيل حدوث تحول ديموقراطي، يجعل من البحث عن الكفاءات السياسية خياراً استراتيجياً، يُجنّب البلاد مسارات الفوضى والتشظي، فالمجتمع في ليبيا يعيش حالة من انعدام الثقة في مؤسسات الدولة، وكذلك الطبقة السياسية التي تصدرت المشهد السياسي بعد الثورة في فبراير 2011، وإن عمليات الإصلاح الخجولة تصطدم بشكل واضح بالخصائص التقليدية للمجتمع، التي تُعلي من الانتماءات الضيقة على الانتماءات للوطن، وتعلي أيضاً المصالح الشخصية على المصلحة العامة للمجتمع والدولة. وفي ذات الوقت، يرتهن القرار السياسي للطبقة- بشكل واضح- لبعض الإملاءات الدولية والإقليمية، التي بدون شك تعمقت، وأصبحت

(14)* لا يمكن تجاوز التيار الفيدرالي حتى وأن خفت أو تراجع في السلوك يبقى تحدي له تأثيره على مستقبل الدولة وعملية التحول الديموقراطي.
محمد زاهي مغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في ليبيا**، القاهرة، مركز بن خلدون، 1995، ص186.

(15) السنوسي بسيكرى، **ليبيا منذ الاستقلال: النظام السياسي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال سبعين عاماً**، الطبعة الأولى، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2023، ص394.

ترسم ملامح المشهد الليبي، بل وعقدت إمكانية إجراء الحوارات الوطنية الهادفة، التي تؤسس للدولة مجتمعياً وسياسياً وثقافياً، فالمصالحة كشرط اجتماعي وسياسي لحدوث الاستقرار مازالت رهن الابتزاز والتوظيف، والدستور التوافقي مازال رهن المجادلة والمناورة، كل ذلك يجعل الحديث عن مستقبل التحول الديموقراطي في ليبيا، مرتبطا بمعالجة هذه المقومات الغائبة، من أجل تحقيق تحول ديموقراطي يضمن الحرية والتداول السلمي للسلطة، وتنمية عادلة تعالج كل هذه الاختلالات الموجودة في المشهد الليبي، وتأسيساً على ذلك، نصل إلى المحور الثالث في هذه الورقة، الذي يتناول سيناريوهات التحول الديمقراطي في ليبيا.

المحور الثالث: سيناريوهات التحول الديمقراطي

لا شك أن تخيل تصورات واقعية لمشهدية التحول الديمقراطي الليبي، يجعلنا نذهب إلى ثلاثة مشاهد ممكنة الحدوث والتوقع، من حيث وجود مبررات الوقوع ومعطيات التبلور، وكل ذلك يقترن بصورة مباشرة وغير مباشرة بنجاح الليبيين في التوافق على دستور للبلاد، ينظم الحياة السياسية، ويضع شروط وغايات اللعبة السياسية، ويلزم الفاعلين المحليين بقبول نتائج هذه اللعبة. في الواقع ثمت ثلاثة سيناريوهات للتحول الديمقراطي من الممكن توقع حدوثها.

السيناريو الأول: عودة العسكر وعودة الاستبداد

إن التعثر وعدم الوضوح في إقرار سبل التحول الديمقراطي، من التوافق على دستور والاتفاق على عملية سياسية تفضي إلى انتخابات حقيقية، والخروج من المراحل السياسية المؤقتة، التي خلّفت فوضى وفساد، ويقين لدى الشعب أن فرص الانتقال من حالة الثورة إلى الدولة مازالت بعيدة، في ظل تمسك الطبقة السياسية بسياسة الأمر الواقع في وجودها، وعدم مسؤوليتها التي جعلت البلاد أمام مباراة سيئة، وقد يكون عودة العسكر هو إحداها، كون أن العديد من أطياف الشعب أصبحت مهيأة لخيارات فرضية "قبول عودة العسكر لحكم البلاد مقابل تحقيق الاستقرار والأمن"، الأمر الذي بات يشغل اهتمام الكثير من الليبيين؛ لأن مشاهد الانسداد السياسي، وغياب القدرة والمسؤولية على إدارة البلاد، وتغول المليشيات وقدرتها على توظيف الدولة، أشغل الفكر بصوابية هذه الفرضية، وخلق حاضنة شعبية ليست في برقة وحدها، وإنما في مناطق عديدة من البلاد.

وحتى مسارات العملية الديمقراطية في ليبيا، مارست للأسف! دورا مضادا للديمقراطية بالمعنى الدقيقي للديمقراطية، الذي يُقدم على أساس المواطنة

والتسامح والمشاركة وقبول الآخر[16]، حيث سرعان ما ظهرت بشكل عميق ومؤثر المحددات الثقافية والجغرافية والاقتصادية، التي جعلت من التجربة الوليدة أسيرة لهذه المحددات، وبالتالي غابت الأسس الموضوعية والمنطقية الواجب توافرها؛ لتعزز مراحل التحول الديمقراطي في ليبيا.

إن الطموحات خليفة حفتر السياسية المتمثلة في الاستيلاء على الحكم، تبلورت بشكل واضح وجلي عندما قرر الاستفادة من الوضعية التي كانت عليها بنغازي على وجه التحديد، والمنطقة الشرقية في العموم، من حيث الالتباس السياسي، وعدم قدرة النخب المدنية في الدولة عموماً، وبرقة على وجه الخصوص، على تقديم مشروع وطني يحتوي الثورة وينقلها إلى الدولة، علاوة على ذلك أن خليفة حفتر مشحون بقيم القيادة والزعامة العسكرية، ورجوع الدولة إلى نموذج الأسرة الحاكمة والقائد الأوحد.

لم يكن حفتر هو من صنع المشروع العسكري، بل كان نتاجا لرغبات إقليمية ودولية، حاولت وتحاول توظيف طموحاته في الاستحواذ على السلطة، تم ذلك عبرة عدة أساليب، منها الانقلاب على الدولة والتمرد عليها في فبراير 2014 عبر انقلاب تلفزيوني، بالإضافة إلى التحرك العسكري وإطلاق عملية الكرامة في 16 مايو 2014[17].

إن سعي حلفاء حفتر إلى خلق منطقة تحتضن مشروعهم السياسي، نابع من جملة من المحددات، قد يكون للمحددات الداخلية، والتي تحدثنا عنها سابقاً، والتي تتمثل في: العجز وعدم القدرة على إدارة الدولة، وتوالي المراحل الانتقالية، وغياب البوصلة السياسية للطبقة الحاكمة؛ كل ذلك وُظف من أجل الترويج للمشروع العسكري، ولكن يبدو أن التغيرات التي حدثت في مصر، بالإضافة إلى المزاج الإقليمي والدولي الرامي إلى وأد والتحكم في تطلعات التعبير في بلدان الربيع العربي؛ تهدف إلى تجنب مفاجأة المجتمعين الدولي والإقليمي بثورات الشارع، التي تستطيع أن تخلع الأنظمة، وتربك الحسابات السياسية والجيوسياسية في المنطقة العربية.

إن العودة للمقاربة العسكرية في ليبيا جاءت ضمن سياق إقليمي، فنجاح العسكر في مصر والعودة إلى المربع الأول، لازمه نجاح في إعادة ترتيب الحكم في تونس، وإعادة صياغة جديدة للحكم في سوريا؛ تضمن استمرارية حكم الأسد وقبوله حربياً ودولياً.

على المستوى الداخلي في المشهد الليبي، يُسمح لخليفة حفتر بالقيام بمحاولة عسكرية للسيطرة على الحكم في ليبيا في 04/04/2019، كبدت البلاد كُلفة باهضة على المستويين المادي والاجتماعي، مما أسفر عن أبعاد جديدة ومخيفة في تعزيز مناخ عدم

(16) علي أسعد رظقة، مرجع سبق ذكره، ص29.
(17) السنوسي بسيكري، أحد عشر عام على ثورة 17 فبراير، مرجع سبق ذكره، ص132.

الثقة، كما أدخلت البلاد في صراعات دولية جديدة، وأصبحت التماسات الجغرافية تُحدد من قبل قوى دولية وإقليمية[18]*.

حتى بعدما تراجع حفتر عن طرابلس، وتشكيل لجنة عسكرية تحت مسمى 5+5 للهدنة، ومحاولة توحيد المؤسسة العسكرية، كما مُثِّل حفتر في الصياغات السياسية التي أفضت إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومع ذلك لم يندمج تحت إطار الحكومة، بل ظل يعمل من أجل ابتزازها تارة، وتارة أخرى سمح بتشكل حكومة موازية في البرلمان، كل هذا يجري في ظل صمت دولين وتغيرات إقليمية في العلاقات بين تركيا ومصر والإمارات والسعودية.

كل ذلك يجعلنا لا نُسقط سيناريو عودة العسكر من الحسابات السياسية، فالتوافقات التي قد يترتب عليها مصالح إقليمية للمتداخلين في الملف الليبي، لها أثر كبير في تبني الخيارات السياسية، ومن ثم المساس بعملية التحول الديمقراطي المأمول.

السيناريو الثاني: تحقق التحول الديمقراطي في ليبيا:

إن اشتراطات تحقق هذا السيناريو ممكنة فيما لو تحققت جملة من المعطيات، التي بدونها لن يتحقق التحول الديمقراطي؛ لذلك فإن التحدي الآني الذي يواجه الليبيين اليوم، لا يتعين في ترسيخ الديمقراطية بل في التأسيس لها[19].

نظرياً يقترح "روستو" مستويات أربعة يتحقق معها التحول الديمقراطي[20]:

المستوى الأول: يتعلق بتحقيق الهوية السياسية التي تتشكل حولها الوحدة الوطنية، وقد يكون ذلك ماثلاً بشكل أوضح وأكثر أهمية في المشهد الليبي.

المستوى الثاني: يتعلق بالصرعات السياسية الطويلة التي سبقت التحول الديمقراطي، ويمكن ملاحظتها ورصدها منذ تحقق الثورة وحتى اليوم، فالمجتمع الليبي لم يألف ثقافة الحوار، حيث أن الصراعات السياسية لا تخضع لقواعد اللعبة السياسية التي تؤطرها حياة سياسية محددة، تتحرك من خلالها الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية؛ من أجل تعزيز فرص التحول الديمقراطي.

المستوى الثالث: قبول الأطراف المتصارعة سياسياً مسألة التسويات السياسية، والسعي إلى تبني القواعد الديمقراطية المُفضية إلى التحول الديمقراطي، والتي يستطيع الكل من خلالها المشاركة السياسية، وربما تكون مسارات التسويات السياسية في المشهد

(18)* إن تصريحات الرئيس المصري باعتبار تماس سرت الجفرة خط أحمر يمثل تحديا خطير للسياسة والاستقلالية الليبية، ناهيك أن حرب طرابلس فتح الباب أمام التواجد العسكري لروسيا وتركيا، ضمن تحقيق التوازن العسكري بين المتداخلين في المشهد الليبي.

(19) زاهي المغيربي، كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي، مجمعة الوسط للإعلام، الطبعة الأولى، 2020، ص215.

(20) D.RusTow, "TransiTon To Democracy: Toward aDynmic Mod " in TranisTionTo Democracy , L.Ariderson(ed)comparative politics,1970,p16.

الليبي قائمة على المحاصصة، التي تدّعي القوة على الأرض، وتراعي مصالح الطبقة السياسية، التي تحاول الاستمرار دون مراعاة ما يحتاجه الوطن، وما تحتاجه العملية السياسية، حيث وظفوا المؤسسات السياسية المختلفة في دعم طموحاتهم، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، وربما حتى القضائية، علاوة على ذلك، ظلت المؤسسات الأمنية خاضعة لتأثير الأشخاص وطموحاتهم.

المستوى الرابع: تبني أطراف الصراع قواعد الديمقراطية، نتيجة لكلفة الاستمرار في المواقف السياسية الصراعية، فهي تلجأ إلى التسوية الوسطية ليقينها بضرورة التكيف مع هذه القواعد[21].

وهنا لابد لنا من القول إن تحقيق هذا السيناريو في المشهد الليبي يستلزم نوعين من الإصلاحات[22]:

الأول: إصلاح ترميمي جزئي: في هذا السبيل يطرح الدكتور «منصف وناس» أولويات لتحقيق سيناريو التحول الديمقراطي، يعتمد بالأساس على استئصال كل مظاهر العنف المسلح، والتجرؤ الميلشاوي، حيث لا يمكن ضمان الاستقرار السياسي، وإعادة بناء المؤسسات الشرعية، والتمثيلية الممثلة للإرادة الشعبية؛ ما لم يختف العنف المادي المسلح، وما لم تترسخ ثقافة الدولة والمؤسسة في المجتمع.

الثاني: إصلاح عميق: يمس الذات ومضامين المجتمع والدولة. وهو يستند على جملة من التدابير التي تمس السياسات التربوية والتعليمية والثقافية، وأيضاً إيجاد سياسات تنموية، تبدأ بتصحيح التشوهات الاقتصادية التي لازمت الاقتصاد الليبي، وكذلك إعادة بناء الإدارة الليبية، وإبعادها عن مسارات الفساد والمحسوبية والمحاصصة، فالديمقراطية لن تتحقق في المجتمعات التي يسودها الفساد.

يمكن القول إن هذا السيناريو من السيناريوهات الممكنة الوقوع؛ لأنه يعتمد على إرادة التغيير، والتي بدون شك موجودة عند الليبيين الطامحين لتحقيق نظام ديمقراطي، يتحقق فيه استقرار الوطن، وتنمية حقيقة ظلت غائبة لسنين عديدة عن المجتمع والدولة في ليبيا.

السيناريو الثالث: الانقسام السياسي وغياب فرصة توحيد الدولة:

يعتبر هذا السيناريو متشائما، كونه يطرح فرضية الانقسام، لكن الواقع يبرر حدوثه، فقد تكرس الانقسام فعليا من خلال ازدواجية المؤسسات، وتعمق عندما أصبح جزء كبير من الوطن خاضعا لإرادة قوى إقليمية ودولية، ويعتبر عام 2014 منعرجا خطيراً في الأزمة الليبية، حيث أصبحت ثنائية السلطة والمؤسسات تلقي بظلالها على

(21) زاهي المغيربي، كلمات في محراب الوطن، مرجع سبق ذكره، ص214.
(22) المنصف وناس، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى – محنة بلد، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الأولى، 2018، ص317-318.

الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

إن توظيف خليفة حفتر لمؤسسات الدولة في تكريس حالة الانقسام، جاء ضمن مشروع كامل وضعته قوى إقليمية بمباركة دولية، يربط بين مشروعي عسكرة الدولة والعودة بها إلى النموذج الأول، أو مشروع الانقسام، إذا لم يتيسر تحقيق المشروع الأول، حيث نجد أن حفتر يستخدم الانقسام كورقة ضغط؛ لتعزيز موقفه التفاوضي؛ من أجل الحصول على مكاسب سياسية، تعزز من هيمنته وحظوظه في حكم ليبيا، مستغلاً الظروف الدولية والمحلية لتحقيق أهدافه، ضمن محاولاته العسكرية لإخضاع خصومه عبر حروب جديدة، كان آخرها حرب العاصمة 2019، التي أشرنا إليها سابقاً، ورغم انخراطه في التسوية السياسية، التي تلت تراجعه العسكري، وقبوله بحكومة الوحدة الوطنية، إلا أنه استمر في ممارسات الابتزاز من أجل المال والسلطة، محاولا الاحتفاظ بتوظيف إقليم برقة، وكأنه دولة أخرى في ليبيا.

الأمر الذي ما زال يشكل خطراً داهما على الوحدة الوطنية، خاصة عندما يحدد حفتر تماسات جغرافيا داخل الوطن، يمارس فيها السيادة والصلاحية والسلطة؛ مشكلاً تحديا للحكومة المعترف بها دولياً، ومكونا انفصالا واقعيا بين جناحي الوطن، مما يعزز سيناريو الانقسام بوقائع -إذا استمرت –قد تكون عواقبها خطيرة على كيان الدولة الساعية لتحقيق التحول الديمقراطي.

الخاتمة:

بعد محطتين هامتين وقف عليهما البحث بالوصف والتحليل والتنبؤ، نصل إلى جملة من النتائج التي يمكن حصدها ضمن الآتي:

1. إن عملية التحول الديموقراطي في ليبيا تستلزم اشتراطات عديدة ومتداخلة، ينبغي النظر إليها على أنها ثوابت شرطية لتحقيق الانتقال الديموقراطي، منها ما يتعلق بالمجتمع على مستوى الثقافة والحداثة، ومنها ما يتعلق بالدولة على مستوى المؤسسات وكفاءاتها.
2. إن عملية التحول الديموقراطي في ليبيا مرتبطة إلى حد كبير بوجود قيادات سياسية واعية، وقادرة على المواءمة بين تطلعاتها السياسية، والتعهدات الوطنية تجاه الوطن والمواطن، حتى تستطيع تعزيز مسارات الثقة المفقودة بين المواطن والدولة، وبين مختلف أطياف المجتمع المختلفة.
3. ضرورة الإسراع في إعادة بناء النسق التربوي والثقافي للمجتمع؛ بهدف القطع مع القيم السائدة التي تعتبر الدولة غنيمة، فتبيح الاستحواذ على أكبر قدر من مقدراتها ومصالحها.
4. أهمية الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية، والانتهاء من صياغة دستور توافقي ينظم الحياة السياسية، ويمنح الطمأنينة، ويعزز الثقة، ويخلق حالة من الانسجام والتوافق المجتمعي حول قضية التحول الديموقراطي.
5. إن الانقسام المجتمعي والسياسي الذي يميز الحياة السياسية في ليبيا غالبا ما يقع ضمن إدارة القوى الإقليمية والدولية المتداخلة في الملف الليبي، كما يأتي أيضاً ضمن المصلحة الشخصية لبعض النخب الليبية التي تسعى لاستمرار الأوضاع الاستثنائية للدولة.
6. إن الانقسام السياسي والاجتماعي الحالي لا يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق غايات التحول الديموقراطي؛ لأنه يؤدي إلى إنتاج قيادات جهوية وقبلية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال هذا الإنقسام.
7. مازالت المؤسسات الأمنية في ليبيا غير قادرة على تحقيق غايات الأمن بمعناها الشامل، سواء من حيث مهنيتها أو من حيث قوة أدائها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توجيه دور الجماعات المسلحة، ووقف استغلالها لمؤسسات الدولة؛ لضمان حياد هذه المؤسسة بما يساهم إيجاباً في التحول الديموقراطي.
8. يشكل هاجس وواقع عودة عسكرة الدولة في ليبيا مسارا محتملاً، الأمر الذي قد يفضي إلى تعطيل مسارات التحول الديموقراطي، وهذا الأمر ملاحظ بشكل مشابه لما حدث في مصر يونيو 2013.

9. مازال الإرث المؤسساتي يهيمن على أداء الأجهزة المختلفة في الدولة، حيث تظل الشخصنة والمحاصصة هي المسلمة السائدة، وتبقى الكفاءة والقدرة والمهنية قيما بعيدة عن معظم مؤسسات الدولة، وخاصة في المؤسسات السيادية، مما يؤثر سلبا على عملية التحول الديموقراطي.
10. تغيب عن المشهد الليبي العديد من المقومات التي تشكل تحديات أما التحول الديموقراطي، منها ما يتعلق بمنظومة القيم السائدة تجاه قضايا أساسية في المجتمع، ومنها: الدستور، والمصالحة الوطنية، والاقتصاد، والأمن القومي، والمنهج الديني.
11. تظل البيئة الأمنية من الاشتراطات لضمان حدوث أو عدم حدوث تحول ديموقراطي حقيقي، فبينما لا يكفي مجرد غياب الحروب، يجب أيضا ألا تتمتع الجماعات المسلحة بالقدرة على التأثير، وتوظيف مؤسسات الدول المختلفة.
12. ما زالت أدوار الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قاصرة، ولم يرتق دورها إلى تعميق الثقافة الديموقراطية والوعي السياسي.

وتقع توصيات البحث في النقاط الآتية:

1. أهمية العمل والاهتمام بالمسارات التربوية والثقافية ضمن مؤسسات تلتزم المهنية في أدائها، ويقع على كاهلها تنمية وتعزيز القيم المؤيدة والداعمة للتحول الديموقراطي.
2. ضرورة الانتهاء من إعادة بناء المؤسسات الأمنية والجيش بشكل مهني يبتعد عن الشخصنة؛ لضمان تحقيق هيبة الدولة، ومعززاً لثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ومهيئا لحدوث الاستحقاقات الديموقراطية المختلفة.
3. أهمية الاتفاق على دستور توافقي، بدلاً من التوافق بين مؤسسات تعاني من أزمة الثقة والشرعية.
4. أهمية إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني؛ بما يضمن زيادة الوعي وإدماج المجتمع في هذه المنظمات، وتقديم الرؤى الوطنية القادرة على وضع الحلول للمشاكل والقضايا المختلفة.
5. العمل من أجل تصميم الحياة السياسية في ليبيا؛ بما يضمن تعزيز سطوة وقوة الدولة المدنية، وكذلك تعزيز دور الأحزاب السياسية في المنافسة الشفافة، بحيث تكون قادرة على إدارة تحول ديموقراطي حقيقي يلبي تطلعات المجتمع في التنمية والديموقراطية.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1. السنوسي بسيكري، أحد عشر عاماً على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2023.
2. السنوسي بسيكرى، ليبيا منذ الاستقلال: النظام السياسي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال سبعين عاماً، الطبعة الأولى، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2023.
3. المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة الفقهية العليا، تونس، الدراسات المتوسطية، الطبعة الأولى، 2014.
4. المنصف وناس، ليبيا التي أرى: ليبيا التي رأيت محنة بلد، الدار المتوسطة للنشر، الطبعة الأولى، 2018.
5. محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في ليبيا، القاهرة، مركز بن خلدون، 1995.
6. محمد زاهي المغربي، كلمات في محراب الوطن: تحديات التحول الديمقراطي، مجموعة الوسط للإعلام، الطبعة الأولى، 2020
7. يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2013.

ثانيًا: الدوريات:

1. خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الإهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد (188)، 2012.
2. زايد عبيد الله مصباح، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا القيم واتخاذ القرار، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (403)، سبتمبر 2012.
3. عبد الوهاب محمد الحار، محددات السلوك الانتخابي للمناصب الليبي، دراسة نظرية كلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للانتخابات الليبية تحديات الواقع واستشراف المستقبل، طرابلس في الفترة من 21-20 نوفمبر 2023 تنظيم المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات.
4. علي أسعد وطفة، محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميات في دولة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والثلاثون، 2012.

5. عماد علي نقريش، مرتكزات الانتقال الديموقراطي في ليبيا وعوائقه، مجلة جامعة الأزهر بأسيوط، العدد (35)، يوليو 2023.
6. محمد الشيخ، إشكالية تغير الانتقال الديمقراطي في ليبيا، الأردن، مجلة دراسات الشرق الاوسط العدد (68) 2014.

ثالثًا: شبكة المعلومات الدولية (النت):

1. حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، https://bit.ly/3RkPt2f، تم الاطلاع: 30/11/2023.
2. مصطفى التير، تحديات التحول إلى الديموقراطية في ليبيا، الوطن الليبية، 23/09/20211، https://www.alwatan-ly.com.

رابعاً: الكتب الأجنبية:

1. D.RusTow, "TransiTon To Democracy: Toward aDynmic Mod " in TranisTionTo Democracy, L.Ariderson(ed) comparative politics,1970,p16.

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا
(التطورات والتحديات وسبل التعزيز)

د. حازم حسانين محمد
باحث في مجال الاقتصاد

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تطورات القطاع الخاص في ليبيا، وبيان تحدياته، وسبل تعزيز دوره .وباستخدام منهج التحليل الوصفي، فقد تبين تنامي دور القطاع الخاص في أي استراتيجية تنموية، لما له من دور إيجابي في دعم نمو الناتج، وتوليد فرص العمل، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة .فيما يشير الواقع في الاقتصاد الليبي إلى تدني مساهمة هذا القطاع ومحدودية دوره في الناتج وفي فرص العمل، في ظل هيمنة الدولة على الاقتصاد، وبالتحديد استحواذ قطاع النفط عليه، فضلاً عن أنه يواجه ثلة التحديات تعيق تطور دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا، تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي، وتنامي المخاطر، و وجود بيئة ممارسة أعمال تتسم بعدم الجودة، وانعدام حرية الأعمال، وارتفاع تكلفة بدء الأعمال التجارية، وانتشار معدلات الفساد، وتراجع سيادة القانون، وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي، وجمود الهيكل الاقتصادي في ظل سيطرة قطاع النفط، و التعرض للصدمات الدورية، وعدم وجود بنية تحتية متطورة، وضعف فاعلية الحكومة، وغياب استراتيجية تنموية تحفز القطاع الخاص وتشجعه، وبدائية القطاع المصرفي وعدم تطوره ...وغيرها.

وبغرض تعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا قدمت الدراسة عدد من الركائز، أهمها :العمل على تدعيم الاستقرار السياسي، وبناء توافق سلمي وتشاركي، و تفعيل الإطار التشريعي لتحفيز القطاع الخاص، ووضع خطة استراتيجية تنموية لتأهيل الاقتصاد والمجتمع الليبي للتحول إليه، و تهيئة بيئة عمل جاذبة تساعد في تقليل الإجراءات البيروقراطية والحد من الفساد، وزيادة مستوى تكوين رأس المال مع ضرورة وضع خريطة استثمارية، تتضمن أهم المجالات والمناطق التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها، تزامنًا مع رفع كفاءة القطاع المصرفي كمانح للتمويل؛ سواء عن طريق المشاركة أو المضاربة أو غيرها، ووضع الأسس لعقد اجتماعي جديد، ورفع كفاءة الجهاز المصرفي، وزيادة مستويات الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والعمل على تحقيق التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية الاقتصادي لثروة النفط... إلخ.

الكلمات المفتاحية :القطاع الخاص، التنمية، النفط، الاستقرار السياسي، ممارسة الأعمال، الفساد.

ABSTRACT

The current study aimed to analyze the development of the private sector in Libya, explain its limitations and suggest strategies to strengthen its role. The descriptive analytical approach has shown the growing importance of the private sector in any development strategy due to its positive impact on output growth, job creation and other sustainable development goals. While the reality in the Libyan economy shows the weak contribution of the sector and its limited role in production and employment opportunities, given the dominance of the state over the economy, especially the control of the oil sector. Moreover, the expansion of the private sector's role in Libya's economic development is hampered by a number of challenges, the most important of which are the country's political instability and increasing risks, the existence of an inadequate business environment, the lack of business freedom, the high cost of starting a business, the prevalence of corruption, and the deterioration of the rule of law. The fluctuating growth of the economy, the stagnation of the oil–based economic structure, the frequent shocks to which it is exposed, the lack of sophisticated infrastructure, the inefficiency of the government, the absence of a development strategy that inspires and supports the private sector, the outdated and underdeveloped state of the banking sector....etc.

The study identified six pillars for increasing private sector participation in Libya. The most important of these are: improving political stability and promoting consensus through peaceful means; enacting laws to encourage the private sector; developing a strategic development plan to prepare Libya's economy and society for transformation; creating an environment conducive to less bureaucratic work; reducing corruption; and increasing capital formation. In addition, it is necessary to create an investment map that highlights the most critical locations and places where the private sector can invest, which is tantamount to increasing the efficiency of the banking sector. Increasing the amount of local credit provided to the private sector and pursuing economic diversification to move away from dependence on oil revenues.

Keywords: private sector, development, oil, political stability, doing business, corruption.

مقدمة:

إن تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، يتطلب جهوداً مركزة ومنسقة تنسيقا جيداً من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والذي يُعد أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية الحضرية والاقتصادية على حد سواء، كونه مساهما رئيسيا في الدخل القومي، ومصدرًا رئيسيًا لفرص العمل وصاحب العمل .ويوفر القطاع الخاص حوالي 90% من فرص العمل في العالم النامي (بما في ذلك الوظائف الرسمية وغير الرسمية)، ويقدم السلع والخدمات الحيوية، ويساهم في عائدات الضرائب، والتدفق الفعال لرأس المال .علاوة على ذلك، ستتولى معظم عمليات التطوير المستقبلية في المناطق الحضرية.(Venables, 2015,p5)

ويُنظر إلى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، على أنها تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها، فهي تؤثر على ما إذا كانت المناطق الحضرية تتطور بطرق شاملة ومستدامة، وتؤثر على الحد من الفقر، ودوافع الهشاشة والصراع، مثل: البطالة، والإقصاء وعدم الاستقرار.(Hameed& Mixon,2013)

في ليبيا، لم يتمكن صانعو السياسات الاقتصادية من تحقيق هدف إدماج القطاع الخاص في الاقتصاد بشكل كامل. هذا الأمر أدى إلى فقدان فرص هامة، كان من الممكن اغتنامها لتعزيز التنمية الاقتصادية، مثل: زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير المزيد من فرص العمل.

ويسعى هذا البحث إلى تحليل دور القطاع الخاص الليبي، والفوائد المحتملة للمشاركة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه دور الاقتصادي الليبي، وفي مقدمتها (هيمنة الدولة على الاقتصاد، الاعتماد المفرط على قطاع النفط، عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي، قلة الحوافز المقدمة والسياسات الداعمة للقطاع الخاص.... وغيرها.).

مشكلة الدراسة، وتتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا؟
- ما هي التحديات التي تواجه القطاع الخاص في ليبيا؟

- كيف يمكن تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي؟

أهداف الدراسة، وتتمثل في التالي:

- تحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا.
- رصد تطورات القطاع الخاص والتحديات التي تواجهه.
- محاولة تعيين سبل تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة :تتناول الدراسة الحالية تحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا، وذلك انطلاقًا من أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، من شأنه أن يحقق فوائد هائلة لشركات القطاع الخاص والمجتمع ككل، ويساعد في معالجة التحديات والمشكلات التنموية التي يعانيها، بالإضافة إلى محاولة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة :تعتمد الدراسة في اختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها على المنهج الاستقرائي، حيث تم استخدام أدوات التحليل الوصفي، في رصد وتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا، سواء من خلال البيانات ذات الصلة، أو من خلال تحليل المحددات الخاصة بهذا القطاع، وبيان مؤشراته، وتطوره، ومحدداته.

فرضية الدراسة:

- يمارس القطاع الخاص دوراً ضعيفًا ومحدودًا في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1960 – 2023). ويعزى ضعف هذا الدور إلى ثلة من التحديات التي تقف أمام تطور هذا القطاع، منها: ضعف بيئة الاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ...إلخ.

أقسام الدراسة، وهي:

- القطاع الخاص والتنمية المستدامة في النظرية والدراسات التطبيقية.
- واقع وتطورات القطاع الخاص في ليبيا من حيث المساهمة في الناتج وفرص العمل.
- التحديات التي تواجه دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.

- آليات ومحددات تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا.

القسم الأول: القطاع الخاص والتنمية المستدامة في النظرية والدراسات التطبيقية

تُعزى فكرة إدخال القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية إلى الفكر الكلاسيكي، الذي يقوم على الحرية والفردية كصنوان لا يفترقان .فالفرد حر فيما يختار، وفيما ينتج، وفق مبدأ "آدم سميث «: دعه يعمل دعه يمر، وأصبح هذا المبدأ بمثابة عقيدة في الفكر الرأسمالي، الذي يدعم الفردانية ولا يرى نجاحا للاقتصادات دونها .وهذا تأسيسا على أن الملكية الخاصة هي الأساس لكل نظام اقتصادي سليم، وأن قيادة القطاع الخاص للدولة هو شرط أساسي للتنمية؟

ويقع هذا الفكر كنقيض لدور الدولة في الاقتصاد، حيث الملكية العامة للدولة أو التدخل في النشاط الاقتصادي، ومن ثم فقيادة القطاع الخاص هو ما يتماشى مع اقتصاد السوق .وقد تمثل هدف هذه السياسات في إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلى والأجنبي، واعتباره ركيزة للتنمية، وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخصخصة واشتراكه في تقديم الخدمات، التي كانت مقصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام؛ كخدمات المرافق العامة.

وكان ويليامسون قد رأى أن عدم تحقيق خطوات حقيقية في التحول نحو النيو ليبرالية، وآليات السوق الراديكالية، وآلياتها؛ كالخصخصة، وتحرير التجارة، وخفض الإنفاق العام، وغيرها من الإجراءات، هو سبب فشل الجهود الغربية في مساعدة الدول النامية عن طريق مساعدات التنمية، التي بلغت مليارات الدولارات.

لقد هيمنت على الفكر الاقتصادي في القرون الماضية نظرية التنمية الاقتصادية المستندة إلى الفكر الليبرالي، والتي تجسدت بوضوح في توافق واشنطن الذي تديره مؤسسات، أهمها :(البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية.)، ويمكن إيضاح أهم مرتكزاته في العناصر التالية:

- الثقة في اقتصاد السوق الحر كآلية رئيسية للتخصيص الكفء للموارد وتوجيه التنمية.
- اعتبار القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي والتنمية.
- صغر حجم ودور الحكومة، حيث يجب أن ينكمش دور الدولة لأدنى حد ممكن.

- فتح الاقتصاد، وذلك من خلال تحرير التجارة وخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية.

وكان (العيسوي،2011) قد قدّم عددًا من الشواهد النظرية والدلائل العملية، التي تبين عجز نموذج التنمية المبني على توافق واشنطن والليبرالية الاقتصادية الجديدة، عن إخراج الدول النامية التي طبقته من أسر التخلف والتبعية .ويقيّم هذا النموذج من خلال مناقشة عدد من القضايا المحورية، مثل: تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، واقتصاد السوق، والخصخصة، والدور الاقتصادي للدولة، والتبعية والاستقلال .وفي ضوء نقد هذا النموذج والدروس المستخلصة من الخبرات التنموية الناجحة، فقد تم اقتراح نموذج تنموي بديل، وهو نموذج التنمية المستقلة، أو التنمية المعتمدة على الذات.

وفي سبتمبر2015 ، تمت الموافقة على أجندة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" على مستوى العالم .وهي تمثل خطة عالمية متحمسة لاتخاذ إجراءات بحلول عام2030 ؛ لمواجهة التحديات العالمية المتمثلة في التدهور البيئي والفقر .وتعتبر هذه الأجندة بمثابة اتفاقية غير ملزمة، تدعو البلدان إلى تحديد أولوياتها وأهدافها الوطنية، بما يتماشى مع متطلبات وأهداف التنمية المستدامة.

كما تمثل هذه الأجندة رؤية توجيهية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ لمشاركة الإجراءات، والانتقال الفعال نحو التنمية المستدامة، ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، هناك حاجة إلى تعديلات جوهرية في أنماط المجتمعات والاقتصادات؛ ولذلك، فإن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تنّشط مرحلة جديدة؛ لتقاسم المسؤولية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وعليه، يعد القطاع الخاص أحد أصحاب المصلحة المهمين في إطار خطة عام 2030، والذي يمكنه قيادة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي أكدته دراساتHacking; Fukuda-Parr and McNeill 2015; Lalaguna and Dorodnykh) 2018; Scheyvens et al. 2016;et al.).

كما يمثل القطاع الخاص مصدراً لفرص العمل، ومولداً للابتكار التكنولوجي، ورأس المال، والدخل الضريبي، وهي تعد محركات رئيسية تساهم في دفع عجلة الاقتصاد.(Frey and Sabbatino 2018)

وقد ذكر (Buhmann,2019) أن القطاع الخاص يمد المجتمع بالخبرة، والمعرفة، والتكنولوجيا، والموارد المالية .وقد أكد (Scheyvens,2016) أن القطاع الخاص يتمتع

بقدرات مختلفة، مثل: الابتكار التكنولوجي، والاستجابة، والقوى العاملة ذات الخبرات والموارد المحددة.

كما أشار (Thorlakson,2018) إلى أن القطاع الخاص يهتم بشكل رئيسي بحقوق العاملين، ويلتزم بالأنظمة المحلية؛ ولذلك، هناك حاجة ماسة لإدراج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية، والتي من المتوقع أن تكون دافعًا كبيرًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلص (Allen et al, 2019) إلى أن الدول العربية التي بدأت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحتاج لإجراء دراسات أوسع؛ لاستكشاف دور القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد اعتبرت استراتيجية التنمية المستدامة لـ 2030 أن القطاع الخاص هو أحد المكونات الأساسية لأي عملة تنموية، (Lalaguna and Dorodnykh 2018) وله دور مؤثر في التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة(Ridho et al. 2018) ، ويعد لاعبا حاسما ومؤثرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.(Gobierno De Colombia,2018) ؛ ولذلك فقد تحولت سياسات التنمية من الاعتماد على الدولة إلى القطاع الخاص (BRAINARD,2006)؛ مما أدى إلى تزايد أهميته باعتباره جزءً مهما من آلية النمو الاقتصادي والتوظيف .ناهيك عن أنه يوفر السلع والخدمات، ويولد إيرادات ضريبة تمول نفقات الحكومة. ويمتد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية من النهج التقليدي الذي يدعم التنمية الاقتصادية، إلى إنشاء شراكات أكثر شمولا وتفصيلا بين القطاعين العام والخاص.

وباختصار فإن العناصر الجوهرية لتوافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة هي: سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة، وحكومة صغيرة. (العيسوي، 2011، 2013، 2014)

ومع ذلك، فإن دور القطاع الخاص لا يقتصر على التمويل والاستثمار، وتعد القدرة على إدخال الابتكار، والموارد البشرية، والمعلومات التقنية، والمدخلات التكنولوجية، من المساهمات المحتملة الأخرى للقطاع الخاص .ومن خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، الذي يتضمن فرصًا لخلق القيمة، يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في التنمية .علاوة على ذلك، من المؤكد أن إجراءات التنمية المستدامة ستؤدي أيضًا إلى تحسين بيئة الأعمال والأسواق، وسيتم إعادة تخصيص تريليونات الدولارات من الأموال العامة والخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي، ستكون هناك

فرص كبيرة للشركات المسؤولة لإيجاد الحلول.

القسم الثاني :واقع وتطورات القطاع الخاص في ليبيا من حيث المساهمة في الناتج وفرص العمل

يعتبر الاقتصاد الليبي واحدا من الاقتصادات التي تفتقر إلى التنويع الاقتصادي، فالاعتماد الكبير على النفط يشكل الغالبية العظمي من الاقتصاد، حيث تعتبر ليبيا لاعبا مهما للغاية في أسواق النفط العالمية .وفي عام1970 ، بلغ ذروة إنتاجها إلى ما يقرب من 3.4 مليون برميل يوميًا؛ مما جعلها ثاني أكبر منتج عربي للنفط بعد المملكة العربية السعودية، التي كانت تنتج آنذاك 3.8 مليون برميل يوميا.

ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من نصف قرن، يبلغ إنتاج ليبيا الحالي 32% فقط من ذروته؛ مما يجعلها في المرتبة الـ 18 على مستوى العالم، وتطمح إلى تحقيق إنتاج قدره 2مليون برميل يوميا بحلول عام2030 .

وبمجرد أن علّقت الأمم المتحدة نظام العقوبات في أبريل1999 ، بدأت ليبيا في إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تحرير اقتصاد، حيث تم إحراز تقدم كبير في السنوات التالي، ومع ذلك، كان الوضع متفاوتا بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت الإصلاحات في صناعة النفط والغاز، المبادرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي عام2017 ، أعلنت ليبيا عن هدف أكثر طموحًا، يتمثل في إنتاج 2.2 مليون برميل يوميًا بحلول عام2023 ، غير أن هذا الهدف لم يتحقق- ليس بسبب نُدرة النفط، بل على العكس من ذلك، تضاعفت احتياطيات ليبيا المؤكدة من النفط في السنوات الأربعين الماضية؛ مما جعلها أكبر دولة في أفريقيا تمتلك مثل هذه الاحتياطيات، وتشكل ما يقرب من 40% من إجمالي القارة .لقد حالت العوامل السطحية، وخاصةً السياسة وسوء الإدارة، دون الاستفادة الكاملة من الثروة النفطية، التي تمثل ٪98 من إيرادات الحكومة و٪60 من الناتج المحلي الإجمالي؛ ونتيجة لذلك، يعاني الاقتصاد الليبي من تحديات كبيرة.

لقد بلغ إنتاج ليبيا من النفط نحو 1.09 مليون برميل يوميا في عام2022 ، بانخفاض يزيد عن 181 ألف برميل يوميا، مقارنة بالعام السابق .وسجلت ليبيا أدنى إنتاج لها من النفط في عام2016 ، عند حوالي 412 ألف برميل من النفط يوميا.

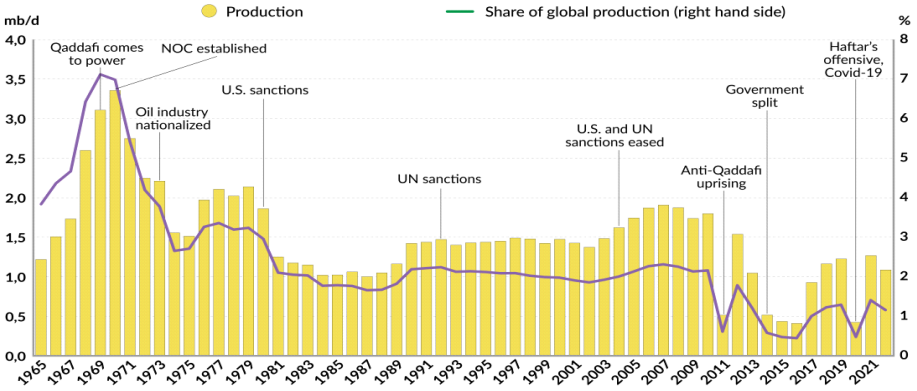

شكل رقم (1) تطور مساهمة النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1965–2021)

وتعد ليبيا من اللاعبين الرئيسيين في صناعة النفط في أفريقيا، حيث بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عام2021 حوالي 48.4 مليار برميل، وهو الأكبر في القارة. ومع ذلك، شهد إنتاج النفط الخام في البلاد تقلبًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث انخفض الإنتاج بشكل كبير خلال السنوات من 2014 وحتى2016 ، وبعد نمو قوي، انخفض إنتاج النفط الخام مرة أخرى بسبب أزمة كوفيد 19–إلى حوالي 390 ألف برميل يوميًا في عام2020 ، وبلغت الطاقة الإجمالية لمصافي النفط الليبية 634 ألف برميل يوميا في عام2021 ، وتتركز بشكل رئيسي في مصفاة رأس لانوف، حيث يتم تشغيلها من قبل المؤسسة الوطنية للنفط المملوكة للدولة، وهي أكبر شركة نفط في البلاد .وفي عام2021 ، حيث بلغ حجم الصادرات 1.1 مليون برميل يوميا .وفي عام 2021، شكلت ليبيا 8٪ من إمدادات النفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويكتسب القطاع الخاص أهمية كبيرة في ليبيا؛ نظرا لأن زيادة مشاركته يعد ضرورة لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة على المدى الطويل، لا سيما زيادة فرص العمل للجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، والمساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي في البلاد.

لا يزال القطاع العام هو السائد في ليبيا، حيث يعمل 85٪ من القوى العاملة (93٪ من النساء) في هذا القطاع، كما أن القوى العاملة في ليبيا تعتبر صغيرة نسبيًا، إذ يتكون القطاع الخاص بشكل رئيسي من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وقد سجل حجم القوى العاملة في ليبيا 2.6 مليون نسمة، بواقع 2.3 مليون في القطاع العام، و 300ألف في القطاع الخاص، طبقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي .أما ما يتعلق بهيكل التوظيف، فإن 84.5% يعملون في القطاع العام و 10.9% في القطاع الخاص و 4.6% في المصانع والشركات.

بالنسبة للخصائص الرئيسية للاقتصاد الليبي والقطاع الخاص، فإنها تتسم باعتماده الكبير على النفط، وهيمنة القطاع العام، والقيود التي يواجهها القطاع الخاص قبل النزاع السياسي، حيث لا تزال تقلبات الاقتصاد الليبي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بإنتاج النفط، والذي يبقى عُرضة لتأثيرات الصراع؛ ونتيجة لذلك، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في عام 2018 حوالي 48.3 مليار دولار أمريكي، ما يعادل ٪59 فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012، وتراجع إلى 45 مليار دولار في عام 2022. وتعتبر صناعات القطاع الخاص ذات الإمكانات العالية، فرصة لتعزيز خلق فرص العمل في أهم المناطق الاقتصادية في البلاد، بما في ذلك طرابلس، وبنغازي، وسبها، ومصراتة، وسرت، والبيضاء، وأجدابيا، والكفرة، ودرنة، وأوباري، وغات، وبني وليد، صبراتة، ككلة، وزليتن .وبحسب التقييم، من المتوقع أن يكون القطاع الخاص الليبي، هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في ليبيا في السنوات القادمة.

القسم الثالث :التحديات التي تواجه تعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا

تحتاج ليبيا إلى الشروع في استراتيجية لتنمية القطاع الخاص، تركز على تعزيز نظام اقتصادي يساعد في دفع عملية التنمية ودعم نشاطات ريادة الأعمال؛ مما يساعد على توظيف قدرات الشباب والنساء، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقدرة التنافسية للصادرات (بالنظر إلى السوق المحلية الصغيرة في ليبيا.) ومن الناحية المثالية، ينبغي تطوير التركيبة الدقيقة لهذه الاستراتيجية في فترة ما بعد الصراع.

وقد ظل الاقتصاد الليبي يهيمن عليه قطاع عام كبير، يغذيه إنتاج النفط وعائداته منذ فترة ما قبل الصراع، فيما كان القطاع الخاص قد بدأ للتو في الظهور، ولكن في حقبة ما بعد الصراع لايزال القطاع الخاص يعاني من هيمنة الشركات المملوكة للدولة، والافتقار إلى المنافسة، وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات، والبيروقراطية، وسوء الإدارة، والافتقار إلى القدرة على الوصول إلى التمويل والمهارات والبنية التحتية الجيدة، حيث تساهم هذه العوامل مجتمعة في تقييد القطاع الخاص؛ لذلك لم يتغير تكوين القطاع الخاص إلا قليلاً، ولا تزال (٪84) من الشركات الليبية في القطاع الخاص متناهية الصغر أو صغيرة، ويعمل بها أقل من 20 موظفًا.

وعلى هذا النحو، توجد العديد من التحديات التي تقف أمام تطور دور القطاع الخاص وتأثيره على عملية التنمية الاقتصادية، ومنها ما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي وتنامي المخاطر والصراع، ففي أعقاب انقلاب عام1969 بقيادة ضابط الجيش الليبي معمر القذافي، شهدت ليبيا عزلة وعقوبات دولية طويلة الأمد، وبمجرد رفع هذه التدابير العقابية، بدأت انتفاضة شعبية كبرى مستوحاة من ثورات الربيع العربي في تونس ومصر في عام2011 ، وأسفرت هذه الانتفاضة عن مقتل القذافي، وسقوط نظامه الذي دام عقودا من الزمن، وفي أعقاب ذلك بدأت الحرب الأهلية في عام2014 ، وعلى الرغم من أنها انتهت رسميًا في عام2020 ، إلا أن صندوق النقد الدولي يواصل وصف ليبيا بأنها "دولة هشة ومتأثرة بالصراع" وتعاني من الضعف الاجتماعي والمؤسساتي. ويشير مؤشر الاستقرار السياسي- الذي يتراوح بين 2.5 قوي و 2.5-ضعيف (إلى متوسط قدره 1.01-خلال الفترة (1996-2022)، وذلك بحد أدنى 2.57- نقطة في عام2019 ، وبحد أقصى 0.83 نقطة في عام2009 ، وسجلت أحدث قيمة من عام 2022 عند 2.2-نقطة . وللمقارنة، فإن المتوسط العالمي في عام 2022 على أساس 193 دولة هو 0.07- نقطة .ويوضح الشكل التالي تطور هذا المؤشر خلال الفترة المشار إليها.

شكل رقم (2) تطور قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (1996-2022)

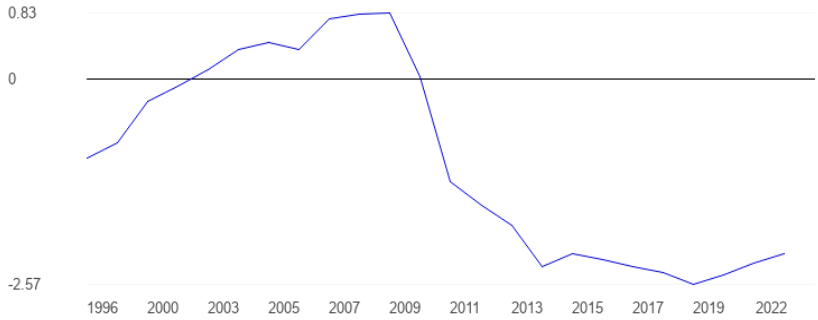

المصدر https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-politicalstability:
HYPERLINK "https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb_political-stability/" /.

ولقد أثر الصراع في ليبيا تأثيرا عميقا وسلبًا على القطاع الخاص؛ مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والتوزيع على الشركات، وفاقم مخاطر الاستثمار، وجعل الوصول إلى العمالة الأجنبية أكثر صعوبة، و حد من الوصول إلى التمويل.

كما تزايدت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وغير القانونية والبحث عن الإيجارات، وتزايد القطاع غير الرسمي من 25.8% عام 2008 إلى 38.3% عام 2015، وفقا للبيانات المتاحة.

- بيئة سيئة لممارسة الأعمال، حيث إن مخاطر ممارسة الأعمال التجارية في ليبيا لا تزال مرتفعة، وبالإضافة إلى المخاطر السياسية والأمنية الملحوظة، لا زالت الدولة الليبية تعاني من سوء الإدارة، خاصة في قطاع النفط والغاز .ووفقاً لمؤشر معهد حوكمة الموارد الطبيعية، فإن ليبيا هي الأسوأ حكماً بين دول أوبك الـ13 ، وغيرها من منتجي النفط العالميين الذين تم تقييمهم .كما تدهور أداء ليبيا وفق مؤشرات الحوكمة لدى البنك الدولي في العقد الماضي .ويجسد مؤشر سيادة القانون (2.5–ضعيف؛ 2.5 قوي) التصورات حول مدى ثقة الوكلاء بقواعد المجتمع والالتزام بها ، لا سيما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن جودة إنفاذ العقود، واحتمال الجريمة والعنف، وبالنظر إلى بيانات هذا المؤشر في ليبيا يتضح أنه قد سجل خلال الفترة (1996–2022) متوسطا قدره 1.27–نقطة بحد أدنى 1.88– نقطة في عام2020 ، وبحد أقصى 0.82– نقطة في عام 2008 وأحدث قيمة من عام 2022 هي 1.8– نقطة والذي يوضحها الشكل رقم .(3) وللمقارنة، فإن المتوسط العالمي في عام 2022 على أساس 193 دولة هو 0.04–نقطة.

شكل رقم (3) تطور قيمة مؤشر سيادة القانون في ليبيا خلال الفترة(1996–2022)

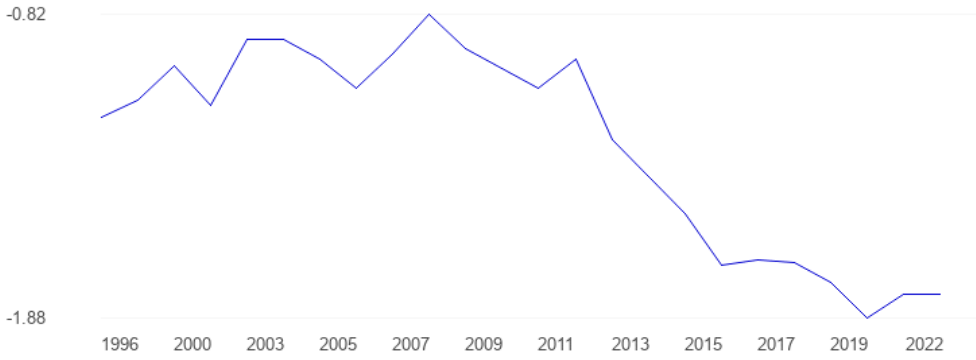

المصدر https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-ruleoflaw :
HYPERLINK "https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-ruleoflaw/" /.

- ارتفاع تكلفة بدء الأعمال التجارية وتراجع حرية الأعمال، يشمل المؤشر جميع الرسوم الرسمية، ورسوم الخدمات القانونية أو المهنية، إذا كانت هذه الخدمات مطلوبة بموجب القانون .ويوضح الشكل التالي أنه هذا المؤشر قد بلغ متوسط القيمة خلال تلك الفترة (2012–2019) عند 25.84 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بحد أدنى 19.1 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام2013 ، وحد أقصى 31.7 في المائة من نصيب الفرد الدخل القومي الإجمالي في عام2012، وأحدث قيمة من عام 2019 هي 24.6 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي .وللمقارنة، فإن المتوسط العالمي في عام 2019على أساس 185 دولة هو 19.87 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

كما يشير مؤشر حرية الأعمال على 10 مؤشرات، باستخدام بيانات من دراسة البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية :بدء إجراءات الأعمال (العدد) الوقت (الأيام) التكلفة % (من دخل الفرد)، الحد الأدنى لرأس المال (%) من دخل الفرد(؛ الحصول على الترخيص – الإجراءات (العدد)، الوقت (الأيام)، والتكلفة % (من دخل الفرد)؛ إغلاق النشاط التجاري — الوقت (السنوات)، والتكلفة % (من العقارات)، ومعدل الاسترداد .وهو يعكس العبء الإجمالي للأنظمة وكفاءة الحكومة الليبية في العملية التنظيمية، وتتراوح قيمة المؤشر بين (0–100). كان متوسط القيمة لليبيا خلال الفترة (1996–2023) عند 37 نقطة، بحد أدنى 20 نقطة في عام 2006 ، وبحد أقصى 65نقطة في عام.2017 ، وآخر قيمة من عام 2023 هي 31 نقطة، وعلى سبيل المقارنة، فإن المتوسط العالمي في عام 2023 على أساس 179 دولة هو 60 نقطة .ويوضح الشكل التالي حالة التراجع في حرية الأعمال، خصوصا خلال الفترة (1996–2023).

شكل رقم (4) تطور قيمة مؤشر حرية الأعمال في ليبيا خلال الفترة (1990–2023).

المصدر HYPERLINK https://www.theglobaleconomy.com/Libya/herit-business-freedom/ "https://www.theglobaleconomy.com/Libya/herit-busines-sfreedom/".

- انتشار الفساد وارتفاع معدلات الجريمة، حيث تقع ليبيا في المركز رقم170 الأقل فسادًا من بين 180 دولة، وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية .وبلغ متوسط معدل الفساد في ليبيا 150.25 من عام 2003 حتى عام2023 ، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند173.00 في عام2020 ، وأدنى مستوى قياسي عند 105.00 في عام2006 ، وذلك وفقا لبيانات منظمة الشفافية الدولية، التي يوضحها الشكل رقم.(5)

ولقد حصلت ليبيا على 18 نقطة من أصل 100 على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وقد بلغ متوسط مؤشر الفساد في ليبيا 20.05نقطة من عام 2003 حتى عام2023 ، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 27.00 نقطة في عام2006 ، وأدنى مستوى قياسي بلغ 14.00 نقطة في عام.2016 وذلك كما يتضح من الشكل رقم(6) .

شكل رقم (5) ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد خلال الفترة (2003–2023).

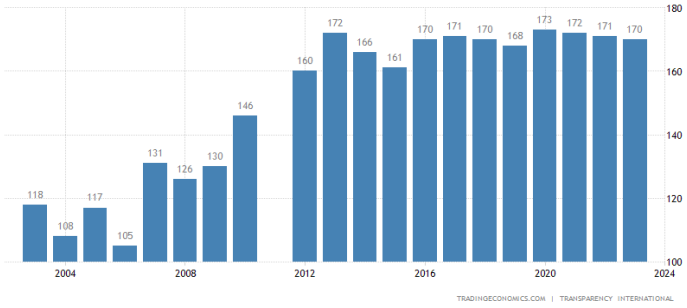

شكل رقم (6) قيمة مؤشر الفساد في ليبيا خلال الفترة(2003 –2023)

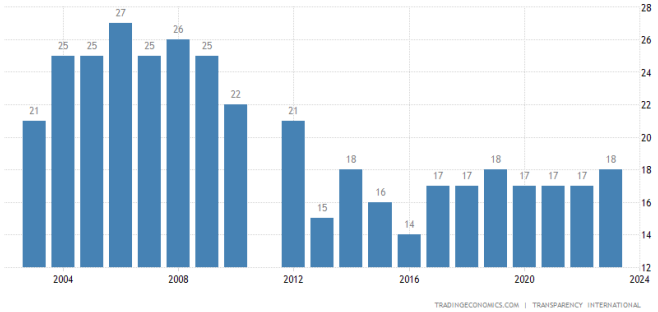

وعليه، يعد الفساد أحد العوامل والأسباب التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال، وتساهم بصورة كبيرة في الحد من دور القطاع الخاص في دولة ليبيا، بالإضافة إلى تزايد العنف والجريمة، حيث بلغ عدد السجناء لكل 100.000 نسمة99 شخص عام2014.

- تذبذب /تقلب معدلات النمو الاقتصادي،فقد تعرقل النمو الاقتصادي في ليبيا؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع في السنوات الأخيرة .كما تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في ركود اقتصادي حاد، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60 بالمائة تقريبًا، مقارنة بعام 2019. ومع ذلك، تعافى الاقتصاد في عام2021، وكان من المتوقع أن يتوسع أكثر في السنوات التالية. يوضح الشكل رقم (7) ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في ليبيا كانت عند86.8% في عام2012 ، مقابل 50.3%- عام2011 ، كما يتضح حالة التذبذب بين عام وآخر في نمو هذا الناتج.

شكل رقم (7) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2011-2022).

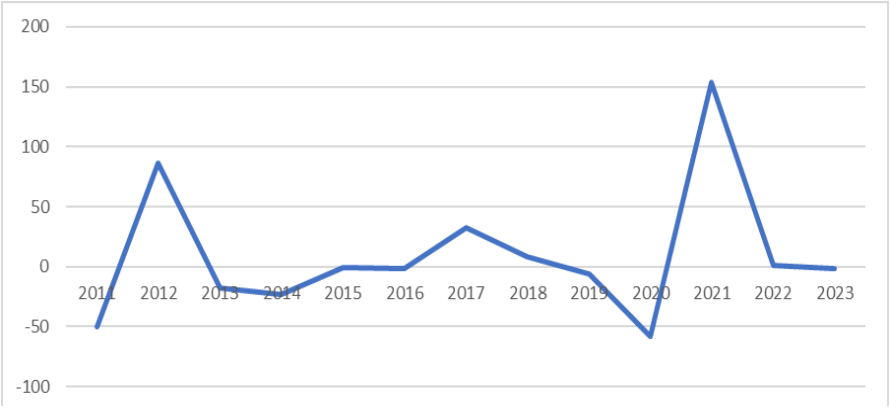

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

- جمود الهيكل الاقتصادي في ليبيا، والذي يعتمد بصورة كلية على النفط كمصدر رئيسي، مع وجود نسب ضئيلة للغاية للقطاعات الأخرى، حيث يستحوذ قطاع النفط والغاز على ٪80من الناتج المحلي الإجمالي الليبي .ويمثل قطاع النفط ٪93من الإيرادات الحكومية، و ٪96من الصادرات، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي 45.75) مليار دولار عام2022 ، مقارنة بما كان عليه عند 28.9 مليار دولار عام1990 ، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي.

فيما لا تتجاوز القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%من إجمالي الناتج المحلي) نسبة 1.6%عام2022 ، فقد سجلت القيمة المضافة للصناعة المعتمدة على النفط٪ 80.3 في نفس العام .وقد سجلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات نسبة 25.5% عام2022 ، وذلك وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي .مما لا يدع مجالا للشك أن الاقتصاد الليبي يعاني من عدم وجود تنويع في هيكله القطاعي، وهو ما يعد معوقا لتعزيز وتشجيع وتحفيز دور القطاع الخاص، في الإقدام على المشروعات غير النفطية.

- التعرض الدوري للصدمات الخارجية جراء الانفتاح التجاري اللامحدود، حيث تصل نسبة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الليبي إلى٪ 78 بحسب بيانات البنك الدولي؛ مما يجعلها عرضة للصدمات الدولية بشكل مستمر، وهذا ما وقع بالفعل إذ تعرض الاقتصاد الليبي مؤخرًا لأربع صدمات متداخلة :الصراع المتزايد الذي يخنق النشاط الاقتصادي، وإغلاق حقول النفط، الذي أوقف النشاط الرئيسي المدر للدخل في البلاد إلى حد كبير، وانخفاض أسعار النفط، الذي قلل الدخل من إنتاج النفط في الحقول الباقية، وجائحة كوفيد-19، والتي هددت بمزيد من قمع الاقتصاد.

- الوضع المالي للدولة وعدم قدرتها على تكوين رأسمالي وتطوير بنية تحتية تتسم بالكفاءة، فرغم أن ليبيا قد سجلت فائضا في الميزانية العامة يساوي 3.10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام .2022 ، وبلغ متوسط ميزانية الحكومة في ليبيا 3.48٪ من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2003 حتى عام2022 ، ووصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 38.20 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام2005 ،وأدنى مستوى قياسي بلغ 38.20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام.2005 -30.50%،من الناتج المحلي الإجمالي عام2014 ، كما يتضح من الشكل رقم(8) .

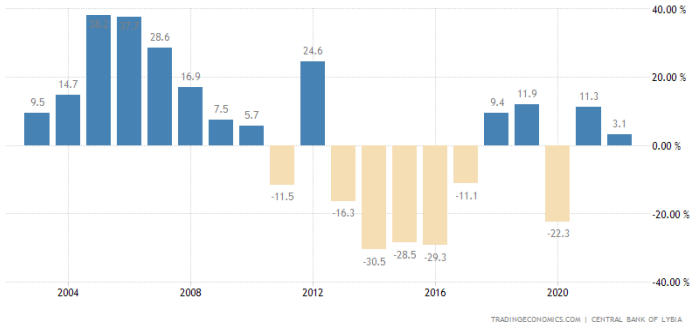

شكل رقم (8) وضع الميزانية العامة في ليبيا كنسبة على الناتج المحلي خلال الفترة (2003-2022).

- ضعف البنية التحتية وعدم تطورها، في ظل هيمنة ثروة الوقود الأحفوري في ليبيا على اقتصادها السياسي ومؤسسات الدولة منذ ستينيات القرن الماضي، والتي ساهمت في تمويل البنية التحتية المركزية واسعة النطاق للمياه والطاقة، لكنه منذ سنة2011 ، كانت هذه البنى التحتية في قلب الصراع الذي طال أمده في ليبيا، على عكس الصراعات الأخرى التي طال أمدها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم استهداف المياه والطاقة بشكل مباشر وعلى نطاق واسع، و نجد أن الأطراف المتحاربة في ليبيا لم تسع إلى تدمير مؤسسات الدولة الريعية في ليبيا إلى حد كبير، بل السيطرة عليها وتعطيلها .وكانت حصيلة الصراع الذي طال أمده على أنظمة المياه والطاقة تراكمية، مع النهب، ونقص الإصلاح والاستثمار، ورحيل الموظفين المؤهلين، بالإضافة إلى ضعف نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي سجلت٪14 عام2019 ، وفقا لبيانات البنك الدولي، كما أن جودة الطرق كأحد مكونات مؤشر التنافسية لا تزال دون المستوى، ناهيك عن قلة عدد الموانئ.

- ضعف فاعلية الحكومة، حيث يلتقط مؤشر فعالية الحكومة تصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وقد بلغ متوسط هذا المؤشر في ليبيا خلال الفترة (1996–2022) نحو 1.3–نقطة بحد أدنى 1.86– نقطة في عام 2020 ،وبحد أقصى 0.87– نقطة في عام.2004 ،وقد سجلت أحدث قيمة من عام 2022 هو 1.75– نقطة .وللمقارنة، فإن المتوسط العالمي في عام 2022 على أساس 193 دولة هو 0.05– نقطة .ويوضح الشكل التالي التراجع المستمر لفاعلية الحكومة في ليبيا خلال الفترة (1996–2022).

شكل رقم (9) تطور قيمة مؤشر فاعلية الحكومة في ليبيا خلال الفترة (1996–2022).

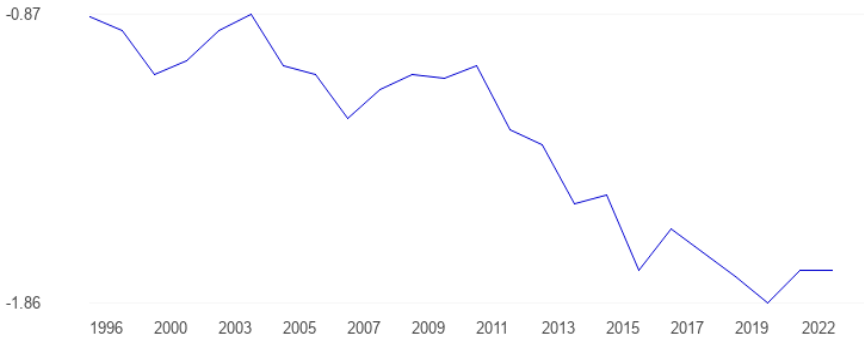

المصدر HYPERLINK https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-government-effectiveness/ "https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-government-effectiveness/" :

- تراجع مستوى الجودة التنظيمية، والتي يتم تحديدها من خلال مؤشر الجودة التنظيمية – والذي يتراوح قيمته بين 2.5- ضعيف و 2.5قوي والذي يقدم تصورات حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة، تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززها .ويوضح الشكل رقم (10) وكان متوسط القيمة لليبيا خلال تلك الفترة 1.74- نقطة بحد أدنى 2.3- نقطة في عام2019 ، وبحد أقصى 1.09- نقطة في عام2008 ، وكانت أحدث قيمة من عام 2022 هو2.09- نقطة .وللمقارنة، فإن المتوسط العالمي في عام 2022 على أساس 193 دولة هو 0.04-نقطة.

شكل رقم (10) تطور مؤشر الجودة التنظيمية في ليبيا خلال الفترة(1996-2022).

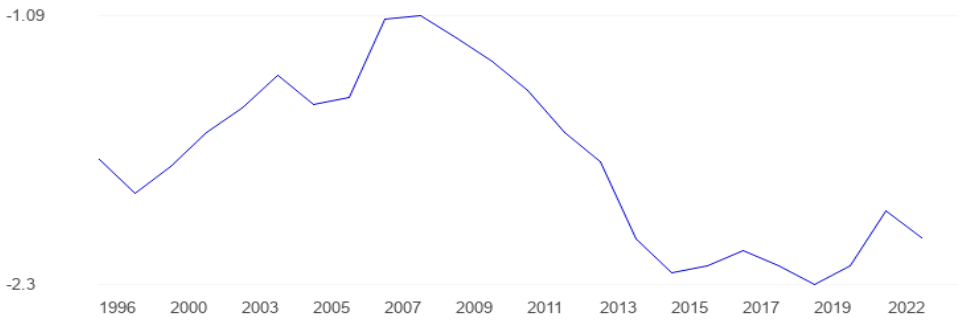

المصدر HYPERLINK https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-regulatory-quality/ "https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb-regulatory-quality/" :.

- عدم وجود استراتيجية تنموية واضحة، ففي ظل عدم القدرة على تحقيق توافق سياسي، ظلت ليبيا دون خطة أو استراتيجية تنموية تساعدها على تحسين قدراتها الاقتصادية، والاستفادة من القدرات الحالية المتمثلة في ثروة النفط.
- ضعف جاذبية العمل في القطاع الخاص، وتدني مستوى الأجور في القطاع الخاص، فالتوظيف في القطاع الخاص منخفض بشكل عام، كما أن المخالفات في دفع الرواتب الحكومية تترك الناس دون إمكانية الحصول على النقد، وقد أدى

الاعتماد التاريخي على الرواتب الحكومية إلى إعاقة ظهور ثقافة ريادة الأعمال، أو حتى السعي وراء سُبل عيش بديلة .ولا عجب أن غالبية السكان يستخدمون آليات تكيف سلبية ليتمكنوا من دفع تكاليف الرعاية الصحية، ويواجه ما يصل إلى80٪ منهم تحديات في الحصول على ما يكفي من المال لتلبية احتياجاتهم.

- عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص، لا سيما عدم قدرة منشآت القطاع الخاص على تكوين دورات تدريبية لرفع كفاءة العاملين به .خاصة وأن الاستثمار في رأس المال البشري يبدو في مرحلة متأخرة للغاية، لا سيما في ظل عدم وجود برامج تدريبية تساعد في تحسين مستوى رأس المال البشري بها.

- ضعف النشاط التجاري وصغر حجم المنشآت، واقتصارها على منشآت صغيرة ومتوسطة لا تقدم قوى ابتكارية كبيرة، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي كما ونوعا.

- بدائية القطاع المصرفي وعدم تطوره، حيث أدت عقود من السياسات الاشتراكية في عهد القذافي، والتي أعقبتها الحرب الأهلية والاقتتال السياسي، إلى خنق تنمية القطاع المالي، وإضعاف الوساطة الائتمانية، وساهمت في انخفاض مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد .وقد حدثت فترة قصيرة من التحديث بين عامي 2005و2010، عندما سُمح للبنوك الأجنبية بالحصول على حصص ملكية في البنوك المحلية كشركاء استراتيجيين، حيث بلغ عدد البنوك في ليبيا 20 بنكا عام2022 ، بلغ إجمالي أصولها حوالي 143 مليار دينار ليبي .وتمثل القروض والتسهيلات الائتمانية أقل من 15% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وأغلبها –حوالي – 60% هي أرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي .وسيظل الائتمان للناتج المحلي الإجمالي منخفضا عند 12% في عام2022 ؛ مما يشكل تحديا أم قدرة القطاع الخاص على الحصول على تمويل لمشروعاته، لا سيما وأن نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%من إجمالي الناتج المحلي) قد سجلت 10.1% عام 2022مقارنة عما كانت عليه عند 30.4% عام1990 ، كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (11) تطور نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي

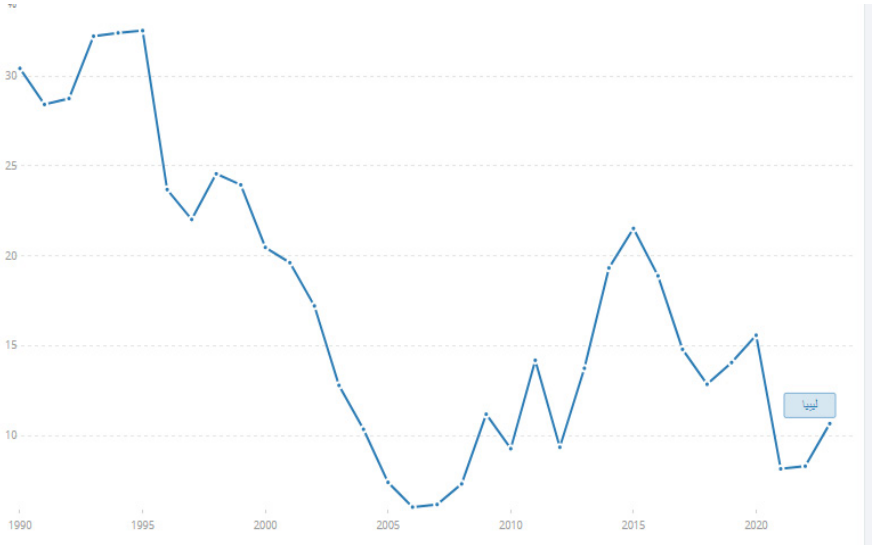

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=LY

- عدم وجود توطين للمشروعات في الاقتصاد الليبي، حيث تختفي فكرة توطن الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، أو على الأقل المتوسطة، مما يحدمن إقبال القطاع الخاص عليها.
- غياب وجود خريطة استثمارية تساعد في تحديد أهم المجالات والمناطق التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها.
- شكوى أرباب العمل الليبيون من عدم التطابق القائم بين المهارات المطلوبة لأعمالهم التجارية، والمهارات المتوفرة لدى القوى العاملة الوطنية؛ وثمة نهج دولي مشترك واحد لسد هذه الفجوة، يتمثل في القيام بدراسات استقصائية لمهارات العمالة الوطنية؛ للوقوف على احتياجات ومتطلبات قطاع الأعمال بها، ومدى توفر المهارات المطلوبة عند الموظفين الجدد والقدامى.

القسم الرابع :سبل تعزيز وتحفيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي

يتعين على ليبيا أن تقدم شروطا جاذبة للمستثمرين؛ لتعويضهم عن المخاطر الكبيرة التي قد يتعرضون لها . حيث ستدعم عودة شركات النفط العالمية نمو الإنتاج من ليبيا، لكن الوصول إلى 2 مليون برميل يوميًا من الإنتاج يبدو طموحا إلى حد ما، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية نموا متواضعا في قدرة إنتاج النفط في ليبيا، لتصل إلى 1.2 مليون برميل يوميًا فقط بحلول عام2028 ، بينما في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً لصندوق النقد الدولي، أن الإنتاج اليومي لليبيا سيرتفع تدريجيًا إلى حوالي 1.5مليون برميل يوميًا بحلول عام .2026 ومع ذلك، وحتى ذلك الحين، من غير المرجح أن يُنظر إلى البلاد كمورد يمكن الاعتماد عليه طالما استمرت انقساماتها السياسية؛ مما يقلل من قدرتها على الاستفادة من احتياطاتها النفطية- خاصة مع تسارع تحول الطاقة.

ومن ثم، فالحاجة إلى إطلاق العنان لإمكانات تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ليبيا، يبدأ من إنهاء حالة الصراع والانقسام السياسي كليا .ولكي يُظهر القطاع الخاص الليبي المرونة المطلوبة، فإن البلاد بحاجة إلى تهيئة الظروف المواتية؛ لتوسيع سوق القطاع الخاص، وكذلك الحد من دور الشركات المملوكة للدولة، وتوسيع الظروف القانونية والتنظيمية والاقتصادية للمؤسسات الخاصة.

ومن بين القطاعات التي يقوم عليها تعزيز دور القطاع الخاص رفع كفاءة البنية التحتية، حيث من المتوقع أن يشهد سوق البنية التحتية في ليبيا انتعاشًا في عام 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التأثيرات الأساسية، وجهود إعادة الإعمار بعد الفيضانات الشديدة في الجزء الشرقي من البلاد.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تحديد أهم سبل تعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا، كما يلي:

- العمل على تدعيم الاستقرار السياسي، وبناء توافق بين الأطراف، والدخول في عملية تشاركية لإدارة السلطة بصورة تهيئ المجتمع الليبي نحو التشاركية وا لتعددية.

- تفعيل الإطار التشريعي لتحفيز وتشجيع دور القطاع الخاص، حيث يعد مجلس الخصخصة والاستثمار، الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد، والهيئة الحكومية الرئيسية لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في ليبيا.

- وضع خطة استراتيجية تنموية لتأهيل الاقتصاد والمجتمع الليبي؛ للتحول نحو تشجيع القطاع الخاص، وفهم أفضل للمهارات والمعرفة التي تحتاجها الأعمال التجارية الخاصة لتحقيق النجاح.

- تهيئة بيئة عمل جاذبة لا سيما على صعيد الإجراءات البيروقراطية، وممارسة الأعمال، والعمل على زيادة مستوى تكوين رأس المال؛ كأحد أكثر مؤشرات الاستثمار استخداما.

- ضرورة وضع خريطة استثمارية، تساعد في تحديد أهم المجالات والمناطق التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها.

- الحد من الفساد وتعزيز آليات المساءلة والشفافية والإصلاح الإداري؛ للمساهمة في الحد من البيروقراطية.

- ترقية دور القطاع المصرفي كمانح للتمويل، سواء عن طريق المشاركة أو المضاربة أو غيرها.

- حشد عدد كبير من الجهات الفاعلة؛ بهدف وضع الأسس لعقد اجتماعي جديد، والقيام بدعم إصلاحات في نظام التعليم والتدريب؛ لتأمين احتياجات قطاع الأعمال من القوى العاملة الماهرة كماً وكيفاً.

- تهيئة أطر الحوار بين القطاعين العام والخاص، والذي يعد أداة مواتية لتحسين صنع السياسات من أجل التنويع الاقتصادي، من خلال الاستفادة من التأثير المشترك للتنمية، وحلول الأعمال، يسمح الحوار بين القطاعين العام والخاص بتحديد الشواغل الملحة، وتنفيذ حلول شاملة وقابلة للتطبيق، بالإضافة إلى زيادة التفاهم المتبادل، وبناء الثقة بين الجهات الاقتصادية الفاعلة، كما يعتبر الحوار بين القطاعين العام والخاص ذا قيمة خاصة في البيئات التي تمر بمرحلة انتقالية، إذ أنه يساهم في توطيد السلام والاستقرار، ويساعد في إعادة بناء الاقتصاد، من خلال تنمية القطاع الخاص.

- رفع كفاءة الجهاز المصرفي، وزيادة مستويات الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

- تعزيز أطر التكامل الاقتصادي مع بلدان الجوار في شمال أفريقيا، خاصة مصر؛ نظرا لكونها تتمتع بتجربة رائدة في تحفيز دور القطاع الخاص، الذي يمثل أكثر من 75٪ من اقتصادها.

- العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية الاقتصادية لثروة النفط، ومحاولة الاستفادة منها في تنمية القطاعات الأخرى: الزراعية، والخدمية، والتصنيعية.

- تحديد خطط تدريبية لتساعد في تعزيز قدرات رأس المال البشري، وصقله بالمهارات اللازمة، لا سيما التي تعيق بالتكيف مع متطلبات الرقمنة، والصورة الصناعية الرابعة.

وعليه، فلكي يعد القطاع الخاص مُحركًا حاسمًا للابتكار، ويتيح فرصا متنوعة للعمل، والنمو الاقتصادي، من المهم خلق بيئة أعمال تمكينية، وتشجيع ريادة الأعمال، وضمان الظروف المواتية للابتكار والاستثمار والتجارة. فالقطاع الخاص يحتاج إلى مهارات وأدوات وفرص جديدة؛ لتحويل الأفكار إلى مشاريع تجارية ناجحة، تمكّن من إنشاء منصات جديدة؛ لتسهيل الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز الشركات الناشئة، ورواد الأعمال؛ لا سيما الشباب في ليبيا.

ولتحويل ليبيا إلى اقتصاد متنوع يتطلب زيادة مشاركة القطاع الخاص ومع ذلك، لا يزال القطاع العام يستوعب غالبية القوى العاملة في ليبيا .وقد أدت العوامل الاجتماعية والثقافية، واعتبارات الظروف الأكثر ملاءمة للتوظيف، التي يقدمها القطاع العام إلى تردد الليبيين في الانضمام إلى القطاع الخاص، وتفضيل الشباب العمل في وظائف القطاع العام، إلى جانب الفرص المتاحة المحدودة في القطاع الخاص، كل ذلك عجّل بحدوث أزمة جعلت الحكومة غير قادرة على خلق فرص عمل مناسبة للشباب، تمكنهم من دخول سوق العمل.

النتائج:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تطورات القطاع الخاص في ليبيا، وبيان تحدياته، وسبل تعزيز دوره .وعبر منهج التحليل الوصفي، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة: الأول: القسم الخاص بالإطار النظري والدراسات التطبيقية، والثاني: واقع القطاع الخاص في ليبيا، والثالث: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، واختتمت الدراسة بالقسم الرابع، الذي اهتم بتناول أهم سبل تعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن رصد النتائج التالية:

- يحتل القطاع الخاص دورا حيويا في أي استراتيجية تنموية، فهو يعمل بمثابة

شريك أساسي للدولة، وليس بديلا كاملا لها؛ كما يذهب الفكر الكلاسيكي.

- تزايد الدراسات التطبيقية التي تناولت دور القطاع الخاص في التنمية، واعتباره قضية رئيسة في الفكر التنموي، لما له من دور إيجابي في دعم نمو الناتج، وتوليد فرص العمل، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة.

- اقتصار القطاع الخاص الليبي على دور محدود في الناتج المحلي، وفي فرص العمل؛ في ظل هيمنة الدولة على الاقتصاد، وبالتحديد استحواذ قطاع النفط عليه.

- يوجد الكثير من التحديات التي تواجه تطور دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ليبيا، وفي مقدمتها عدم الاستقرار السياسي، وتنامي المخاطر، ووجود بيئة أعمال تتسم بعدم الجودة، وانعدام حرية الأعمال، وارتفاع تكلفة بدء الأعمال التجارية، وانتشار معدلات الفساد، وتراجع سيادة القانون، و تذبذب النمو الاقتصادي، وجمود الهيكل الاقتصادي؛ في ظل سيطرة النفط، التعرض الدوري للصدمات، عدم وجود بنية تحتية متطورة، وضعف فاعلية الحكومة، وغياب استراتيجية تنموية تحفّز القطاع الخاص وتشجعه، وبدائية القطاع المصرفي، وعدم تطوره ...وغيرها.

- بينت الدراسة أنه يمكن تعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا، من خلال عدة ركائز، أهمها(العمل على تدعيم الاستقرار السياسي، وبناء توافق سلمي وتشاركي، تفعيل الإطار التشريعي للتحفيز القطاع الخاص، ووضع خطة استراتيجية تنموية؛ لتأهيل الاقتصاد والمجتمع الليبي للتحول إليه، تهيئة بيئة عمل جاذبة تساعد في تقليل الإجراءات البيروقراطية والحد من الفساد، وزيادة مستوى تكوين رأس المال، مع ضرورة وضع خريطة استثمارية تتضمن أهم المجالات والمناطق التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها، تزامنا مع رفع كفاءة القطاع المصرفي كمانح للتمويل؛ سواء عن طريق المشاركة أو المضاربة أو غيرها، وحشد عدد كبير من الجهات الفاعلة؛ بهدف وضع الأسس لعقد اجتماعي جديد، والقيام بدعم إصلاحات في نظام التعليم، وتهيئة أطر الحوار بين القطاعين العام والخاص، ورفع كفاءة الجهاز المصرفي، وزيادة مستويات الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والعمل على تحقيق التنويع الاقتصادي؛ للخروج من التبعية الاقتصادي لثروة النفط ..إلخ).

قائمة المراجع:

1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021. القطاع الخاص في ليبيا القوة الدافعة الرئيسية للتعافي الاقتصادي. سبتمبر. بيروت/https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/%D8%A7%DA .

2. العيسوي، إبراهيم حسن. 2011. نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مج13، ع1، ص3.

3. العيسوي، إبراهيم حسن. 2011. نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مج13، ع1، ص ص65-5 .

4. العيسوي، إبراهيم. 2019. تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض بعض مقاربات تطوير. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. العدد 231. معهد التخطيط القومي. القاهرة. ص66.

5. قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي/https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=LY.

6. قاعدة بيانات إلى الرابط التالي/https://www.theglobaleconomy.com/Libya/shadow-economy HYPERLINK "https://www.theglobaleconomy.com/Libya/shadow-economy/" /.

7. مشروع إحياء. 2023. تعزيز دور القطاع الخاص. ليبيا/https://ihyalibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/development-pillars/human-development/incentivizing-private-sector-employment HYPERLINK "https://ihyalibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/development-pillars/human-development/incentivizing-private-sector-employment/" /.

8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية. 2022. تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص في ليبيا حوار وطني من أجل تنمية اقتصادية قوية وشاملة. برنامج عمل.

9. countries. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies

10. Aminur Rahman and Michele Di Maio. 2023. Libyan Private Sector: Difficulties, Challenges, and Perspectives. World Bank. June. https://elibrary.worldbank.org/doi/epdf/10.1596/978-1-4648-1922-3-ch7.

11.Allen, C., Metternicht, G., & Wiedmann, T. (2019). Prioritising SDG targets: Assessing baselines, gaps and interlinkages. Sustainability Science, 14(2), 421–438.

12.Aminur Rahman and Michele Di Maio. 2020. Libya's Economy and Private Sector. World Bank. December. https://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/978-1-4648-1644-4_ch2.

13.Aminur Rahman and Michele Di Maio. 2020. The Private Sector amid Conflict the Case of Libya. INTERNATIONAL DE VELOPMENT IN FOCUS. World Bank. P21.

14.Bexell, M., & Jönsson, K. (2017). Responsibility and the United Nations' sustainable development goals. Forum for Development Studies, 44(1), 13–29.

15.BMI.2023. Libya Infrastructure Report. https://store.fitchsolutions.com/infrastructure/libya-infrastructure-report.

16.BRAINARD, L.(2006). Transforming the Development Landscape: The Role of the Private Sector. Brookings Institution Press. http://www.jstor.org/stable/10.7864/j.ctt6wpfx0

17.Buhmann, K., Jonsson, J., & Fisker, M. (2019). Do no harm and do more good too: Connecting the SDGs with business and human rights and political CSR theory. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 19(3), 389–403.

18.Business4Goals Platform.(2022).How Can the Private Sector Promote Sustainable Development? https://business4goals.org/en/how-can-the-private-sector-promote-sustainable-development/.

19.Carole Nakhle.2024. Libya's uphill struggle to attract oil investment. January 17. https://www.gisreportsonline.com/r/libyas-uphill-struggle-to-attract-oil-investment/.

20.Frey, M., & Sabbatino, A. (2018). The role of the private sector in global sustainable development: The UN 2030 Agenda. In G. Grigore, A. Stancu, & D. McQueen (Eds.), Corporate responsibility and digital communities. Palgrave studies in governance, leadership and responsibility. Cham: Palgrave Macmillan.

21.Fukuda-Parr, S., & McNeill, D. (2015). Post 2015: A new era of accountability?

Journal of Global Ethics, 11(1), 10–17.

22.Gobierno De Colombia. (2018). The private sector and its contribution to the SDGs: A journey to data gathering through corporate sustainability reporting in Colombia. Retrieved from http://www.co.undp.org/content/dam/colombia/docs/Pobreza/ODS/Private Sector and Its Contribution to the SDGs—A Journey to Data Gathering and Reporting in Colombia DIGITAL.pdf.

23.GRI, UN Global Compact and WBCSD. (2015). SDG compass. The guide for business action on the SDGs.https://sdgcompass.org/wpcontent/uploads/2016/05/019104-SDG-Compass-Guide-2015-v29.pdf.

24.Hacking, T. (2019). The SDGs and the sustainability assessment of private-sector projects: Theoretical conceptualisation and comparison with current practice using the case study of the Asian Development Bank. Impact Assessment and Project Appraisal, 37(1), 2–16.

25.Hajer, M., Nilsson, M., Raworth, K., Bakker, P., Berkhout, F., De Boer, Y., et al. (2015). Beyond cockpit-ism: Four insights to enhance the transformative potential of the sustainable development goals. Sustainability, 7(2), pp1651–1660.

26.Hameed, S. & Mixon, K. (2013). Private-sector development in fragile, conflict-affected, and violent

27.ICRC. 2019. Libya – "There is no buffer for any economic shocks." https://reliefweb.int/report/libya/libya-there-no-buffer-any-economic-shocks.

28.IMF. 2023. LIBYA. IMF Country Report No. 23/202.International Monetary Fund. June. P3.

29.John, R. B. S. (2008). The Changing Libyan Economy: Causes and Consequences. Middle East Journal, 62(1), 75–91. http://www.jstor.org/stable/25482473 .

30.Lalaguna, P. D. Y., & Dorodnykh, E. (2018). The role of private–public partnerships in the implementation of sustainable development goals: Experience from the SDG Fund. In W. L. Filho (Ed.), Handbook of sustainability science and research (pp. 969–982). Cham: Springer.

31.Ms Melanie Hauenstein. 2021. Libya's private sector main driver for economic

recovery. UNDP. September 2. https://www.undp.org/libya/press-releases/libya%E2%80%99s-private-sector-main-driver-economic-recovery.

32.OPEC. https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/166.htm.

33.Ridho, T. K., Vinichenko, M., & Makushkin, S. (2018). Participation of companies in emerging markets to the sustainable development goals (SDGs). Economic and Social Development: Book of Proceedings, 2018, 741–752.

34.Saifaddin Galal. 2023. Key economic indicators of Libya – statistics & facts. Dec 21. https://www.statista.com/topics/8209/key-economic-indicators-of-libya/#topicOverview.

35.Saifaddin Galal. 2023. Oil and natural gas industry in Libya – statistics & facts. Dec 21. https://www.statista.com/topics/9253/oil-and-natural-gas-industry-in-libya/#topicOverview.

36.Scheyvens, R., Banks, G., & Hughes, E. (2016). The private sector and the SDGs: The need to move beyond 'Business as Usual'. Sustainable Development, 24(6), 371–382.

37.Sönnichsen,N. 2023. Oil production in Libya 1998–2022.STATISTA. Aug 25. https://www.statista.com/statistics/265194/oil-production-in-libya-in-barrels-per-day/.

38.Thorlakson, T., de Zegher, J. F., & Lambin, E. F. (2018). Companies' contribution to sustainability through global supply chains. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 115, 2072–2077.

39.Venables, T. (2015). Making cities work for development. (IGC Growth Brief 2.) London: International Growth Centre.

40.Weinthal, E., & Sowers, J. (2023). Targeting Libya's rentier economy: The politics of energy, water, and infrastructural decay. Environment and Security, 1(3–4), 187–208. https://doi.org/10.1177/27538796231217548 .

41.Williamson, J. (2000). What should the World Bank think about the Washington consensus? The World Bank Research Observer, 15(2), 251–264

42.World Bank. 2020. Libya's Economic Update — October 2020. https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-october-2020.

مخاطر الجماعات الإرهابية على الأمن الوطني الليبي المسؤولية وسبل المواجهة (2011-2022)

د. محي الدين أحمد المدني
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

الملخص:

كما هو الحال في كل الدول التي شهدت ثورات شعبية خلال العام 2011، لم تأت الرياح بما تشتهي السفن، وتطور التظاهر السلمي في الكثير من المناطق، إلى عنف من قبل أنظمة الحكم السائدة، أو إلى تدخل دولي أو إقليمي، أو إلى صراع سياسي بين نُخب ما بعد الثورة، أو إلى حروب أهلية بين تشكيلات مُسلحة وقوى أخرى نظامية أو غير نظامية. ومن المهم أن ندرك أن الوضع الراهن الذي آلت إليه ليبيا منذ أحداث فبراير 2011، في ظل غياب معايير واضحة، وتقلص سيادة الدولة وشرعيتها، وغياب استقلالية المؤسسات القضائية، وتهاوي دور القانون، وضعف المؤسسات الأمنية، وانتشار السلاح في كل مكان داخل ليبيا؛ أدى الى انتشار الجماعات الإرهابية، التي وجدت في هذه الأوضاع فرصة مناسبة للتوطن والنمو.

ومن هنا يمكن بلورة المشكلة البحثية، فعند النظر إلى عملية ما يسمى بالتحول الديمقراطي في ليبيا عقب سقوط نظام معمر القذافي، وقيام ثورة 17 فبراير 2011، يُلاحظ وجود اتجاهين متعارضين في هذا الشأن، حيث يرى أنصار الاتجاه الأول أن الفترة التي بدأ معها ثورة السابع عشر من فبراير 2011 حتى الآن، لم تشهد أي تحولات ديمقراطية تذكر، بل شهدت البلاد حالة من توطن الجماعات الإرهابية، التي وجدت ضالتها في حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الليبي.

بينما يرى أنصار الاتجاه الثاني أن عملية القضاء على الجماعات الإرهابية في ليبيا، هي عملية تتسم بالتدرج؛ نتيجة الفراغ الأمني الذي حدث بعد ثورة 2011، وبالتالي فإن تلك العملية تحتاج لوقت أطول لتطبيقها داخل الدولة الليبية الجديدة.

من ثم يمكن بلورة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس على النحو التالي: ما تأثير الجماعات الإرهابية على الأمن الوطني الليبي عقب ثورة فبراير 2011؟ وما أبرز أطر الاستراتيجية المقترحة للتغلب على تلك الجماعات؟

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالي:

أولا: من الناحية النظرية:

1-السعي نحو إثراء الدراسات النظرية الخاصة بموضوع الجماعات الإرهابية، من حيث تأثيرها على الأمن الوطني، ومصادرها، ومحاولة سد بعض النقص في المكتبة العربية في هذا الموضوع.

2-هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية، تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها، وهي المتعلقة بدور ووظيفة الجماعات الإرهابية، وأثرها على أمن الدول والمجتمعات، وهي تقييمية تسعى إلى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لسياسة للدولة.

ثانيا: من الناحية التطبيقية:

1-تتطلع هذه الدراسة إلى زيادة فاعلية دور النخبة السياسية والأمنية الليبية في عملية القضاء على الجماعات الإرهابية، في سعيها نحو إيجاد حلول للمشكلات الليبية في الداخل والخارج، وذلك من خلال تخطيط علمي ملموس يناسب الواقع، ويرقى إلى مستوى الطموحات لدى ليبيا وفقا للظروف الدولية والإقليمية.

2-إبراز أنماط القيم والتوجهات لدى الجماعات الإرهابية داخل الدولة الليبية عقب إسقاط نظام معمر القذافي، ودور تلك السياسة في توجيه تحركات الدولة، من حيث ترسيخ القيم والاتجاهات الإيجابية واستبعاد القيم السلبية.

تقسيم الدراسة:

. المبحث الأول: تأثير ثورة فبراير 2011 على الأمن الوطني الليبي.

. المبحث الثاني: دور الجماعات الإرهابية في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

. المبحث الثالث: استراتيجية مقترحة لتفعيل الأمن الوطني الليبي، في ظل القضاء على الجماعات الإرهابية.

. الخاتمة العامة، النتائج، التوصيات.

. مراجع الدراسة.

الكلمات الدالة:

1. مخاطر 2-الجماعات الإرهابية 3-الأمن الوطني الليبي 4-المسؤولية

Summary

The dangers of terrorist groups to Libyan national security, responsibility and ways of confrontation (2011-2023)

As the case in all countries that witnessed popular revolutions during the year 2011, the winds did not blow as the ships desired, and the peaceful demonstration in many regions developed into violence by the prevailing regimes, or into international or regional intervention, or into a political conflict between elites. After the revolution, or to civil wars between armed formations and other regular or irregular forces.

But what is important to realize is that the current situation that Libya has reached since the February 2011 revolution in the absence of clear standards, the decline of state sovereignty and legitimacy, the absence of independence from judicial institutions, the collapse of the role of the law, the weakness of security institutions and the spread of weapons everywhere inside Libya, has led to the spread of... Terrorist groups that found in these situations an appropriate opportunity to establish themselves and grow.

The research problem can be crystallized that when looking at the process of democratic transformation in Libya following the fall of Muammar Gaddafi's regime and the outbreak of the February 17, 2011 revolution, it is noted that there are two conflicting trends in this regard, as supporters of the first trend see that the period with which the February 17, 2011 revolution began until now It did not witness any significant democratic transformations. Rather, the country witnessed a state of endemic terrorist groups that found their way into the Libyan security and political instability.

While supporters of the second trend see that the process of eliminating terrorist groups in Libya is a gradual process as a result of the security vacuum that occurred after the 2011 revolution, and therefore this process needs a longer time to be implemented within the new Libyan state.

Then, the research problem can be crystallized in the form of a main question as follows: What is the impact of terrorist groups on Libyan national security following the February 2011 revolution, and what are the most prominent strategic frameworks proposed to overcome these groups?

Division of study

The first section: The impact of the February 2011 revolution on Libyan national security

The second topic: The role of terrorist groups in destabilizing Libyan political and security stability

The third section: A proposed strategy to activate Libyan national security in light of the elimination of terrorist groups

General conclusion

Results

Study references

Key words

1. Risks 2 . terrorist groups 3. Libyan National Security 4. the responsibility

المبحث الأول : تأثير ثورة فبراير على الأمن الوطني الليبي

ليس من المبالغة القول إن التاريخ أحتفظ في سجلاته وملفاته بحقيقة مؤكدة للجميع، أن الثورات لا تقوم إلا رفضًا للظلم بمختلف صوره وأشكاله، ومحاربة للاستبداد بمختلف أنواعه وألوانه، فإذا كان صحيحًا أن ثمة أسباباً ظاهرة، تكون بمثابة الشرارة التي تنطلق بسببها الثورة، كما حدث في الثورة التونسية بإحراق الشاب محمد بوعزيزى لنفسه، ومن قبله حادثة خالد سعيد في مصر، فقد كانت هذه الأحداث بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وهذا هو حال الشعوب العربية برمتها ومنها الشعب الليبي.

فإذا كان صحيحًا أن هذه الشعوب تتباين في حِدة مشكلاتها، وتختلف في درجة احتياجاتها، وتتفاوت في مستوى تلبية حاكمها لمتطلباتها، إلا أن جوهر الأسباب والظروف متماثلة، فثمة عوامل مشتركة، وظروف متقاربة، وأوضاع متشابهة، تئن منها الشعوب العربية برمتها، ساهمت بلا شك في تأجيج الصراعات، وبدء الاضطرابات، وتنظيم المسيرات؛ لتنطلق في النهاية الثورات[1]، ونستطيع أن نُجمل هذه الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الثورة الليبية في نوعين من العوامل، على النحو التالي: [2]

أولاً: العوامل الداخلية:

يقصد بها الواقع الداخلي في البلدان العربية، الذي يعاني من تردى وتراجع وتخلف وانهيار في مختلف المجالات، وعلى كافة المستويات، وهو ما يبرز فيما يلي:

1-كان من الواضح منذ انهيار الدول الاشتراكية أن التشابه في الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة تؤدى إلى العدوى في الثورات، بحسب درجة التشابه في الجوانب السابقة، وهو ما حدث في المنطقة العربية التي تعاني شعوبها من نظم ونخب سلطوية، تختلف في ثقافتها السياسية عن تلك السائدة لدى العديد من الفئات المهنية، مثل: أساتذة الجامعات، والصحفيين، والمحامين، وكذلك أعضاء الأحزاب، والناشطون السياسيون في مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، وجماهير

(1) للمزيد انظر: عرفان نظام الدين، أصل الداء وجذور المحنة العربية، **جريدة الحياة اللندنية** ، 2011/2/14). كذلك جلال، محمد نعمان، ثورة 25 يناير: إطلالة استراتيجية على الأبعاد الداخلية والخارجية، (القاهرة :مصر ، دار السلام للنشر، 2011)، ص 169. و خاشفجى، جمال، لماذا الملكيات العربية مستقرة...والجمهوريات مضطربة؟، **جريدة الحياة اللندنية** ،(ع17956 - 2012/6/2) .

(2) **الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي و التحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، 2018، ص. 60**

الشباب بصفة خاصة[3]. وتطالب كل هذه الفئات بالانفتاح على الديمقراطية، وإحداث تحولات حقيقية في قواعد الممارسة السياسية، من خلال مواجهة النظام الحاكم في الشارع، إدراكا منها أن البديل الأمثل في حفز استجابة النخبة الحاكمة لمطالبه، وتحقيق الآمال في مستقبل أفضل[4].

2- تزايد معدلات الفقر والجوع والمرض والحاجة والبطالة؛ نتيجة سياسات واستراتيجيات نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛ كما تسجلها الإحصاءات والتقارير[5]، إلا أنها فشلت في تحقيق تنمية شاملة، فأقتصر عائدها على شريحة ضيقة في قمة المجتمع، دون أن يصل مردودها إلى بقية شرائح المجتمع؛ ما أدى إلى اتساع الهوة بين شريحة قليلة العدد، كثيرة المال، مسيطرة على الحياة العامة، وشرائح تئن وترزح تحت نير العوز والحاجة، وهو ما أدى إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية مطالبة برفع الأجور، ومحاربة الفساد والغلاء، وتحسين الظروف المعيشية[6].

3-تعاظم معدلات الجهل والأمية رغم انتشار التعليم، نتيجة لأمرين:

الأول: تخلف مناهج التعليم وانفصالها عن الواقع الراهن، ومتطلبات المرحلة الحالية، سواء بما تضمنته من معلومات عتيقة، أو باعتمادها على منهج الحفظ والتلقين، وليس الفهم والإبداع والابتكار، وهو ما ساعد على تزايد معدلات الأمية، وإن لم تكن أمية كتابية فهي أمية ثقافية.

---

(3) يذكر في هذا الخصوص أن المنطقة العربية تشهد ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلي 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له.. للمزيد أنظر: ميشيل دن، ما أثبتته تونس ودحضته دول التغيير السياسي في العالم العربي، http://carnegieendowment.org/arb/fa=show&article=42322&lang=ar 18/1/2011

أنظر ايضا: أبو طالب،حسن، الشباب والثورة ، (جريدة الأهرام، 2011/3/3) .

- Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon ،Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform ،The Middle East Youth Initiative Work Paper ،Number 8 ،October 2008.

(4) صالح القلاب، هل الشرق الأوسط بات يواجه لعبة أمم جديدة، (جريدة الشرق الأوسط، 2011/2/17) .

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام 2011**، تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، (نيويورك: مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)، ص 51.

(6) العتيبي، صالح زيد ، **نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2011) ،ص. 87 كذلك أنظر: عبيد، هناء ، من الحرمان الى التوقعات: الإقتصاد السياسى للتحولات الثورية فى المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، (ع187، يناير 2012)، ص 56.

الثاني: تعدد أنواع التعليم داخل البلد الواحد، حيث يشمل التعليم العام ، والتعليم الأزهري ، والتعليم التخصصي ، والتعليم الأجنبي بفروعه وثقافاته المختلفة، بالإضافة إلى التعليم الخاص التجريبي ...إلخ ، وهو ما أفرز جيلا من المتعلمين غير قادرين على التواصل مع المجتمع وأفراده وثقافتهم من ناحية، والتواصل مع بعضهم البعض من ناحية أخرى؛ لتعاني هذه المجتمعات من جزر منعزلة من الثقافات واللغات واللهجات والاهتمامات؛ مما مثل بدايةً للانقسامات بين أبناء الوطن الواحد، الذي يتحدث أبناؤه لغة واحدة، ويعيشون في ظل ثقافة واحدة ، صحيح أثبتت الثورات الشعبية التي شهدتها البلدان أن هؤلاء الشباب قد قادوا أعظم حركات التحرر، إلا أن المستقبل ما زال مرهونًا بالقدرة على البناء، فبالرغم من صعوبة إسقاط النظم القديمة الحاكمة، إلا أن البناء يظل دائما أصعب من الهدم.

4- غياب الديمقراطية الحقة، وضعف المشاركة السياسية من جانب الشعب الليبي في صنع حياتهم واتخاذ قراراتهم، بل انفردت القيادات الحاكمة باتخاذ القرارات المصيرية نيابة عن شعوبها، وكأنها كمًا مهملاً لا وزن له، مع احتكارهم للمناصب والمواقع المهمة في هرم السلطة، دون محاسبة أو مراجعة لسياساتهم إن أخطأوا، وكأنهم معصومون كالأنبياء، ومنزهون عن الخطأ، فلا محاسبة ولا مراجعة، ولا تداول للسلطة، ولا مسئولية مجتمعية، فتحولت الشعوب إلى أشبه بالقطيع الذي يُساق إلى تنفيذ قرارات أرادها حكامه، دون مراعاة لتطلعاتها، وتحولت المعارضة -إن سُمح لها- إلى ديكور شكلي يستكمل به النظام الحاكم ديمقراطيته المزيفة، مقابل بعض الممارسات الشكلية؛ كالمشاركة في الحوارات الوطنية، أو الانتخابات النيابية، أو اللقاءات الدولية، أو الحصول على المعونات المالية، سواء أكانت داخلية أم خارجية[7].

5- قمع الحريات بمختلف صورها: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفنية، فالنظر إلى الخريطة العامة للدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، بصفة خاصة، يلحظ قيودا متعددة على حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية التنظيم، وآية ذلك اختفاء أقلام الكثير من الكتاب، أصحاب دعوات الإصلاح والتطوير، وخضوع كل ألوان الفن من أدب، وشعر، وموسيقى، ومسرح، ...إلخ، إلى نوع من الرقابة الصارمة من جانب الحكومات، من خلال وزارات الثقافة، وهيئات الرقابة،

(7) كانت من أبرز التعبيرات أو الملامح لذلك ما يمكن أن نطلق عليه «الانغلاق السياسي»، المتمثل في سيطرة الحزب الواحد الحاكم سواء أكان «الوطني» أو «الدستوري»، أو «الشعبي»، كونه المشهد المشترك طوال عقود في الدول العربية التي شهدت ثورات بدءا من تونس ومصر مرورا بليبيا واليمن وصولا إلى سوريا، للمزيد أنظر: شفيق ناظم الغبرا، الانتقال العربي من الديكتاتورية إلى الحرية، (موقع منبر الحرية 2012/2/22) .راجع: العتيبي، صالح زيد ، (نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، مرجع سابق)،ص.88

وأجهزة التفتيش، صحيح أننا ضد الخروج على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، ولكن من الصحيح أيضًا أن هذه الرقابة تمثل قيدًا وتسلطًا على الإبداع والابتكار، تعود بنا إلى العصور الوسطى في التفتيش عما يدور بخلد الفرد من أفكار، وما يمكن أن يطرحه من آراء ورؤى تختلف عن النهج الواحد[8].

6-الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان داخل ليبيا بصورة كاملة، سواء حقوقه السياسية والمدنية، أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرزها تزوير الإرادة السياسية للشعوب عبر التلاعب بنتائج الانتخابات، تراجع مستويات المعيشة للغالبية العظمى من أبناء هذه الشعوب؛ ليصل إلى أدنى المستويات تحت خط الفقر، وليس أدل على ذلك من أن تعيش غالبية الشعوب بأقل من دولارين يوميًا، وبعضها يعيش بدولار واحد، في حين تعيش طبقة من نفس المجتمع بمستويات دخل تفوق مستويات دخول المواطنين في الدول المتقدمة[9].

7- غياب العدالة القضائية، وتراجع تطبيق القانون، وما يصاحبه من اتساع حلقات الظلم والجور داخل المجتمع، فقد سعت النظم الحاكمة إلى ضرب القضاء، وتسخيره لخدمة قضاياها وأهدافها، سواء من خلال السيطرة على القضاة بالتحكم في دخولهم ومعيشتهم، أو بتعطيل الفصل في القضايا المعروضة أمامهم، أو بإصدار أحكام تتناسب مع مصالحهم، أو من خلال تعطيل تنفيذ أحكامهم، من خلال السلطة المخولة لها تنفيذ الأحكام؛ وهو ما أدى إلى فقدان الشعور بالعدالة، واحترام أحكام القضاء، وغياب المرجع الصالح للاحتكام إلى القانون؛ ليفقد المواطن آخر الحصون التي يمكن أن يحتمي بها في مواجهة الظلم والفساد.

8-تراجع عوامل الاندماج الوطني[10]، حيث شهدت العديد من الدول العربية، ومنها ليبيا في السنوات الأخيرة تصاعدا للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني. نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة، أبرزها: قيام النظام الجماهيري الليبي لعقود طويلة

(8) بلقزيز، عبد الاله، **السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة، مجلة شئون عربية**، القاهرة - جامعة الدول العربية ،(ع146، صيف 2011)، ص 23. وانظر ايضا: الغبرا، شفيق ناظم ، نهاية حقبة الديكتاتورية العربية، **جريدة الحياة اللندنية** ،(ع1،2012/3/17863).

(9) طاهر، أحمد، الإصلاح في العالم العربي بين إخفاق دعوات الخارج ونجاح إملاءات الداخل، دراسات وتقارير، (مركز الإمارات للدراسات والإعلام، www.emasc.com ، 17/2/2011) . كذلك يمكن الرجوع إلى: إسماعيل، محمد صادق، **مستقبل الأمن الجماعي في ضوء الثورات العربية**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 2014).

(10) شحاته، دينا، وحيد، مريم، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مصر، (مؤسسة الاهرام، ع184، ابريل 2011)، ص 12.

بتقييد الحريات الثقافية والدينية، وحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وثقافتها وعقيدتها، في مقابل محاولات فرض الهوية الثقافية العربية على تلك الجماعات، من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية. فضلا عن تعرض العديد من المكونات العرقية والدينية والإثنية في ليبيا إلى ممارسات تمييزية، أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي ، بالإضافة إلى انسداد قنوات المشاركة السياسية، وتقييد الحريات السياسية والمدنية؛ كل ذلك منع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني، وترتب على هذا التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي انسلاخ هذه الجماعات عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، كما أدى ذلك إلى اتجاهها نحو الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث في السودان، أو في مناطق الحكم الذاتي التي نشهدها في العراق[11].

ثانيًا-العوامل الخارجية:

يقصد به الواقع الإقليمي والدولي المحيط وتأثيراته على الأوضاع الداخلية في البلدان العربية ومنها ليبيا[12]. فعلى المستوى الإقليمي، مثّلت الأوضاع الإقليمية المتردية التي تعيشها البلدان العربية دافعا رئيسيا لرفض الأنظمة الحاكمة، وذلك بدءا من الممارسات الإسرائيلية المتعجرفة ضد الشعوب العربية، سواء في فلسطين أو في لبنان، أو استمرار احتلالها وتوسعها في الأراضي العربية، واعتداءاتها على الحقوق الفلسطينية على وجه الخصوص، مرورًا باستمرار الاحتلال الأمريكي لأفغانستان منذ عام 2001م، والعراق منذ عام 2003م ، وارتكابها للعديد من المجازر بحق الشعوب العربية والإسلامية دون حساب أو مواجهة، وصولاً إلى الخطط الأجنبية لتقسيم البلدان العربية، كما حدث في السودان مؤخرًا وإن لم يكن أخيرًا، دون مواجهة حقيقية، ومواقف جادة من جانب القادة العرب، مثّل كل ذلك عاملاً لدفع الشعوب إلى الخروج عن صمتها وتخاذلها، وهي تدرك أن هذه الممارسات إن لم تحدث معها

(11) تتصف الدول العربية بالتنوع والاختلاف والتعدد العرقي والديني، وعادة ما ينظر إلى كل ذلك كونه مصدرا للانقسام والإحتقانات. في حين أن هذا التنوع يمكن أن يُحول إلى مصدر قوة اقتصادية وثقافية وسياسية إذا قامت المجتمعات العربية بتقوية وحماية حقوق وواجبات المواطنين كأفراد، ومن ضمنهم المكونات الإثنية والدينية فضلا عن المرأة. بمعنى أكثر وضوحا تمتلك الشعوب العربية فرصة فريدة لتطوير حركة ثقافية واجتماعية وسياسية يعبر عنها طيف من الأحزاب السياسية المحلية التي تحاكي خصوصيات كل بلد عربي وتعمل على إنشاء عقد اجتماعي يعتمد على حقوق وواجبات المواطن كفرد. للمزيد أنظر: عسلي، زياد، الحاجة الى حزب المواطن بعد الانتفاضات، **جريدة الحياة اللندنية**، (ع17834، 2012/2/1).

(12) الطريفي، عادل، هل يعرف شباب الثورة معنى توازن القوى الإقليمي، **جريدة الشرق الأوسط**، (2011/3/2).

اليوم، فالمستقبل في انتظارها بعد بدء انفراط العقد العربي، الذي فشلت الرابطة الإقليمية (الجامعة العربية) على الحفاظ عليه طوال السنوات الستين الماضية[13].

تأكد ذلك مع تفاقم التدخلات الخارجية سواء من جانب قوى دولية أو إقليمية، تقدمت بمبادرات هدفت إلى الإخلال باستقرار النظام العربي القائم، وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة، وقد تجلي هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة ، وحتي النظم «المعتدلة» تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية ، ولم يقتصر الأمر على القوى الدولية، بل شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوي إقليمية صاعدة، مثل: إيران وتركيا، حيث بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي[14].

أولا: تطور مجريات الثورة الليبية:

كان كل ما سبق دافعا لقيام الثورة الليبية، حيث أنشأ الناشط «حسن الجهمي» المتخصص في مجال المعلوماتية يومَ الجمعة 28 يناير 2011 صفحة على موقع الفيسبوك الاجتماعي، تدعو إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير، في الذكرى الخامسة لأحداث مدينة بنغازي عامَ 2006، وللتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشعب الطبيعية، حسبَ وصف صاحب الصفحة، وسُرعان ما بدأت صفحته بالانتشار، وبدأ بتشكيل شبكة اتصالات معَ نشطاء آخرين في البيضاء، وبنغازي، وطرابلس، يَدعون إلى انتفاضة مُشابهة في البلاد[15].

اندلعت الثورة قبل اليوم المحدد 17 فبراير، إذ خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير، وأغلبية المتظاهرين كانوا من أهالي شهداء بو سليم، الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة احتجاجية، والمطالبة بمعرفة مكان الجثث، ومحاكمة المسؤول عن القضية. في يوم 15 فبراير أعتقل محامي هذه العائلات، فتحرك الشباب للخروج في مظاهرة مبكرة قبل اليوم المتفق عليه في شبكة الإنترنت، وكان المحامي

(13) طاهر، أحمد، السعودي، أحمد، (الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا، المؤلفان، الطبعة الاولى، 2011)، ص 20.
(14) شحاته، دينا، وحيد، مريم، محركات التغيير في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص 13.
(15) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص. 64

«فتحي تربل» هو الفتيل الذي بدأت به شرارة الثورة، كما انطلقت مظاهرات تطالب بإسقاط النظام في مدينة البيضاء يوم 16 فبراير، كانت الأولى من نوعها في ليبيا، حيث سقط حوالي 3 قتلى في المدينة، وتعتبر هذه الأحداث إحدى شرارات ثورة 17 فبراير، وأخيراً انطلقت الاحتجاجات في أنحاء ليبيا يومَ الخميس 17 فبراير، تحتَ شعار «يوم الغضب الليبي».

بعدَ أحداث العاصمة ظهرَ سيف الإسلام القذافي في خطاب على التلفاز للمرّة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات، حذّر خلاله من إمكانية اندلاع حرب أهلية في ليبيا بسبب طبيعتها القبلية، منبهاً إلى أنها «ليست تونس أو مصر»، كما وعدَ بسن قوانين إصلاحية، وتعديل الدستور لإرضاء المحتجين، وبعدَ هذا الخطاب تأججت المُظاهرات، وخرجت في مَناطق مُختلفة من العاصمة، من ضمنها شارع عمر المختار الشارع الرئيسي في العاصمة طرابلس، وقامت الحشود الغاضبة بإحراق العديد من المباني الحكومية في المدينة، وقد كان الأهم من انضمام الجيش إلى المتظاهرين هوَ بروز بعض ردود الفعل المحلية الأولى اتجاه الاحتجاجات، إذ استقالَ مندوب ليبيا في الجامعة العربية، معبراً عن انحيازه إلى «الثورة الشعبية»، وفي المُقابل أعلنت قبائل كبرى عديدة من قبائل ليبيا دفعة واحدة عن انحيازها إلى المحتجين وتخليها عن نظام القذافي[16].

على الصعيد الدولي صدرَ أول قرار رسمي بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي، إذ أصدرَ قرار المجلس رقم 1970، الذي فرض عدداً من العُقوبات على نظام القذافي وقياداته وأسرته، وأدان بشدة قمع الاحتجاجات ، فأدان القذافي بدوره القرار واعتبره باطلا، ورفع بشأنه مذكرة إلى محكمة العدل الدولية ، ومعَ هذا التطور الدولي جاءَ تطور محليٌ كبير آخر، إذ شهدَ يوم الأحد 27 فبراير الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في شرق ليبيا، الذي أكّد أن تشكيله كان بالتعاون معَ قيادات الثوار في جميع مدن البلاد، وأن لديه مجالس في كافة المدن، وليسَ من الوارد عنده بأي شكل تقسيم ليبيا، فيما أعلنَ ناشطون في غرب البلاد أن مدن الغرب تضع نفسها تحتَ إدارة المجلس الانتقالي .

في يوم السبت 19 مارس انتصر القذافي في معركة اجدابيا الأولى، وبدأ تقدُّمه نحوَ بنغازي عاصمة الثوار لتبدأ معركة بنغازي الثانية ، وبعدَ ساعات من الاشتباكات العَنيفة على مشارف المدينة الغربية (التي انتهت بتدمير عدة دبابات للقذافي وسُقوط

(16) كانت أبرز تلك القبائل ورفلة -أكبر قبيلة في البلاد بتعداد يَبلغ مليون نسمة -وترهونة -ثاني أكبر قبيلة بنفس التعداد تقريباً والتي يَنتسب إليها معظم جنود الجيش-، فضلاً عن «قبيلة الزوي» في مناطق حقول النفط بالجنوب التي أعلنت أنها ستُوقف ضخَّ النفط إلى العالم خلال 24 ساعة إن لم يَتوقف «سفك الدم الليبي.

طائرة تابعة للثوار)، خرجَ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من مؤتمر حولَ الوضع الليبي، كان قد عُقد في باريس ليُعلن إقرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، وبدء الحظر الجوي على ليبيا بعدة ضربات استهدفت الكتائب المُتمركزة حول مدينة بنغازي ، وبعدَ ساعات من الغارات الجوية التي دمّرت ما لا يَقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحها وحلفاءها في إيقاف الهُجوم على المدينة؛ مما أدى إلى انسحاب الكتائب سريعاً نحوَ مدينة اجدابيا غرباً ، وانتهت الثورة الليبية بالسيطرة على طرابلس ومطاردة القذافي، الذي لقى حتفه على أيدى الثوار بمساعدة قوات الناتو.

ثانيا: دور الجامعة العربية في الثورة الليبية:

عقد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 2011/2/22 اجتماعا طارئاً لبحث الموقف في ليبيا، وبعد تدارس المستجدات التي شهدتها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس تحديدا، وبعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء، والاطلاع على مضمون المذكرتين الليبيتين المتناقضتين الصادرتين عن المندوب والمندوبية المقيمة لليبيا لدى الجامعة، قرر المجلس ما يلي:[17]

1-التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، والتي تتناقل أخبارها وكالات الأنباء العربية والدولية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين، والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب، واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة، وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

2-الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله، والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، بما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

3-مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام، وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

(17) انظر: بيان جامعة الدول العربية (رقم 136 – د.غ.ع - 2011/2/22) .

4-رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين، والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين في ليبيا، وتسهيل الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك.

5-رفع توصية إلى اجتماع يوم 2 مارس 2011 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري؛ للنظر في مدى التزام نظام القذافي بأحكام ميثاق الجامعة العربية، طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها[18].

بعد القضاء على نظام القذافي وتغير النظام السياسي في ليبيا، برزت العديد من التحديات للأمن الوطني الليبي أبرزها:[19]

1-التهديدات الأمنية الداخلية:

مظاهر التسلح التي تشهدها المناطق الليبية، خصوصا تلك التي تشهدها العاصمة الليبية، وكذلك الاشتباك المسلح في المدن بين الكتائب أو السرايا، أو بين الدفاع والداخلية والسرايا، ليس هناك ما يبررها، فلقد انجزت تلك المكونات العسكرية مهمتها التاريخية، ومن ثم يجب إعادة مأسستها، واستيعاب قوتها البشرية في القطاعات العامة، والأخطر من ذلك وجود بعض التشكيلات السياسية ولكنها مسلحة، أو تشكيلات عسكرية ولكنها تعبر عن تنظيم سياسي يمارس ويؤدى الواجبات والمهام العسكرية والسياسية والمدنية في نفس الوقت، فهذه المظاهر تسهم في زيادة معدلات الخوف لدي الأفراد، وتزيد من أزمة الثقة بين الأفراد والمسؤولين.

من ذلك يمكن القول إن ليبيا وأمنها الوطني سوف يرتبط بثلاثة مصادر أساسية من التهديدات: مصادر خارجية للتهديد، مصادر داخلية للتهديد، وأخيراً تشابك العوامل الداخلية والخارجية معاً، فالمصدر الخارجي قد يتمثل في عدوان خارجي وتنافس إقليمي على موارد ليبيا، أو صراع من أجل الموقع الاستراتيجي من خلال استخدام القوة، وعندما تكون مصادر التهديد الأمني للاستقرار الداخلي هي ذات مرجعية داخلية، يكون ذلك اختراق ينبغي الولوج إليه، والعناية بمسبباته وعوامله ومؤثراته المختلفة[20].

(18) راجع موقع جامعة الدول العربية على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» www.lasportal.org/ في 25 يونيو 2023.
(19) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.69
(20) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.71

2-تحديات الأمن على المستوى الخارجي:

طغى الجانب العسكري في السياسة الخارجية الليبية كأحد الأدوات الأساسية المستخدمة على المستوى الخارجي، خاصة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وتمثل ذلك في المواجهة العسكرية مع مصر في يوليو عام 1977، ومواجهة القوات الجوية الليبية وقوات الدفاع الجوي مع القوات الأمريكية على خليج سرت منذ عام 1980 ، وما تبعها من أعمال أخرى كتفجير المقهى الليلي في أبريل 1986؛ وتفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي في 21 ديسمبر 1988 ، وهجوم القوات الجوية الأمريكية على كل من طرابلس وبنغازي في 15 أبريل عام 1986 ، وكذلك التدخل الليبي في تشاد، الذي انتهى بانسحاب القوات المسلحة الليبية في منتصف عام 1987؛ نتيجة ضعف الأداء العسكري في هذه الحرب ، وكذلك التورط في قضية الطائرة الفرنسية UTA التي انفجرت فوق النيجر، في 19 سبتمبر 1989 ، حيث أتهم الأمن الخارجي الليبي بتنفيذ هذه العملية، ومن مظاهر العمل الخارجي لليبيا أيضا مساندة ما يعرف بحركات التحرر في جميع أنحاء العالم (ماديا، وبتوفير معدات وأسلحة)[21].

يمكن القول هنا بأن مرحلة المواجهات الخارجية، والتي ميزت السياسة الخارجية الليبية انتهت مع رحيل القذافي ونظامه السابق، وما نتج عنه من تغيير في السياسة الليبية على المستوى الدولي من سياسة مواجهة، إلى سياسة تسعى إلى إعادة ليبيا إلى المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة.

ثالثا: التأثيرات السلبية لمجريات الثورة الليبية:

بعد وصول حكومة ائتلاف معتدلة إلى السلطة في يوليو 2012، انزلقت ليبيا سريعاً نحو الهاوية، فلم يستمر أول رئيس وزراء منتخب، مصطفي أبو شاقور، لأقل من شهر واحدٍ في منصبه، ليصل عدد من تولوا رئاسة وزراء ليبيا إلى سبعة أشخاص، خلال أقل من أربع سنوات، وفي ظل هيمنة الإسلاميين على أول برلمان، بعد الإطاحة بالقذافي، فشلت الحكومة في نزع سلاح عشرات الكتائب التي تكونت خلال فترة تدخل الناتو في ليبيا، مما أدى إلى وقوع معارك دامية على النفوذ بين القبائل المتناحرة والقادة[22].

(21) Please refer to: Tim Niblock, “Libyan Foreign Policies of Middle East States”, in Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (eds), The Foreign Policies of Middle East States, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001.

(22) في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: كوبيرمان، آلان، الارتداد العكسي للتدخلات الدولية. ليبيا نموذجاً، **«Foreign Affairs»** (عدد مارس/أبريل 2015).

في أكتوبر 2013، أعلن انفصاليون في شرق ليبيا -حيث يتركز الهلال النفطي -تشكيل حكومة خاصة بهم، وتعرّض رئيس الوزراء الليبي في حينها، علي زيدان، للاختطاف والاحتجاز كرهينة، وعلى ضوء ذلك، أعلنت الولايات المتحدة، في ربيع 2014، تأجيل خطة لتدريب قوة مسلحة، قوامها بين 6000 و8000 جندي ليبي.

بحلول مايو 2014، وصلت ليبيا إلى أخطر محطات مرحلتها الانتقالية، حيث سيطر اللواء خليفة حفتر، على القوات الجوية ليهاجم مجلس شورى ثوار بنغازي، ووسّع أهدافه لتشمل المجلس التشريعي في طرابلس، وجاءت الانتخابات التشريعية في يونيو 2014 لتسجّل انخفاض نسب المشاركة من 1,7 مليون ناخب في الانتخابات السابقة، إلى 630 ألف ناخب فقط، مما يشير إلى أن الشعب الليبي قد فقد إيمانه بالديمقراطية. وبعد الإعلان عن فوز الأحزاب العلمانية والقومية في هذه الانتخابات، رفض الإسلاميون قبول نتائج الانتخابات، وكانت النتيجة تكون برلمانين متصارعين، يدّعي كل واحد منهما الشرعية.

على إثر ذلك، قامت قوات الثوار المتمركزة في المنطقة الغربية في يوليو 2014، بمهاجمة قوات القعقاع، والصواعق، والمدني، الموالية للواء المتمرد حفتر في طرابلس، ونجحت في السيطرة عليها، بعد معركة دامت لستة أسابيع، وذلك في إطار تحالف عسكري سُمي بـ «فجر ليبيا»، لتتم إعادة إحياء البرلمان الليبي القديم – الذي كان يُسمى المؤتمر الوطني العام – وتشكيل ما أطلقوا عليه «حكومة إنقاذ وطني». وفي أكتوبر، فر البرلمان المنتخب، والذي يدعمه التحالف العسكري «كرامة ليبيا»، بقيادة حفتر، إلى مدينة طبرق بشرق ليبيا، حيث أسس حكومة مؤقتة منافسة، لتصبح هناك حكومتان متصارعتان، تتحكم كل منهما في جزء من الأراضي والميليشيات الليبية.

المبحث الثاني : دور الجماعات الإرهابية في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني الليبي

بعد سقوط النظام «القذافي» ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكراً «جهادياً» ينطلق من خلفيات أيديولوجية متنوعة، وقد شاركت غالبية هذه الجماعات في الثورة، كأفراد أو تنظيمات، ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة. والتشكيلات المسلحة في ليبيا، بشكل عام، تربطها ارتباطات وثيقة بعدد من الأطراف الإقليمية، ويوجد هناك 4 أنواع من هذه التشكيلات، وهم: اللواءات الثورية، اللواءات غير المنظمة، اللواءات ما بعد الثورة، المليشيات المسلحة[23].

أولا: خريطة الجماعات الإسلامية المسلحة والمتشددة في ليبيا.

هي نتاج الجماعة الليبية المقاتلة التي أنشئت من خلال حركة جهادية سرية، كونها «عوض الزواوي» في عام 1982، وقد تمكنت الجماعة من خلال عملها في سرية تامة، من التوسع وكسب الكثير من المؤيدين في جميع أنحاء ليبيا، على مدى أكثر من عقد من الزمان.

أيدت الجماعة شن عمليات عسكرية ضد نظام القذافي بهدف إسقاطه، كما خططت أيضاً للقيام بهجمات ضد شخصيات بارزة في حكومته، وبحلول عام 1989 اكتشفت السلطات الجماعة واعتقلت الكثير منهم، بمن فيهم الزواوي نفسه، وقد أضطر الذين لم يقبض عليهم من الفرار إلى أفغانستان[24].

اعتمدت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة خطة طويلة المدى للإعداد لحملتها العسكرية، كما أقتنص الكثير من أعضائها فرصة الحرب ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات؛ بهدف تعزيز مهاراتهم القتالية بتوجيهات من أعضاء تنظيم القاعدة من حين لآخر[25].

كان أعضاء الجماعة المقاتلة الأكثر أهمية لـ تنظيم «القاعدة» من بين جميع «الأفغان العرب»، وخاصة أن الحركة بدأت تأخذ شكل جماعة محددة المعالم في أفغانستان وباكستان، فإلى جانب التدريب العسكري، تم أيضاً تلقين المتطوعين

(23) حمدي، عمار، ورقة بعنوان «**التشكيلات المسلحة في ليبيا**»، في ندوة حول عودة الدولة الليبية وخريطة المليشيات المسلحة في ليبيا، (القاهرة: مصر، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 14 يناير 2015).
(24) شعيب، مختار، **البحث عن الدولة: تنظيمات القاعدة تحكم ليبيا**، (القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31 أغسطس 2014).
(25) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.120.

الليبيين في أفغانستان على أيدي رجال دين مؤثرين ينتمون إلى التيار الجهادي.

بعد انتهاء الحرب الجهادية الأفغانية ضد السوفييت، عاد الليبيون إلى وطنهم لتكوين خلايا، أو انتقلوا إلى السودان لإنشاء قاعدة للعمليات؛ من أجل وضع خطط الإطاحة بنظام القذافي، أو اتخذوا من لندن كمنفى لتقديم دعم لوجستي ومالي[26].

في ليبيا كانت الجماعة المقاتلة تؤسس هيكلها التنظيمي تحت قيادة « عبد الحكيم بلحاج»، وتقوم بتطوير المهارات القيادية للمسؤولين عن الخلايا والوحدات في جميع أنحاء البلاد، غير أن قوات الأمن الليبية أصبحت على بينة من خطتهم، حيث تحركت بسرعة لقمع الحركة؛ ونتيجةً لذلك، اضطرت الجماعة إلى الإعلان عن نفسها بشكل رسمي لأول مرة في أكتوبر 1995.

دخل النظام الليبي في حرب مع الجماعة المقاتلة، تكبدت فيها الحركة العديد من الخسائر، مما دفع الجماعة إلى توقف نشاطها داخل ليبيا بحلول عام 1998، وعودة بعض الهاربين من السجون إلى أفغانستان وباكستان، والانضمام إلى تنظيم القاعدة، وبقاء البعض الآخر في المنفى في لندن.

في العام 2005 بدأ النظام الليبي عملية المصالحة بمبادرة من سيف الإسلام القذافي، واستغرقت المفاوضات بضع سنوات، لكن في سبتمبر 2009، أصدر قادة الجماعة المقاتلة في ليبيا «مراجعات» جديدة للجهاد في شكل وثيقة دينية بعنوان «الدراسات التصحيحية»، وأوضحت أن الكفاح المسلح ضد نظام القذافي غير شرعي من منظور الشريعة الإسلامية، وأعدت إرشادات جديدة تبين متى وكيف يصح الجهاد[27].

قد أدى ذلك في النهاية إلى إطلاق سراح الكثير من قادة الجماعة المقاتلة وأعضائها من السجون في مارس 2010، غير أنه تم حلها بشكل فعال عندما تم الانتهاء من المراجعات، وفي أعقاب ثورة فبراير 2011، قرر العديد من القادة وأعضاء الجماعة إنشاء أحزاب سياسية، والمشاركة في العمليات السياسية للنظام الليبي الجديد[28]، ويمكن تصنيف خارطة الجماعات الجهادية بعد الثورة إلى ما يلي:

(26) علي، خالد حنفي، «جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي»، مجلة **السياسية الدولية** (العدد 198، أكتوبر 2014) ص 102.
(27) عماد، عبد الغني، **الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، (بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
(28) عودة، جهاد، **الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، نوفمبر 2014).

1-جماعات جهادية ذات صبغة إقليمية، وهي تضم:

• كتيبة أنصار الشريعة: أشرف على تأسيسها شباب عاد بعضهم من أفغانستان والعراق، وبعضهم خرج من سجون النظام بعد أن قضوا ما يزيد عن عشرة أعوام ، وتعتبر الجماعة المسلحة الأشهر علي الإطلاق في ليبيا، ويقدر عدد المنتمين إليها بخمسمائة عضو، كان معظمهم سجناء في «أبو سليم» في عهد «القذافي» ، خرجوا من السجون عقب اندلاع الثورة، والانفلات الأمني الذي صاحبها، وينتمي أفراد هذه الكتيبة المسلحة إلي فكر السلفية الجهادية ، ومع اندلاع الثورة خرجوا كأفراد ، ثم انتظموا في إطار تنظيمي واحد، وتمكنوا من الاستيلاء على الكثير من أسلحة وسيارات وممتلكات كتائب القذافي بعد القضاء عليها، وتتخذ هذه الكتيبة موقفاً معارضاً من العملية الديمقراطية في البلاد، فهي ترفض جميع أشكال الانتخابات أو سير العملية الديمقراطية ، لأنها تدعو إلي تحويل ليبيا إلي دولة للخلافة الإسلامية ، وهذه الجماعة لا تلقى تأييداً واسعاً من شرائح المجتمع الليبي، وتتعرض لانتقادات واسعة[29].

• كتائب شهداء أبو سليم: عددها لا يتجاوز المائتي عضو وتنتشر في مدينة درنة، التي لا يتجاوز عدد سكانها 200 ألف نسمة، وقد شاركت في الثورة بقوة، نظراً لتاريخ أفرادها الذين قضوا فترات كبيرة من أعمارهم في سجون القذافي، وخاصة سجن أبو سليم، ويتهمها الأهالي بالتورط في عمليات تصفية واغتيال لمن عُرف عنهم الولاء لنظام القذافي، أو كانوا ضمن جهازه الأمني، وتتخذ هذه الكتيبة موقفاً معارضاً من العملية الديمقراطية في ليبيا، وترفضها تماماً، كما أنها لا تحظى بقبول شعبي في ليبيا.

• الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير: هي امتداد أصيل للجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، أسسها نشطاء التيار الإسلامي، للمشاركة في المظاهرات لإسقاط النظام وخلع القذافي، من خلال النضال السياسي بعيداً عن العمل المسلح.

الحركة دخلت مرحلة نضالية جديدة لا تتبنى فيها مشروعاً مسلحاً، بل إيماناً بقدرة الشعب الليبي على إحداث التغيير عن طريق الاحتجاج السلمي، وإطلاق شرارة الثورة السلمية لإنهاء حياة الاستبداد، والوصول إلى الحرية والكرامة الإنسانية، والحياة الكريمة، والحق في إبداء الرأي في سياسة النظام، وطريقة إدارة البلاد عن

(29) Zelin., Aaron Y., New Evidence on Ansar al-Sharia in Libya Training Camps, 8 August 2014, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-evidence-on-ansar-al-sharia-in-libya-training-camps .

طريق حرية حقيقية، وليس سلطة شعبية مزعومة لا تمثل سوى غطاء للديكتاتورية والقمع، وحكم الفرد الواحد، والحزب الواحد، والنظرة الواحدة[30].

2-مجموعات إسلامية صغيرة تتراوح أنشطتها بين المحلي والإقليمي.

• جماعة التوحيد والجهاد: اسم غير معروف رغم تداوله بين الناس، وبحسب تقرير أعدته إدارة المعلومات بجهاز مكافحة الزندقة قبل ثورة 17 فبراير، فإن الجماعة تأسست في مطلع الألفية، وأغلب عناصرها من صغار السن، تتركز في مدن الشرق وتحديدًا في مدينة «درنة» وضواحيها، وكانت لهم اتصالات ببعض الجماعات المتشددة خارج البلاد، منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر.

• ألوية الشيخ السجين عمر عبد الرحمن: نسبت لها هجمات على المصالح الغربية في مايو ويونيو 2012، وخاصة الهجوم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر[31].

• اللواء البتار: نشط في مدينة درنة شرقي ليبيا، ويعد امتدادا لكتيبة تحمل الاسم نفسه في منطقة الرقة شمال شرق سوريا.

• تنظيم النُصرة الإسلامي: برز في أعقاب تهديده باستهداف الأمريكيين في ليبيا، بعد اختطاف واعتقال «أحمد أبو ختالة»، الذي أتهمته واشنطن بالتخطيط للهجوم على القنصلية الأمريكية.

•كتيبة أبي محجن الطائفي: التي أعلنت مبايعتها للخلافة الإسلامية، وأبو بكر البغدادي في العراق.

3-جماعات إسلامية مسلحة تميل إلى الطابع المحلي، وهي تضم:

• كتيبة شهداء 17 فبراير: تعتبر أكبر وأفضل المجموعات في شرق ليبيا تسليحاً، تحصلت على الدعم المادي من وزارة الدفاع، تضم اثني عشر فصيلاً، وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وتقوم بتدريبات عملية لأعضائها (تتراوح أعدادهم بين ألف وخمسمئة، إلى ثلاثة آلاف وخمسمئة عضو)، حملت هذه المجموعة على عاتقها إنفاذ الأمن، وفرض النظام في شرق ليبيا ومنطقة الكُفرة في الجنوب،

(30) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.140.
(31) علي، خالد حنفي، «خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا»، **مجلة الديمقراطية** (العدد 55، أبريل 2014) ص 85.

وبعض أعضائها شاركوا في القتال ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد[32].

أنشأ «فوزي أبو كتف» هذه الكتيبة في مدينة بنغازي، حيث قاد عملية توحيد المجموعات المسلحة شرق ليبيا، وأعضاء هذه الكتيبة أقرب لفكر الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي يستند إلى خلفية دينية. كان لها دور في صد كتائب القذافي عند محاولتها اقتحام بنغازي في 19 مارس 2011، كانت مواقفها مؤيدة وداعمة للعملية الديمقراطية والحكومة الجديدة، ومن ذلك على سبيل المثال مشاركتها في تأمين انتخابات المجلس المحلي. تجدر الإشارة إلى أن كتيبة شهداء 17 فبراير حظيت بقبول وتأييد شعبي واسع في ليبيا آنذاك[33].

• كتائب شهداء راف الله السحاتي: أطلقت على نفسها هذا الاسم بعد سقوط أوائل الثوار في اجتياح قوات القذافي لبنغازي في مارس[34] 2011، وبدأت العمل كجزء من كتائب شهداء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتستقل بنفسها. يقترب عدد أعضائها من الألف، تمركزوا في الكُفرة جنوب شرق ليبيا، كقوة عازلة بين القبائل المتصارعة، ولا تهتم هذه الكتائب بالأنشطة الاجتماعية، ويبدو أن لها قاعدة أمنية كبيرة، حيث كان لها دور في تأمين الانتخابات الليبية، وبعض الأنشطة الأخرى لوزارة الدفاع في شرقي البلاد، كما أنها نددت بقتل السفير الأمريكي.

تتبنى هذه المجموعة الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل، ولا توجد إشارات لتبنيها الفكر الجهادي، ويتباين التقييم الشعبي لهذه الكتيبة بين مؤيد ومعارض، إلا أنها تحظي بقبول عام في الشارع الليبي.

• الجماعات السلفية: تقدر هذه الجماعات بالآلاف، وهي مجموعات متناثرة لا تنضوي في إطار تنظيمي واحد، وتنتشر في المنطقة الغربية من خلال السيطرة على المساجد لنشر أفكارها، حتى إنهم منعوا وزارة الأوقاف من السيطرة على العديد من المساجد بهذه المدن، وهي تحمل فكر السلفية المدخلية، نسبة إلى الشيخ السعودي ربيع المدخلي، تُعنى بالاهتمام بالمظاهر الإسلامية زياً وسلوكاً، وتشدد على طاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه، حتى ولو كان ظالماً، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورفض عمل المرأة، ومحاربة ما يصفونه بـ «البدع والشركيات» مثل: زيارة

(32) المنشاوي، إبراهيم، **مستقبل غامض: الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة**، (القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 يوليو 2014).
(33) المنشاوي، إبراهيم، **الصراع يحتدم: مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا**، (القاهرة: مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 8 يناير 2014).
(34) **المرجع السابق نفسه**.

القبور والأضرحة. يحمّلها البعض مسؤولية تفجير عدد من الأضرحة في مدن ليبية مختلفة بعد الثورة. ليس لها قبول شعبي واسع؛ وذلك لعدم مشاركتها في الثورة، ولإصدار فتوى حرمة الخروج علي القذافي باعتباره وليا للأمر، عرفت محليا باسم جماعة إلزام بيتك[35].

ثانيا: دور الجماعات الإسلامية المتشددة في الأمن الليبي

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام «القذافي» في ظهور جماعات العنف المسلحة[36]، وإن كانت تلك المرحلة قد وفّرت محفزات عدة لهذه الجماعات، وتنامي دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي، الا أنه يمكن القول إن السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام القذافي طوال 42 عاماً، لمواجهة التيار الإسلامي؛ أدّت دوراً كبيراً في تحوله إلى العنف، وإضعاف جاذبية الإسلاميين كبديل سياسي، خاصة في ظل البُنية القبلية للدولة الليبية، وطبيعة اقتصادها الريعي النفطي[37].

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية، ومجموعات مسلحة عديدة، تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية، وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات، أهمها الجماعات الجهادية المسلحة، التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أن الجماعات الجهادية أدّت دوراً ملموساً في القتال ضد نظام القذافي، إلا أنها مثلّت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقاً أمام عملية بناء الدولة[38]، وذلك من خلال رفضها للانخراط في العمل السياسي، فهي جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وتسعى إلى تطبيق الشريعة بقوة السلاح، ناهيك عن ضعف الدولة الليبية، وعدم قدرتها على نزع أسلحة الميليشيات؛ بسبب التأخر في بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية، ورفض بعض الثوار المسلحين

(35) عبد الفتاح، نبيل، **جذور ووجوه العنف السلفي الجهادي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 18 سبتمبر 2014).

(36) الباروني، الياس أبوبكر، مقترح لوضع برنامج للثوار بعد تحرير سرت من ارهاب تنظيم الدولة علي الصعيد السياسي والأمني والعسكري، عبر برنامج حوار المساء، **قناة التناصح الفضائية**، (من طرابلس: ليبيا، وذلك بتاريخ 25-9-2016)، تابع ذلك على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=LZTPziByNDQ

الشيخ، محمد عبد الحفيظ، «ليبيا بين جماعات...»، **مرجع سبق ذكره**، ص 127.

(37) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، «ليبيا بين جماعات...»، **مرجع سبق ذكره**، ص 127.

(38) أحميدة، على عبد اللطيف، **غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل**، 2014/3/12، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/46395 .

الانضمام إليها؛ خوفاً من تهميشهم في معادلة الثورة والسلطة المتنازع عليها.

من ثم يمكن القول إن نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا، يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والإرهاب وإلقاء السلاح، والانخراط في العمل السياسي، والمساهمة في الحفاظ على أمن المدن، من منطلق أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع، يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها[39].

المبحث الثالث : استراتيجية مقترحة لتفعيل الأمن الوطني الليبي في ظل القضاء على الجماعة الإرهابية

يمكن بناء الدولة الديمقراطية المدنية، التي يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها تحقيق المساواة، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والتعددية السياسية والحزبية؛ بهدف التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى الشفافية والمساءلة ، فوجود النزاهة والمساءلة يفرض على الأغلبية احترام الأقلية السياسية (المعارضة)، بمعنى ضمان حقها في توجيه وإظهار النقد تجاه الأغلبية الحاكمة، وهذا يعني ضمان ممارسة المعارضة للرقابة على منهجية ومسار الأغلبية المتمثلة في الحكومة، الأمر الذي يضمن ويكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يُعد أحد المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية[40]، وذلك من خلال[41]:

أولا: تحقيق المصالحة الوطنية:

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي؛ لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع الليبي كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلماماً تاماً بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني في ليبيا، وإدراك الدرب الصحيح، والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية، إضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى[42].

(39) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص. 155

(40) الصلابي، علي محمد، **العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية** (القاهرة: دار بن خلدون، 2012)، ص 5-23.

(41) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.334

(42) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، «تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011»، **مجلة المستقبل**

لقد أدت تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، إلى امتداد خريطة النزاعات المسلحة بين كل القبائل والقوى السياسية الليبية، رغم صدور القانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والذي نص في المادة الثالثة منه على ترسيخ السلم الاجتماعي، وتحقيق المصالحة الاجتماعية، كما نص على تشكيل هيئة لتقصّي الحقائق والمصالحة في المادة الرابعة.

إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، يستلزم اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية، التي تتمثل في: كشف الحقيقة، والمحاسبة، والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية[43].

ثانيا: إقرار دستور وطني:

ضرورة إيجاد دستور يجمع في كنفه السلطة والحرية معاً في إطار الدولة، والمقصود هنا الدستور الديمقراطي، الذي يؤسس على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة هي: الشعب مصدر السلطات، مرجعية أحكام الشريعة الإسلامية والقانون والمساواة أمامه، عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائيا، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني، التداول السلمي للسلطة وفق انتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل، دون فساد أو تضليل[44].

لكن يجب ألا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما ضرورة تحويل أو ترجمة مضمون الدستور الديمقراطي إلى حقائق، بمعنى أن المبادئ التي يتضمنها الدستور الديمقراطي ينبغي ألا تبقى مجرد حبر على ورق، وإنما تتحول إلى ممارسات سلوكية في الواقع المعيش، فالعبرة في أحكام الدستور والمبادئ التي يقوم عليها، والمؤسسات التي يقيمها، حتى وإن كان ذلك سليماً، تبقى العبرة في تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً أميناً[45].

العربي (العدد 431، يناير 2015) ص 101، 102.

(43) زاقود، عبد السلام جمعه، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**، (عمان: الأردن، منشورات دار الزهران للنشر، 2012).

(44) الياس ابو بكر الباروني، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.336

(45) الباروني، الياس أبوبكر، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد، **قناة الجزيرة الفضائية**، وذلك بتاريخ 5 -2 -2014، أنظر إلى الرابط التالي: https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

ثالثا: توافر الإرادة السياسية:

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية، بعيداً عن الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية؛ من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية بمختلف اتجاهاتهم الدينية والأيديولوجية، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

لأن فرص نجاح الحوار الوطني تتوقف على مدى التنازلات التي ينبغي أن يقدمها الأطراف المتحاورون، ومدى المرونة التي يجب أن تبديها الأطراف السياسية والمسلحة، وبالتالي يجب على جميع الأطراف السياسية والحركات المسلحة أن يكونوا واعين في هذه المرحلة الحرجة، وأن يتسموا بالمرونة التي تضمن أمن البلاد واستقرارها، وعلى وجهاء وحكماء القبائل أن ينشطوا في أداء مهمتهم، التي ينتظر الشعب والوطن منهم أداءها، وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، من هنا يصبح نجاح عملية الانتقال الديمقراطي مرهوناً بعملية التوازنات والتوافقات.

رابعا: تشكيل حكومة موحدة تقود للانتخابات:

هناك حاجة ماسة لتدشين حكومة وحدة وطنية، وهو ما يتطلب التوافق السياسي بين الفرقاء السياسيين من أجل الوصول الى إنجاز دولة واحدة موحدة خلال الانتخابات 2024، ففي 31 أغسطس الماضي 2023 ، أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا دعم جهود عبدالله باتيلي لتشكيل حكومة ليبية موحدة، تشرف على الانتخابات، وأعرب المبعوثان الخاصان إلى ليبيا الأميركي «ريتشارد نورلاند» والفرنسي «بول سولير» خلال لقاء جمعهما في تونس عن "دعمهما لجهود باتيلي ودعوته إلى إنشاء حكومة تكنوقراط موحدة؛ لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تدعم استقرار ليبيا"، وهو ما يشير إلى تحول واضح في موقف واشنطن بالأساس، ومن ورائها باريس تجاه الحكومة الحالية المعترف بها في طرابلس، والإشادة بالنتائج التي توصلت إليها لجنة 6+6، في تقريب وجهات النظر بين الخصوم على نقاط الخلاف المتعلقة بالدستور[46].

خامسا: وقف الاقتتال والترتيبات الأمنية وجمع السلاح:

(46) المنشاوي، إبراهيم، «رؤية مستقبلية: الحوار الوطني.»، **مرجع سبق ذكره**.

هو مطلب أساسي وبند مهم في المفاوضات الجارية، حيث إن اختلال البيئة الأمنية في الأراضي الليبية؛ أدى إلى انتشار مكثف للجماعات والميلشيات المسلحة بشكل غير مسبوق، مما هدد معه ليس فقط مؤسسات الدولة وحياة المواطن الليبي، بل دول الجوار أجمع، من خلال عمليات تجارة السلاح ، وهناك عدد من الموضوعات المرتبطة بهذا الملف، مثل: هيكلة قطاع الأمن، وإدارة الأسلحة والذخيرة، ونزع السلاح وأمن الحدود، وإعادة إدماج عناصر الميلشيات المختلفة في المؤسسات الأمنية الليبية، ولا شك أن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأمور والقضايا؛ سيحفز وبقوة دفع عملية الحوار الوطني، وحل الخلافات العالقة بين الأطراف الليبية المختلفة[47].

سادسا: التحالف السياسي بين التيارات الاسلامية والتيارات المدنية:

هناك مطلب أساسي داخل الدولة الليبية، يتمثل في أهمية التحالف بين كافة التيارات الإسلامية ذات التوجهات المعتدلة والتيارات المدنية، والتي تؤدي بدورها إلى اندماج كافة القوى الليبية في سبيل السعي نحو تحقيق وحدة الصف الليبي، ومن ثم تحقيق استقرار الدولة الليبية.

اختلف المفكرون والممارسون لظاهرة الإسلام السياسي في تحديد مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي، وذلك تبعاً للخلفيات الفكرية والسياسية والثقافية، فاختلف في تحديده المختصون ضمن الدائرة الغربية عن الدائرة الإسلامية. وأيضاً أصحاب الدائرة الواحدة. فالكثير من الغربيين اعتبر هذه الظاهرة هي حركة «أصولية «، استناداً لظاهرة الحركات الدينية في التاريخ الغربي. ومن ناحية أخرى اختلف الكثير من المفكرين والمختصين في الدائرة الإسلامية، طبقاً لتوجهاتهم السياسية الإسلامية، وبيئاتهم السياسية والثقافية، وطبيعة الرؤية الإسلامية تجاه الإسلام، من حيث كونه رؤية شمولية للحياة، أم مجرد رؤية روحية وأخلاقية للإنسان، إلا إن هذه الاختلافات حول تحديد ماهية ظاهرة الإسلام السياسي، لا يعني عدم وجود قواسم أساسية أو مشتركة يمكن الارتكاز عليها.

(47) الشلوي، هشام، **ليبيا: مَن يضمن وقف إطلاق النار؟**، 2015/1/20، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk/politics

خاتمة الدراسة:

ذهبت ليبيا في 17 فبراير 2011 إلى ميدان الربيع الديمقراطي؛ لتطوي صفحة من عقود الحكم السابق لنظام معمر القذافي، والدخول في حرب واسعة النطاق، لم تجتح البلاد فحسب، وإنما أثّرت على أمن واستقرار دول الحدود_ وخاصة مصر وتونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر_ وهو ما أدى إلى تدخل القوات العسكرية الدولية في نهاية المطاف، استناداً إلى مبدأ مسؤولية الحماية، من خلال إصدار القرار رقم 1973، بيد أن أهداف هذا التدخل الدولي لم تكن خالصة ونقية لحماية الثورة الليبية، وإنما شابها الكثير من الشبهات المتعلقة بتحقيق المصالح الخاصة والحيوية للدول محل التأثير في المنظومة الأممية، خاصة المتعلقة بالحصول على النفط الليبي، وتأمين مصادر الطاقة، بعيداً عن حرب العصابات التي شهدتها ليبيا، بسبب حالة الانفلات الأمني، وظهور الجماعات المتطرفة المتشددة المسلحة، وغياب أي دور مؤثر لأجهزة الشرطة والجيش، وهو ما ولّد الظروف المواتية لنشوء حالة الحرب الأهلية، ومن ثم فإن ليبيا تقف اليوم، عقب انتهاء عنفوان الثورة، أمام تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، وبما آلت إليه البلاد بفعل الثورة والعنف، ناهيك عن سموم التدخلات الخارجية ، وما وّلدته من استقطاب وشرخ اجتماعي واضح ، علاوة على التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية، والمصالحة المجتمعية، التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، وهو ما تزامن مع بروز النزعات القبلية، والمحلية، والمناطقية، وبالإضافة إلى ذلك جاءت العوامل الخارجية لتساهم في زيادة حدة الأزمة، والتي تمثلت بشكل أساسي في دعم أطراف وجهات إقليمية ودولية لأطراف سياسية ليبية على حساب أطراف أخرى.

ولذلك كله توجه الليبيون نحو الحوار والمفاوضات، وهو ما يؤكد إدراك الجميع حتمية الحل السياسي، وفشل الحل العسكري بعد قرابة العشر سنوات على ثورة 17 فبراير وسقوط القذافي، إلا أن جولات الحوار السابقة، ومسودات الحل السياسي، عكست بشكل كبير سعة الفجوة، وانعدام الثقة بين أطراف الأزمة، وصعوبات التوصل إلى صيغة توافقية، تمثل خريطة طريق واضحة لمستقبل ليبيا، وتخرج البلاد من حالة اللادولة.

إن العقبة الحقيقية تتمثل في عقلية ومنهج أطراف الأزمة، وتمسك كل منهم باحتكار الشرعية، ورفض الطرف الآخر، وبات الهدف من المفاوضات الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، دون تقديم تنازلات حقيقية لمصلحة الوطن العليا، وبالتالي قبل التوصل إلى صيغة اتفاق نهائي بين أطراف الأزمة، ينبغي أن نبدأ

بتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين جميع الليبيين، وإعادة اللُحمة إلى النسيج المجتمعي، وتصفية النفوس ونزع الكراهية، وتنحية الخلافات والمصالح الشخصية، مقابل الاتفاق على بناء دولة مدنية ديمقراطية ، خاصة أن ليبيا لا تشهد تلك الاختلافات العرقية والدينية والطائفية واللغوية، التي تشهدها العديد من الدول الأخرى، فهي من أكثر المجتمعات تجانسا دينيا وعرقيا.

نتائج الدراسة:

1-منذ بداية الثورة الليبية فُرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح، لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين (النظام والمعارضة).

2-إن طرفي الصراع قد عمدا إلى الاستعانة بأطراف خارجية (المرتزقة، الناتو)، في سعي كل طرف لحسم الصراع لصالحه.

3-شهدت الحالة الليبية جموداً على أرض الواقع، في ظل عجز كل طرف عن حسم الموقف لصالحه، على عكس الحالتين التونسية والمصرية، التي أسفرت عن انهيار رموز النظام، والدخول في مرحلة البحث عن صيغة جديدة لمرحلة ما بعد النظام.

4-افتقرت الثورة الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها، نظرا لغياب مثل هذه المؤسسات على الساحة الليبية وافتقارها إلى المشروعية.

5-المشهد السياسي الليبي بعد الثورة شهد حراكاً غير مسبوق، وتفاعلاً بين كافة التيارات من أجل الحصول على نصيب من الكعكة في السلطة السياسية، سواء من قبل المجلس الوطني الانتقالي، أو الإسلاميين، أو الشباب الذين فجروا ثورة 17 فبراير، ومختلف فئات الشعب الليبي التي انضمت إليهم؛ من أجل المطالبة بحقهم في الحرية والديمقراطية وعدم الإقصاء.

التوصيات:

1-تحكيم الإرادة الشعبية في تحديد المرجعيات، واختيار شكل الحكم وسلطاته، والفصل في الخلافات التي تعترض طريق القوى الوطنية، دون ربط العودة إلى هذه الإرادة بأي شروط، مع تجنب تقديم أي مصلحة فئوية أو قبلية على هذه الإرادة.

2- تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر.

3-تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضامن لتعايش قوى القبائل.

4-وضع ضوابط دستورية للتشريعات القانونية، بما يحول دون تعدي أي فرد أو أغلبية أو أقلية على حقوق الآخرين وحرياتهم.

5-يجب منح جميع الليبيين حق المشاركة في النظام الديمقراطي، دون أي شكل من أشكال العزل سياسي أو التمييز السياسي أو الاجتماعي، وذلك على أساس حقوق المواطنة الكاملة لكل الليبيين.

6-ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية، والاستقرار الأمني والمجتمعي، وذلك بتجريد الميلشيات من سلاحها، وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.

7-تحقيق وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية، وبناء الجيش والشرطة، يجب ان يكون المدخل الأساسي لعملية التصحيح.

8-ضبط الحالة الأمنية، وإنهاء فوضى السلاح، وبناء الجيش والشرطة على أسس وطنية.

9-توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تنطلق من مصالح الوطن، بعيداً عن الولاءات الفرعية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد.

المصادر والمراجع:

1) أحمد إبراهيم عامر، ثورة ليبيا، 17 فبراير يوم بيوم (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2012).

2) احمد القطعاني، شتاء طرابلس الدامي (بيروت: المجموعة الدولية للنشر والتوزع، 2011).

3) المهدي محمد بيانكو، المدونة الدستورية الليبية (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، يوليو 2012).

4) الوليد الصالحي، خليل جبارة، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا... المجتمع المدني: الواقع والتحديات (عمان: مؤسسة المستقبل، 15 يوليو 2012).

5) أيمن السيسي، ثورة 17 فبراير والوجه السري للقذافي (القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 2011).

6) جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي طوي، مراجعة: د. صالح مخزوم، ط1، (منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991).

7) جهاد عودة، الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، نوفمبر 2014).

8) حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

9) سلمان العودة، أسئلة الثورة (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات الإنمائية، 2012).

10) عبد الرحيم الطاهر، ليبيا انتصار الأمل (السودان: بركليات للنشر، 2012).

11) عبد السلام جمعه زاقود، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي (عمان: دار الزهران للنشر، 2012).

12) عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

13) عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

14) علي خضير مرزا، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر 2012).

15) فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014).

16) محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية (من الملكية الدستورية إلى النظام الجماهيري) (بدون دار نشر، نوفمبر 2014).

17) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة (بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيئة تشجيع ودعم الصحافة، 2013).

18) مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة (القاهرة: منتدى المعارف، مايو 2013).

19) مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

20) نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

21) يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

22) يوسف شاكير، ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مايو 2015).

توطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا
بين الحقائق ونظريات المؤامرة

أ. أحمد قاجوم
باحث في مجال العلوم السياسية

توطئة:

يعتبر الموقع الجغرافي لليبيا في شمال أفريقيا وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، محطة هامة للمهاجرين واللاجئين، الذين يسعون للوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، وبالتالي فإن ليبيا تواجه تحديات كثيرة في إدارة قضية الهجرة؛ مما يؤدي إلى تهديدٍ للأمن القومي، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وتفشي التهريب والاتجار بالبشر، ويترتب ذلك بشكلٍ رئيسي حالة عدم الاستقرار السياسي، وغياب حكومة مركزية قوية منذ الإطاحة بنظام القذافي عام 2011؛ مما جعل جزءًا كبيراً من المجتمع الليبي بتنوّع توجهاته يلتفت إلى هذه القضية الحساسة ، ومن الأصوات الأكثر تأثيراً على الرأي العام، هي تلك التي تتعاطى مع قضية التوطين على أنها سياسة رسمية، أو شبه رسمية من قبل الاتحاد الأوروبي؛ لتصدير "أزمة المهاجرين" إلى ليبيا، مدعيين بأنّ الأدوات المستخدمة في تطبيق هذه السياسة تقع على طيفٍ واسع، يمتد من استخدام المنظمات الإنسانية تحت ذريعة التدخل الإنساني، وصولاً إلى توقيع الاتفاقيات الأمنية مع السلطات الليبية الرسمية منها وغير الرسمية (1)؛ وذلك للسيطرة على عملية التدفق خلال شواطئ المتوسط، وصولاً إلى أعماق الصحراء الكبرى، وعند الأخذ بالحسبان صعود أحزاب اليمين الرافضة للمهاجرين في أوروبا تكتمل أركان المعادلة، التي تفسر القلق السائد بين أوساط المجتمع الليبي من انتهاج الاتحاد الأوروبي سياساتٍ أكثر تطرفاً، في ما يتعلق بتصدير هذه الأزمة كما تراها بعض الحكومات الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط، ونلاحظ ذلك في كلٍ من الخطاب الشعبوي الذي يتحدث به بعض السياسيين الأوروبيين عن القضية، خاصةً في وسائل الإعلام المحلية، فنجد مثلاً السيد "توماس فوتي" المشرّع الإيطالي عن حزب "إخوة أيطاليا" يصرّح بأنه "توجد تقاريرٌ استخباراتية تقدّر بأن ما قد يصل إلى 700 ألف مهاجر ينتظر الفرصة للإبحار عبر المتوسط نحو إيطاليا" (2)، وأيضاً في الاستراتيجية التي تتبعها السيدة رئيسة الوزراء الإيطالية، في إدارة علاقاتها الخارجية مع الدول المنخرطة في القضية، وأبرز مثال على ذلك هو الاتفاقية التي وقعتها بلادها مع تونس (3).

تقع ليبيا بين قارتين مرت العلاقة بينهما بمراحل تاريخية عديدة، أهمها الحقبة الاستعمارية التي أدت بدورها بشكلٍ أو بآخر إلى تشكيل معالم الحقبة الحالية، والتي تعتبر عملية تدفق المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال البحر الأبيض المتوسط أحد أبرز تجلياتها (4)، وبالتالي فإنه من المهم من وجهة نظر الباحث أخذ مفهوم الحتمية الجغرافية بعين الاعتبار، عند محاولة دراسة القضايا الكبرى مثل: الهجرة، وبالتالي كان من الضرورة البدء بالتذكير بأنّ جغرافيا ليبيا المتمعتة بساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط، يمتد لمسافة 1770 كيلومترًا، وحدود برية تمتد لمسافة 4348 كيلومترًا ،تندر فيها المصدات الطبيعية، وتتميز بكونها صحراويةً مفتوحة. وعند إضافة عوامل أخرى مثل عدم وفرة السكان مقارنةً بمحيطها، وقرب سواحلها من القارة الأوروبية، نصل إلى استنتاج نتعامل من خلاله مع قضية الهجرة من دول جنوب الصحراء إلى ليبيا، ومنها إلى أوروبا كواقعٍ لا يمكن تجنّبه، وإنّما يصبح السؤال عن كيفية التعامل معه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة من خلال التحقيق في الأبعاد القانونية، والاجتماعية، والإنسانية ذات الصلة، إلى التعاطي مع الأسئلة التي يطرحها الادعاء الذي سبق ذكره بشكلٍ موضوعي، من خلال تقديم تحليل شامل لنهج الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الهجرة في ليبيا، بالإضافة إلى محاولة طرح مقاربةٍ واقعية، تتضمن منطلقاتٍ قد تؤدي لحلولٍ عملية بعيداً عن الخطاب الشعبوي السائد؛ بما يضمن الحفاظ على سيادة ليبيا وأمنها المجتمعي، بالإضافة إلى توفير الظروف الإنسانية الأساسية للمهاجرين، وبالتالي فإنه يمكننا القول أنّ سؤال البحث يكمن في محاولة كشف الحقائق، وتبديد أي خرافات سائدة تحيط بنهج الاتحاد الأوروبي في توطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا.

إن رسم طيفٍ بين الحقائق ونظريات المؤامرة في عنوان هذه الدراسة، ليس بهدف جذب انتباه القارئ، ولا الادعاء بأن الباحث سيصنف قضية "التوطين" كإحدى هاتين الفئتين، بل يهدف إلى إثبات أن الأمر يقع بينهما، وذلك من خلال مناقشة موضوعية، وتقديم أكبر قدر ممكن من الاستدلالات.

أمّا على مستوى الباحث في حد ذاته، مُنطلقاً من خبرة سابقة في مجال العمل الإنساني، بالإضافة إلى التخصص في مجال العلوم السياسية، يسعى لتقديم إضافةٍ إلى ما تمّ كتابته بالفعل في هذا السياق، وإن كان معظم ما تمّ كتابته في الأدبيات ذات الصلة، يميل إلى التركيز على المقاربات والمداخل الأمنية والسياسية. يسعى الباحث من خلال

هذه الدراسة إلى التركيز على الجوانب الحقوقية والاجتماعية، والإنسانية، مع عدم إغفال ما تم ذكره سابقًا، و استنادًا إلى ما تم تأسيسه في الكتابات السابقة، سواء في هذه الورقة أو في أعمال علمية أخرى، أود أن أنوه إلى أن الورقة تهدف إلى جعل مركزيتها تدور حول المجتمع الليبي، الذي ينتمي إليه الكاتب و المهاجر غير النظامي، الذي تُهمل إنسانيته عند دراسة هذه القضية.

الرأي العام الليبي وتعاطيه مع القضية:

قد يخطر ببالنا عندما نأخذ في الحسبان حداثة مفهوم الدولة القومية، وأبرز تجلياتها المتمثلة في حدود إقليمها الجغرافي، بأن الحساسية التي تكتسي قضايا الهجرة هي بدورها حديثة أيضاً، ولكن هذا الاعتقاد السائد خاصةً في الخطاب السياسي اليساري، يميل إلى غض الطرف عن الخصائص الاجتماعية المتعلقة بمسألة العلاقة بين الجماعة والفرد، فقضايا الهجرة طوال تاريخ البشرية كانت لها تعقيداتها وطبيعتها الخاصة. (5)

في مايو 2023 نشر جهاز الأمن الداخلي تقريراً، يتضمن اعترافاتٍ لأحد الموظفين في منظمةٍ دولية تعمل بمدينة سبها بالجنوب الليبي، في القضية التي عُرفت بقضية "أراباتشي"، وهو ذاته اسم المنظمة التي أظهرت تحقيقات جهاز الأمن الداخلي، بأنها كانت في إطار العمل على مشروع تحت عنوان: "تطوير القطاع الزراعي بالجنوب الليبي"، وكانت تفاصيل المشروع تتضمن إشراك المهاجرين في تنفيذه، هذا بالإضافة إلى تفاصيل أخرى متعلقة بقانونية عمل المنظمة، من حيث تحصلها على إذن المزاولة بطريقةٍ ملتوية؛ أدّى إلى إشعال الرأي العام، وإرجاع قضية التوطين إلى الواجهة مرةً أخرى، وقد كان سخط الشارع الليبي تجاه القضية واضحاً للغاية. (6)

وللتدليل على ذلك بشكلٍ أكبر، نجد أن مؤشر الرأي العام الليبي، الذي أصدره المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات في يناير من عام 2024، قد تضمن السؤال التالي: هل توافق على أنّ المهاجرين يشكلون خطرا على الاستقرار، وتهديدا للتركيبة الديمغرافية في ليبيا؟ أظهرت النتائج أن النسبة كانت لاتقل عن 85% بين الموافق بشدة والموافق، حتى عند تحليل كل إقليمٍ من الأقاليم التاريخية الثلاثة على حدة. (7)

وهذا يدل على شعور بالخوف وعدم الرضى من المجتمع الليبي، من الزيادة في أعداد المهاجرين غير النظاميين، بالإضافة إلى التوجس من دور المنظمات الدولية، خاصةً في المشاريع المتعلقة بالمهاجرين، والأطراف الممولة لها؛ مما سيأخذنا إلى أجزاء أخرى مهمة لمعالجة المسألة قانونيا واجتماعيا.

منهجية السرد:

حتى نصل إلى استنتاجاتٍ منطقية ومبنية على الواقع، وجب علينا أولاً أن نوضح منهجية السرد التي سنتبعها في هذه الورقة، وأفضل طريقة لتحليل القضية، هو تحديد أصحاب المصلحة والمؤثرين الفاعلين فيها؛ لذلك سنبدأ في الجزء الأول بذكر وتحليل دور أصحاب المصلحة والفاعلين الخارجيين في القضية، مع التركيز بشكلٍ رئيسي على دول الوجهة؛ نظراً لمركزيتها ودورها المهم، ومن ثمّ الانتقال إلى نظرائهم في الداخل الليبي، والمتمثلين في السلطة السياسية والمجتمع بمختلف أطيافه.

وهذا يقودنا إلى سرد الأنشطة الأساسية التي ينخرط فيها الاتحاد الأوروبي، أو بعض دول أعضاء الاتحاد، سواء في الإطار الرسمي المباشر على مستوى الحكومات، أو في الإطار الغير المباشر؛ كتمويل مشاريع المنظمات الدولية الإنسانية التي تعمل على قضية الهجرة في ليبيا.

دور الاتحاد الأوروبي في قضية الهجرة في ليبيا:

ما سبق ذكره يحتم علينا وضع أرضية، نسرد من خلالها أوجه تعاطي الاتحاد الأوروبي المعلنة تجاه قضية الهجرة في ليبيا، بسبب تأثيرها على الدول الأعضاء، وخاصةً تلك التي تقع جنوب أوروبا. وقد ركّز نهج الاتحاد الأوروبي على مجموعة من تدابير مراقبة الهجرة، والتعاون مع السلطات الليبية، ودعم المساعدات الإنسانية، من أهمها:

1-عملية صوفيا: (8)

كانت عملية صوفيا، أو القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (EU NAVFOR Med)عملية عسكرية واسعة النطاق، جاء إطلاقها وفقاً للإعلان الرسمي، على أنها ردٌ على حوادث الغرق المأساوية لقوارب المهاجرين على السواحل الليبية في أبريل 2015. وكان هدفها المعلن: تحييد طرق تهريب المهاجرين القائمة في البحر الأبيض المتوسط.

المراحل العملياتية أو التشغيلية:

تألفت عملية صوفيا في الأصل من أربع مراحل:

1. الكشف والرصد: جمع المعلومات، وتسيير دوريات في أعالي البحار؛ لتحديد شبكات وطرق الهجرة.
2. الصعود والحجز: القيام بعمليات ضد السفن المشتبه في تهريبها للبشر.
3. البحث والتحويل: منع استخدام السفن في أنشطة غير قانونية.
4. عمليات الإنقاذ: إنقاذ الأرواح في البحر أثناء مكافحة الشبكات الإجرامية.

نهاية العملية:

قرر الاتحاد الأوروبي إنهاء عملية صوفيا لعدة أسباب، أهمها كان سياسيا، فإيطاليا باعتبارها تمثل الخط الأوروبي الأول في مواجهة الهجرة عن طريق المتوسط، حصل بها تطورات كبيرة في ما يتعلق برفض الرأي العام لاستقبال المهاجرين؛ ما أدى إلى تعبير الحكومة حينها عن رفضها لاستقبال المزيد من المهاجرين الذين تم إنقاذهم ؛ ونتيجةً لذلك قلّص الاتحاد الأوروبي عملية صوفيا بشكلٍ تدريجي، حتى انتهى به الأمر إلى استبدالها بعملية إيريني، والتي جاءت عام 2020 في سياقٍ مختلف إلى حدٍ ما. (9)

وبناءً على ذلك بإمكاننا استخلاص بعض النتائج المهمة، أهمها: عدم النظر إلى الاتحاد الأوروبي كحزمةٍ واحدة فيما يتعلّق بقضية الهجرة، وبالرغم من اتفاق لاتحاد الأوروبي -نظرياً-فيما له علاقةٌ بالسياسات الخارجية، إلا أنّ هذه القضية تعبّر عن مدى الخلاف الحاصل بين الدول الأعضاء فيه، تُعتبر إيطاليا، بوصفها المتأثر الأكبر بقضية الهجرة من ليبيا، تلعب دورًا أكبر من باقي الدول. ومع تزايد نسبة التفاعل، نجد أن فرنسا أكثر تفاعلاً من دول مثل هولندا والدنمارك. وتكمن أهمية التنويه بهذا الأمر في نقطتين رئيسيتين:

الأولى: التعاطي مع السياسة الأوروبية: يتطلب الأمر تدقيقًا وتمحيصًا فيما يُقدّم كسياسة للاتحاد، من خلال تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ ما سيعزز بطبيعة الحال أدوات صانع القرار الليبي في التعاطي مع السياسة المطروحة.

الثانية: إزالة اللبس حول الأهداف: قد تكون هذه محاولة لإزالة بعض اللغط حول الأهداف المعلنة وغير المعلنة للمشاريع الممولة من بعض دول الاتحاد الأوروبي، سواء في ليبيا أو غيرها، وسنتوسع في هذا الموضوع عند الحديث عن دور المنظمات الدولية.

وجب التنويه إلى أن الجهود المبذولة خلال عملية صوفيا، تعطي تصوراً عن الإمكانيات التي بالإمكان تسخيرها من قبل الجانب الأوروبي؛ وذلك للحد من عملية التدفق، خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السياق العام للأحداث في تلك الفترة، والتي تعتبر أبرز تجلياتها: الغياب التام للمؤسسات في ليبيا عقب أحداث فجر ليبيا، وتفاقم أزمة المهاجرين السوريين في شرق المتوسط، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للجماعات الإرهابية شرق وجنوب المتوسط، وصولاً إلى دول جنوب الصحراء، والتي تعتبر المصدر الأكبر للمهاجرين عن طريق البحر الأبيض المتوسط.

2. الانخراط في الحوار السياسي الليبي والتعاون مع السلطات الليبية الرسمية:

كغيره من الأطراف الدولية المهتمة بالشأن الليبي، انخرط الاتحاد الأوروبي في الحوار السياسي منذ بدأ الانقسام في ليبيا، ولا يخفى علينا أن أحد أهم بنود الأجندة التي يسعى الجانب الأوروبي لتسليط الضوء عليها في تواصله مع أصحاب المصلحة الليبيين، هي مسألة إدارة ملف الهجرة، ويأتي ذلك بأشكال عديدة، تبدأ من جهود دعم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وصولا إلى توقيع اتفاقياتٍ حول إدارة الهجرة في ليبيا.

وإن كان التعاون الليبي الأوروبي، وخاصةً الإيطالي في هذا المجال يسبق نتائج أحداث العام 2011، حيث إن معاهدة الصداقة الليبية الإيطالية 2008 (10) تشير إلى التعاون في هذا الصدد، بالإضافة إلى اتفاقية التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي 2010 (11)، والتي بدورها أيضاً تضمنت تعزيز التعاون في هذا المجال، إلا أنّ الواقع الجديد الذي جاء بعد تغيير النظام السياسي في ليبيا، حتّم إعادة تشكيل أوجه التعاون في إدارة الملف من جديد، ولعلّ أبرز اتفاقيةٍ في هذا الصدد كانت مذكرة التفاهم، التي وقع عليها رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني «فايز السراج» بتاريخ 2 فبراير 2017، كممثلٍ عن ليبيا مع رئيس الحكومة الإيطالية حينها «باولو جينتيلوني»، بشأن دعم مراقبة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا، والتي تلتزم من خلالها إيطاليا بالتعاون مع السلطات الليبية في عمليات تعزيز مراقبة الحدود وإدارة الهجرة ،عن طريق دعم بناء القدرات، والتدريب، وتوفير المعدات لجهاز خفر السواحل الليبي، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تقديم مساعداتٍ مالية؛ تهدف لتحسين مراكز الإيواء والتشجيع على العودة الطوعية (12).

وبالرغم من الجدل القانوني الذي حصل حينها حول مذكرة التفاهم، والمتمثل في صدور حكم بإيقاف تنفيذها وعدم اعتمادها من قبل مجلس النواب الليبي، بالإضافة إلى تعرضه لعدة انتقادات كان بعضها قانونيا، حيث جادل البعض بعدم أهلية حكومة الوفاق لتوقيعها، أو إنسانيا، حيث اتهم الناشطون والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان إيطاليا بتعزيز الانتهاكات، التي يتعرض لها المهاجرون في ليبيا، خاصةً فيما يُعرف بمراكز الإيواء، إلا أن الواقعية السياسية لعبت دوراً مهماً في استمرار العمل بها حتى اليوم.

إشكالية مراكز الإيواء:

إنّ مراكز الإيواء التي أُنشأت على إثر الاتفاقية، كان لها النصيب الأكبر من النقد، فنجد متخصصين في مجال الهجرة غير النظامية قد أبدوا تحفظهم عليها، من أمثال: المستشار «محمد حمودة» خبير شؤون الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر في

وزارة العدل، حيث يقول: «يوجد في المذكرة مصطلحات مجملة، مثل: وصف مراكز الإيواء بالمؤقتة، دون تحديد أماكنها، ولا عددها، ولا قدرتها الاستيعابية، كما كان على المفاوضين الليبيين التفاوض على تحديد الميزانية المرصودة لتنفيذ الاتفاق، والتي بقيت مجهولةً في المذكرة» (13)

إنّ الهدف من التركيز على مراكز الإيواء جاء لسببين:
الأول: تحديد مواطن الخلاف الناتجة عن مذكرة التفاهم، التي تشكّل جزءاً رئيسياً من المناظرة القائمة في الفضاء العام الليبي حول قضية التوطين.
الثاني: رسم خريطةٍ معرفية يمكن من خلالها الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالقضية بشكلٍ خاص، وذلك لأنّ التيار المتخوف من مشروع التوطينن يرى بأنّ مراكز الإيواء قد تكون اللبنة التي ينطلق منها المشروع، خاصةً لارتباط الحدث بإيطاليا المتأثر الأكبر بملف الهجرة من ليبيا.

إذا نظرنا إلى المسألة من الناحية النظرية، وجدنا أن المذكرة تشير إلى المراكز على أنها مؤقتة إلى حين الترحيل، أو العودة الطوعية، بالإضافة إلى العمل على إقناع دول المصدر بإعادة رعاياها، أما من الجانب العملي فلن يكون المرء متشائماً إذا ما ادعى بأن هذه الظروف التي تم وضعها كضوابط لصلاحية مراكز الإيواء المؤقتة، هي صعبةُ التحقيق على أقل تقدير، وقد تكون مستحيلةً في الحالة القصوى.
وبالتالي، فإنّ مرور الوقت دون التوصل إلى حلٍ جذري للمهاجرين الموجودين في هذه المراكز، يتناسب طردياً مع إثبات صحة وجهة النّظر القائلة: أن هذه المذكرة جاءت ضمن توجهٍ عام إيطالي بالأساس، وقد يكون أوروبياً بشكلٍ عام (14) نحو تصدير الأزمة إلى ليبيا، وما يشكله ذلك من خطر على حقوق المهاجرين واللاجئين، وأنّ إنشاء هذه المراكز قد يكون جزءا من عملية تطبيع تواجد المهاجرين في ليبيا. ويعزز القائلون بهذا الرأي وجهة نظرهم من خلال دعم الاتحاد الأوروبي لجزءٍ كبيرٍ من المشاريع الإنسانية والتنموية، التي تنفذها المنظمات الدولية في ليبيا، والتي يستهدف السواد الأعظم منها المهاجرين غير النظاميين، سواءً عن طريق توفير المساعدات الإنسانية وظروف العيش الضرورية للمهاجرين، أو من خلال مشاريع تهدف للموالفة بينهم وبين المجتمع المضيف، والذي هو المجتمع الليبي في هذه الحالة؛ ما يقودنا إلى التعمّق في تحليل الادعاء سابق الذكر، من خلال تحليل الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في قضية الهجرة في ليبيا.

هل للمنظمات الدولية الإنسانية والتنموية دور في توطين المهاجرين في ليبيا؟

إن السعي للإجابة عن هذا السؤال يحمل في طياته معضلةً أخلاقية، نادرًا ما تم التطرق إليها في دراسة هذا الموضوع، دون الحاجة إلى الغوص في الأسس التي يقوم عليها العمل الإنساني، يمكن القول إن الهدف الرئيسي للمنظومة الإنسانية الدولية هو حماية حياة الأفراد وتقليل معاناتهم، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية، مثل: الغذاء، والماء، والدواء، والمأوى. وتظهر المعضلة الأخلاقية عند وضع هذه الأهداف السامية للعمل الإنساني، في مواجهة التخوف الطبيعي للمجتمع الليبي من مخاطر التغير الديمغرافي، الذي قد ينتج عن عملية التوطين.

فالمهاجرون واللاجئون الموجودون في ليبيا، يستوفون بطبيعة الحال المعايير التي تحتم على المنظومة الإنسانية الدولية الاستجابة لها، وبالتالي فإن إيجاد الخط الفاصل الذي قد يكون رفيعاً للغاية بين الاستجابة الإنسانية المشروعة، والمساهمة في عملية التوطين قيد الدراسة؛ يتطلّب التطرق إلى بعض التفاصيل الهامة فيما يتعلّق بعمل هذه المنظمات في ليبيا، وسنقوم بذلك من خلال التعريج على أنواع المشاريع، وما توفّر من مصادر معلنة لتمويلها، والتي تشكّل بطبيعة الحال شيئاً من الريبة لدى الأطراف المحلية في السياق ذاته، ومن ثمّ الخروج ببعض الاستنتاجات.

تمويل المنظمات الدولية:

يجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية كان عملها في ليبيا قبل عام 2011 محدوداً للغاية، وتعمل تحت رقابة شديدة، ولا يمكن عزو تفاقم عددها في العقد الأخير إلى حالة الفراغ السياسي والأمني ، فهناك أزمة إنسانية حقيقية حتّمت تواجدها، غير أن الحديث عن مصادر تمويلها، يحتاج خاصةً إذا ما أخذنا ما يلي بعين الاعتبار عدد المنظمات العاملة في ليبيا في الفترة بين العام 2011 وأواخر العام 2019، والتي بلغت ما يزيد عن 80 منظمة، تعمل في مجالاتٍ مختلفةٍ ومتنوعة (15) ،وإن كان قد تناقص عددها منذ ذلك الحين بسبب عزوف بعض المانحين عن التمويل خلال فترة جائحة كوفيد 19 ،بالإضافة إلى التحسّن النسبي في الوضع الإنساني في ليبيا خلال الأعوام الأخيرة، فوفقاً لمفوضية المجتمع المدني في ليبيا تمثّل المنظمات الإنسانية ذات الجنسية الأوروبية- على حد تعبيرها - العدد الأكبر من من المنظمات النشطة في ليبيا، حيث بلغ عددها إلى 44 منظمة؛ ما يمثّل نسبة ٪66 من العدد الإجمالي للمنظمات، وهنا وجب التنبيه إلى أنّه لا يوجد دليل على أن هذه المنظمات تمثل بالكامل أداةً من أدوات السياسة الخارجية للدول التي تتواجد فيها مكاتبها الرئيسية، أو التي قد تحمل

جنسيتها، ومع ذلك، قد تكون القصة مختلفةً عندما يتعلّق الأمر بالجهات المانحة، فبإمكاننا التفكير في المنظمة كمنفذٍ للمشروع، حيث يشارك بطبيعة الحال في رسم أهم ملامحه الرئيسية، ولكن الحصول على التمويل قد يتطلب التماهي مع ما يطلبه المموّل أو المانح.

لنكون دقيقين أكثر سنحاول تحليل إجمالي الدعم الإنساني في ليبيا في المرحلة بين (2015–2019) ،وهي المرحلة ذاتها التي جرت بها عملية صوفيا وتوقيع مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية بخصوص الهجرة، فنجد أن الدعم خلال تلك الفترة قد وصل إلى 530,703,241.00 مليون دولار أمريكي (16)، من مصادر مختلفة أبرزها بالترتيب: مفوضية الاتحاد الأوروبي بنسبة 34% ،ثمّ تأتي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23.3% ،والحكومة الإيطالية 10.4% ،والحكومة الألمانية 8.1% ،وغيرهم من المانحين الأقل إسهاماً، ومن المهم الإشارة إلى أنّ أوجه صرف الدعم كانت متنوعة، فمنها ما ذهب إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني المحلية، في إطار بناء القدرات والتدريب وما إلى ذلك، ولكن النسبة الأكبر ذهبت نحو الاستجابة الإنسانية، وعلى رأسها قطاع الحماية الإنسانية، وقطاع الأمن الغذائي، وقطاع المأوى والمساعدات العينية، ووجب التنويه إلى أنّ هذه المساعدات ليست مقتصرة فقط على المهاجرين واللاجئين الأجانب، بل شملت مستفيدين ليبيين تضرروا من النزاع القائم من كافة مناطق ليبيا. (17)

لابد في هذا السياق من الإشارة إلى أن الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها واحدة من أكبر الممولين الدوليين في ليبيا، يتركز بشكل أساسي على مشاريع التحول الديمقراطي وبناء السلام، بالإضافة إلى دعم التنوع والمساواة والتفاعل مع مخاطر التغير المناخي، وفقًا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ورغم أن هذه الجوانب تندرج أيضًا ضمن اهتمامات الجانب الأوروبي، خاصة على مستوى السفارات، فإن المفوضية الأوروبية تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم دعمًا بقيمة تصل إلى 700 مليون يورو منذ عام 2015 وحتى منتصف 2021، عبر وسائل تمويل مختلفة، وقد حصل "الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا" (EUTF) على النصيب الأكبر من هذا المبلغ، حيث بلغ 455 مليون يورو، تم تخصيص 52% منه لمشاريع الحماية الإنسانية، و35% لمشاريع الاستقرار الاجتماعي، بينما تم توجيه 13% نحو إدارة الحدود(19).

نتيجة لهذا التمويل، تم تحسين وصول ما يقارب 4 ملايين فرد إلى الخدمات الأساسية، وتقديم مساعدات عينية ومواد صحية لنحو 355 ألف مستفيد، بالإضافة إلى الترحيل الطوعي لـ 52,800 من المهاجرين واللاجئين في ليبيا إلى دولهم.

ورغم أن ما سبق قد يُعتبر دليلاً على تأثير الاتحاد الأوروبي على طبيعة وأهداف

المشاريع الإنسانية في ليبيا، فإنه يشير بوضوح إلى مدى اهتمامه بالقضية، وفقًا للمسؤولين الأوروبيين، ينطلق هذا الاهتمام من باب المسؤولية الإنسانية. ومع ذلك، يرى بعض المشككين أن لهذا التركيز أبعادًا أمنية تتعلق بالسيطرة على تدفق المهاجرين، ولتوضيح الصورة أكثر قبل الانتقال إلى الاستنتاجات، من الضروري الحديث عن أهم القطاعات الإنسانية ذات العلاقة بالقضية، مع التركيز على مشاريع الحماية الإنسانية (Humanitarian Protection) ومشاريع المأوى (Humanitarian Shelter).

الحماية الإنسانية:

الحماية الإنسانية بشكلٍ عام هي عملية تعزيز وضمان الحقوق القانونية للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية. وهو مفهومٌ تم تأسيسه بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949، حيث تم تكليف مسؤولية ضمان الحماية للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي الظروف الطبيعية تعتبر مسؤولية الحماية الإنسانية جزءًا من مسؤوليات سلطة الدولة ذاتها، ولكن خلال الأزمات الإنسانية؛ كالتي عانت منها ليبيا منذ سنوات، غالباً ما تقوم منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية بتحمّل جزءٍ من هذه المسؤولية. (20)
ويوجد بمعظم المنظمات الإنسانية الدولية العاملة بليبيا أقسام خاصة بالحماية، لها أدوار تقنية مختلفة من حيث المهام ومن حيث الفئات المستفيدة من أنشطتها، فعلى سبيل المثال: ورد في الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة IOM أن مهمتها في ليبيا في إطار الحماية تعمل في مجال مناطق التدخل التالية: حماية الأطفال، مواجهة تهريب والاتجار بالبشر من خلال أدواتٍ إنسانية وتنموية، ومناصرة إيجاد بدائل لمراكز "الإحتجاز" (21)

المأوى:

يشير مصطلح المأوى في سياق العمل الإنساني إلى توفير السكن الآمن والمناسب، أو الترتيبات المعيشية للأفراد والمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية، أو الصراعات، أو غيرها من حالات الطوارئ. وإن كان يتعلّق بشكلٍ رئيسي بالهياكل المادية المخصصة لغرض الإقامة، أو توفير خدماتٍ أساسية كالصرف الصحي والوصول إلى المياه النظيفة وغيرها، إلا أنه يتداخل مع قطاعات إنسانية أخرى، يشمل من خلالها ضمان حماية ورفاهية الأشخاص داخل تلك الهياكل.
تمتد المساعدات الإنسانية في مجال المأوى في كثير من الأحيان، إلى ما هو أبعد من توفير الهياكل المادية فحسب. فقد تشمل تخطيط المواقع، وتخصيص الأراضي، وتطوير البنية التحتية لإنشاء مجتمعات مستدامة ومرنة. بالإضافة إلى ذلك،

تتضمن برامج المأوى عادةً اعتبارات تتعلق بمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلاً عن تقديم الدعم للمؤسسات العاملة في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها.

لدى العديد من المنظمات الدولية الإنسانية العاملة بليبيا أقسامٌ وفرقٌ مختصّة في مجال المأوى، ومن أبرزها منظمة الهجرة الدولية IOM سابقة الذكر، ومنظمات أخرى مثل: المجلسين النرويجي والدنماركي للاجئين، وإذا ما أخذنا عينةً مصحوبةً بالأرقام عن طبيعة عمل هذه الفرق، ستتكون لدينا صورة أكثر وضوحاً عن طبيعة المجال، ففي عام 2022 نجد أن حجم الانفاق في بورتوفوليو الإستجابة الإنسانية للمأوى والمساعدات غير الغذائية كان بإجمالي 10.16 دولار، قُسّمت على النحو التالي: 61% احتياجات منزلية أساسية، 34% توفير المأوى الملائم، و5% صيانة وإعادة تأهيل المباني العامة والبنية التحتية، وقد ورد في نفس التقرير أنه تم استهداف 74124 فردا، منهم 9550 لاجئًا 12620 مهاجرًا، بينما توزعت الأعداد المتبقية بين ليبيين نازحين داخليًا وعائدين إلى منازلهم. ولزيادة التوضيح، أشار التقرير نفسه لعام 2021 إلى أن إجمالي المستهدفين كان 110984 مستفيدًا، حيث بلغ عدد اللاجئين 1172 والمهاجرين 22095، بينما توزعت الأعداد المتبقية كما هو مذكور في التقرير السابق (22).

هل يسعى الاتحاد الأوروبي أو بعض الأعضاء فيه فعلاً لتوطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا؟ وهل المنظّمات الإنسانية الدولية أداة في ذلك؟

بطبيعة الحال عند دراسة وتحليل قضايا حساسة بهذا الحجم، يحسن بنا ألّا نخرج باستنتاجاتٍ مطلقة، وإن كان ذلك على حساب طرح أسئلةٍ أكثر من تقديم إجابات، ويعود ذلك في سياق قضيتنا هذه بشكلٍ رئيسي إلى ندرة البحث العلمي فيها أولاً، وسيطرة اللغة الدبلوماسية، خاصةً تلك المتلبسة بالشعارات الإنسانية على خطابات الجانب الأوروبي ثانياً، وأخيراً مدى تخوّف المجتمع الليبي مما قد ينتج عنها من تغيّرٍ ديمغرافي؛ ما أنتج خطاباً شعبوياً يبدو كنظرية مؤامرة.

ولكن نرى أنّه من الممكن -بناءً على ما سبق- أن نجادلَ بأنّه حتى ولو لم يكون توطين المهاجرين في ليبيا سياسةً فعليةً للاتحاد الأوروبي؛ لعدم توفّر ما يكفي من الأدلّة على ذلك، لا يمكن إنكار أنّ واقع الحال المتمثّل في إبقائهم في ليبيا، سواءً عن طريق توقيع مذكّرات التفاهم مع السلطات الليبية، أو من خلال دعم المشاريع الإنسانية والتنموية في ليبيا، يعتبر بشكلٍ أو بآخر في مصلحة الاتحاد الأوروبي بشكلٍ عام، وإيطاليا بشكلٍ خاص؛ كونها في واجهة التعامل مع إفرازات القضية، وبالتالي فإنّه وإن لم تتوفّر النية الحقيقية على الأقلّ بشكلٍ معلن، إلّا أن هناك ما قد يحفز هذه النية على التشكل، حاليا، تعتبر الحلول المتاحة مؤقتة للسيطرة على تدفق المهاجرين،

وقد تؤدي إلى إجراءات راديكالية لتصدير الأزمة بشكل كامل، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار التغير في الرأي العام الداخلي في القارة العجوز، وتوجّه الأحزاب الحاكمة نحو تقييد الهجرة (23)

أما بالنسبة للمنظمات الإنسانية الدولية، فإنّه وإن كانت معظم مصادر تمويلها تأتي من دولٍ ذات مصالح متعددة، وتتعامل مع القضية الليبية بشكلٍ عام من منطلقات الأمن القومي والجغرافيا السياسية، إلّا أنّ هذه المنظّمات من صلب دورها أن توفّر الاستجابة الإنسانية اللازمة لكلّ من يحتاجها حول العالم، وحتى إن وضعنا حجم التمويل الموجّه إلى ليبيا في سياق العمل الإنساني، في إطار مقارن مع غيرها من الدول المستفيدة من الدعم الإنساني، لن نجد تميزاً واضحاً في الحالة الليبية، خاصةً وإنّ المضي نحو التوطين يتطلّب تمويلاً أكبر بكثير مما هو حاصلٌ فعلاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحقائق سالفة الذكر. فالمعضلة الأخلاقية هنا بالإمكان تمثيلها بالطبيب الذي يعالج مجرماً يعاني من جروح بليغة وتعرّض للنقد على ما يفعله، على اعتبار أنّ الهجرة غير النظامية تعتبر جريمةً وفقاً للقانون الليبي، وعند الحديث عن القوانين الليبية، وجب أيضاً أن ننوه إلى أنّه حتى إذا ما افترضنا جدلاً وجود تورّط فعلي للمنظمات الدولية في قضية التوطين، فإنّ هذه الجهود ستصطدم بحدة مع القوانين والتشريعات الليبية من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى وجب التساؤل عما إذا كانت النوايا من الأساس مهمة من منطلق أخلاقي، طالما أنّ المستفيد كان فعلاً بحاجةٍ للعون، فقد يخطر في بال القارئ أنّه عندما توفّر المنظّمات الدولية مأوى ملائماً للمهاجر لكي يقطن فيه، فإن هذا يعد دليلا يثبت دور المنظمات في التوطين، ولكن عند الأخذ بعين الاعتبار عدم إمكانية هؤلاء على إبرام عقود إيجار؛ بسبب دخولهم إلى ليبيا بشكلٍ غير قانوني، فما بالك بامتلاك سكن، حتى ولو دخل بشكلٍ شرعي، وهذا يقودنا للحديث عن كيف يمكن أن يعيش هذا العدد الكبير للغاية، والذي قد يصل إلى 10% من سكّان ليبيا، بالرغم من عدم توفّر الشروط القانونية اللازمة لبقائهم فيها.

استنادًا إلى منهجية سرد الدراسة التي تبدأ بالفاعلين الخارجيين ثم تنتقل إلى نظرائهم الداخليين، سنتناول في ما يلي قضية التوطين على المستوى المحلي، سنستعرض الديناميكيات التي تعيق تحقيقه من جهة، وتلك التي تساهم فيه من جهة أخرى، من خلال البدء بالشق القانوني، ثم الانتقال إلى شق آخر ذي بعد اجتماعي اقتصادي Socioeconomic.

القانون الليبي والهجرة غير النظامية:

بما أنّ النصوص القانونية في أي دولة هي ما ينظّم العلاقة بين الأفراد، فإن المرور على تحليل النصوص القانونية الليبية بشأن قضية الهجرة غير النظامية هو أمرٌ حتمي، لكون القانون الليبي له تأثير على تعاطي المجتمع مع القضية.

فيما يلي سنقوم بطرح ومناقشة بعض مواد هذا القانون وغيره من القوانين، التي بإمكانها أن تفيدنا في الوصول إلى بعض الإجابات المتعلقة بإشكالية توطين المهاجرين في ليبيا، إما من خلال وضعها في إطار مقارن مع القوانين والمواثيق الدولية، أو من خلال إسقاطها على واقع الحال الليبي. إنّ أبرز قانون في هذا الصدد هو "القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية" والذي تنصّ المادتان الأولى والثانية منه على ما يلي:

مادة 1

«في تطبيق أحكام هذا القانون يُعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل أراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة، بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى.»

مادة 2

يعتبر من أعمال الهجرة غير المشروعة ما يلي:

أ- إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

ب- نقل وتسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد، مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

ت- إيواء المهاجرين غير الشرعيين، أو إخراجهم أو إخفاؤهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة، أو إخفاء معلومات عنهم؛ لتمكنهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

ث- إعداد وثائق السفر أو هوية مزورة للمهاجرين، أو توفيرها، أو حيازتها لهم.

ج- تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

فنجد في نص المادة الأولى مسألةً بالغة الأهمية، وهي عدم تفريقٍ بين أنواع من

يقطعون الحدود كجعل حالةٍ خاصة باللجوء وتحديد معاييره على سبيل المثال، وهذه مسالةٌ بالغة الأهمية في إطار أدبيات الهجرة، وبالتالي بالإمكان أن نقر بصرامة القانون الليبي في هذه القضية بالذات، كما وضح الشارع في المادة الثانية أشكال الأعمال المنطوية تحت عنوان الهجرة غير المشروعة، وقبل أن ننتقل إلى نقطةٍ أخرى، وجب أن نقتبس من القانون رقم (19) لسنة 2010 ما ورد فيه من مواد عن عقوبات للأفراد، الذين يشاركون في الهجرة غير النظامية وتسهيلها، ونستعرض فيما يلي بعض مواده للتبيين:

مادة 3

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثة الآلف دينار كل من شغّل مهاجرا غير شرعي.

مادة 4

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار، ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار، كل من قام بقصد الحصول لنفسه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية، مباشرة أو غير مباشرة، بارتكاب أحد الأفعال المعتبرة هجرة غير مشروعة، وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار، ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، إذا ثبت أن الجاني عند ارتكاب الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين.

وأخيراً وجب علينا إغلاق الباب القانوني بالإشارة إلى آخر التشريعات الصادرة في هذا السياق، والذي من الممكن اعتباره بمثابة جزءٍ من ردة فعل الرأي العام تجاه قضية التوطين، وهو القانون رقم 24 لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا، والذي صدر مؤخراً عن مجلس النواب الليبي، والذي فسّره البعض على أنه يحمل في طياته اعترافاً ضمنياً، بوجود سعي نحو المضي في مشروع التوطين من قبل أطرافٍ ما. ومن المهم هنا ذكر بعض المواد التّي جاءت مؤكدةً لتشريعات سابقة، في سياق إقامة وعمل الأجنبي بشكلٍ عام، والمهاجر غير النظامي بشكلٍ خاص، وهي متوائمة كذلك مع حزم المشرّع في هذه المسألة، فمن هذه المواد:

مادة 3

يعاقب كل شخص طبيعي، وكذلك الممثل القانوني للشخص الاعتباري، الذي أوى أجنبي، أو شغّله، أو مكنه من الدخول، مع العلم أنه يقصد التوطين في ليبيا، ولم يبلّغ

السلطات المختصة عن وجوده؛ وسبب إيوائه في ليبيا بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار.

مادة 4

يعاقب الشخص الاعتباري بقفل محله، وإلغاء الترخيص الممنوح له بمزاولة نشاطه في ليبيا، كما يحكم بمصادرة أمواله وممتلكاته ذات الصلة بالجريمة.

مادة 5

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري تشغيل الأجنبي، دون الحصول على ترخيص له بالعمل من وزارة العمل، كما لا يجوز تمكينه من الإقامة، سواء بتوفير سكن أو أي محل للإقامة، أو التأجير له، متى كان على علم بأنه يقصد من ذلك التوطن، كما لا يجوز لهما إبقاء الأجنبي بعد انتهاء عمله، وعليهما إبلاغ السلطات المختصة بانتهاء عمله.

وهنا نأتي على آخر الجزئيات والمبنية على السؤال التالي، إذا كان القانون الليبي يجرّم الهجرة غير النظامية، ويتعامل بحزم مع إقامة وتشغيل المهاجرين غير النظاميين، فهل يمكن أن تكون هناك عوامل داخليةٌ أخرى أسهمت في القضية؟ وهنا نسأل السؤال التالي:

هل للمجتمع الليبي دورٌ في عملية توطين المهاجرين غير النظاميين؟

وبعد أن عرّجنا على دور الفاعلين الخارجيين، وطرحنا أهم القوانين الليبية ذات العلاقة، لا بدّ من أن نخوض في مسألةٍ عادة ما يتم التغاضي عنها عند دراسة هذه القضية، والمتمثلة في الدور الذي يلعبه المجتمع الليبي في عملية التوطين، فسردية الرفض الشعبي الرائجة في الفضاء العام في ليبيا وحدها، لا يمكن اعتبارها كفيلة بتقديم إجابة واضحة عن دور الليبيين في القضية سالفة الذكر، خاصةً عند أخذ بعض الحقائق المهمة التالية في الاعتبار:

1. يصل عدد المهاجرين القاطنين في ليبيا حالياً، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة في تقريرها آواخر عام 2023 إلى 697,532، والرقم يتجاوز ذلك في بعض الإحصائيات الأخرى. (24)

2. يمثل العمال الأجانب نسبةً كبيرة جداً من القوة العاملة في ليبيا، خاصةً في المجالات مثل البناء والصيانة والزراعة وغيرها من القطاعات اليدوية. (25)

وبالتالي فإننا سنأتي في هذ الجانب على التفصيل في الديناميكيات الاجتماعية، التي تنظم تعامل المجتمع الليبي كمجتمع مضيف، وفقاً لأدبيات العمل الإنساني مع المهاجرين، ومعاينة بعض تجليات العلاقة بين الطرفين، بالإضافة إلى التطرق إلى ما قد نطلق عليه تسمية "التوطين المقبول" في نهاية هذه الجزئية.

التوطين الاقتصادي:

وهنا سنناقش دور التكامل الاقتصادي في تشكيل عمليات توطين المهاجرين في ليبيا. ونسلط الضوء على استراتيجيات سبل العيش المتنوعة التي يستخدمها المهاجرون من جهة، وحاجة المجتمع الليبي لليد العاملة من جهة أخرى، فليبيا وعلى الرغم من حالة الفوضى العارمة التي تعيشها منذ العام 2011 ، لازالت تتمتع بظروف اقتصادية تميزها عن بقية الدول المحيطة بها، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى اقتصادها الريعي، الذي يعتمد بشكلٍ رئيسي على تصدير النفط والغاز؛ ما أدى إلى واقع اقتصادي جعل الغالبية العظمى من مواطني الدولة يتقاضون مرتباتٍ من الحكومة، بالإضافة إلى دعم الدولة لبعض السلع الأساسية كالمواد الغذائية والمحروقات وغيرها.

وإذا ما تحدثنا بلغة الأرقام سنجد أن ليبيا تتصدر جيرانها في حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي، وتحل بالمراكز الأولى على مستوى القارة (26)، وإذا ما أضفنا هذا إلى ما سبق ذكره من اتساع في الرقعة وندرة في السكان، نجد بأنّ سوق العمل سيكون بطبيعة الحال متعطشاً للعمالة.

فمن منطلق أنّ بعض الإحصائيات تشير إلى أن ما بين 10 إلى 12% من سكان ليبيا هم من المهاجرين (27) وبما أن غالبية الأعمال اليدوية في ليبيا يقوم بها عمّال مهاجرون، بالإمكان على الأقل أن نستنتج أن البيئة الاقتصادية في ليبيا قادرة على استيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين، من خلال علاقةٍ نفعيةٍ متبادلة، وإن كانت -بطبيعة الحال- هذه البيئة لا ترقى لحجم تطلعات المهاجر، خاصةً الطامحين منهم لعبور ليبيا نحو أوروبا، إلا أنها بشكلٍ أو بآخر تعتبر ملاذاً اقتصادياً، يوفر سبل عيشٍ أفضل من تلك التي جاء منها.

فبالتالي وإنه على الرغم من حالة النزاع التي تعاني منها ليبيا، والتحديات الاقتصادية المترتبة عن ذلك، فإن الأجر الذي يقدّمه سوق العمل الليبي مرتفعٌ مقارنةً بدولِ المصدر، ما يزيد من جاذبية ليبيا كوجهة عمل للمهاجرين، ففي دراسةٍ أجرتها المنظمة الدولية للهجرة على ما يقارب 13000 مهاجرٍ في ليبيا، في الفترة بين يناير وأغسطس من العام 2019 أظهرت بأنّ 84% من المهاجرين الذين شملهم الاستطلاع،

كان الدافع الاقتصادي هو المحرك الرئيسي لهجرتهم إلى ليبيا، وذلك لسهولة العثور على عمل؛ ما يسهّل أجراء تحويلات مالية إلى عائلاتهم، وذلك لكونهم المصدر الرئيسي لدخل هذه العائلات (28).

وبالإمكان في هذا السياق أن نذكّر بالتعارض الصريح بين النصوص القانونية، التي تفرض إجراءاتٍ صارمة فيما يتعلّق بعمل الأجانب، ونسبة المهاجرين غير النظاميين العاملين في ليبيا، وبالتالي، تمثل الظروف الاقتصادية بحد ذاتها بابًا للتوطين، قادرًا على تحقيق ما لا يمكن إنجازه، من خلال سياسات دول كبرى أو منظمات عابرة للحدود. وفي السياق ذاته، وجب التذكير أيضاً بأنّ المهاجرين غير النظاميين ليس لهم الحق في تملك العقارات، ولا حتى تأجيرها من خلال عقودٍ قانونية للإقامة فيها، ما يجعلهم عرضةً للإخلاء القسري في أي وقت، ففي دراسةٍ أجرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، عن ديناميكيات وطرق الهجرة المختلطة في ليبيا عام 2018 ،كان أحد الاستنتاجات المفتاحية فيها يشير إلى أنّ أغلب المهاجرين واللاجئين الذين تمّ مقابلتهم، يعتمدون على الاتفاق الشفهي مع مالك العقار عن الإيجار، وقد أفاد واحدٌ من كلّ خمسة أفراد أنه قد تم إخلاؤهم أو تعرضوا لخطر الإخلاء (30)، وإذا ما تجاوزنا الإشكالية الحقوقية الواضحة للعيان، السؤال المطروح هنا هو: أليس ملّاك العقارات في كافة أنحاء ليبيا، الذين يؤجرون المساكن على أسس غير قانونية- وفقًا لما تم ذكره في قانون إقامة الأجانب- يعتبرون مساهمين في عملية التوطين؟ بالإضافة إلى ذلك، وإن لم تتوفر المصادر الكافية لتحليل هذا الجانب، يجب أيضًا البحث في الدور الذي تلعبه المؤسسات الحكومية، خاصة في إطار الخدمات العامة، في المساهمة في عملية التوطين الاقتصادي، وما إذا كان العاملون فيها يستوفون الشروط القانونية.

القبائل العابرة للحدود:

جانبٌ آخر مهم في هذه القضية هو هامشية الحدود الليبية، لاسيما الجنوبية منها، فيما يتعلّق بامتداد بعض القبائل، ما قد يعد شكلاً آخر من أشكال التوطين ذي البعد الاجتماعي، فقد وجد تقريرٌ أعدّه مركز مالكوم كير كارنيغي أنّ المنطقة الجنوبية لليبيا تتسم بالإهمال الاقتصادي، وتهالك القطاع الأمني؛ ولذا يعتمد سكانها بشكلٍ كبير جدا على التجارة العابرة للحدود، خاصةً غير المشروعة منها؛ ما جعل المجتمعات المحلية العابرة للحدود القاطنة جنوب ليبيا؛ كالطوارق والتبو تخلق شبكات من التبعية، تتماشى وتنشط توازياً مع امتدادها في الدول المجاورة؛ ما أدى إلى تسهيل حركة التنقّل عبر الحدود للأفراد عن طريق قبائلهم ومجتمعاتهم، وهنا من

المهم الإشارة أيضاً، أنّ هذه المجتمعات العابرة للحدود لها في الوقت ذاته تواجد مسلّح عابر للحدود؛ ما يؤدي أحياناً إلى انتقال الأفراد فيها من بلد إلى آخر لأغراض قتالية، كما حصل في الصراع الذي دار بين قبائل التبو والطوارق في مدينة أوباري جنوب ليبيا (31).

الاستنتاجات:

1. إنّ قضية الهجرة في ليبيا تمثّل مسألة حساسة للغاية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وخاصةً إيطاليا، ورغم عدم وجود دليل قاطع على وجود توجه مباشر نحو مشروع حقيقي لتوطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا، إلّا أنّ السيطرة على عملية التدفّق، من خلال إبقاء أكبر عدد من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا، يعتبر أحد المصالح الأساسية لهذه الدول في ليبيا.

2. يُعد من صميم عمل المنظمات الإنسانية الدولية تقديم العون للمجتمعات الضعيفة والمتضررة من الصراع، بينما لا يُعتبر تحسين ظروف العيش الأساسية للمهاجرين واللاجئين من أعمال التوطين، إلا أن هناك بعض التجاوزات التي قد تكون دوافعها مصالح الداعمين أكثر من دوافع العمل الإنساني، كما يتضح في قضية أراباتشي.

3. القانون الليبي يتعامل مع حماية الديموغرافيا الليبية بصرامة، ما يجعل عملية التوطين في إطار تحسين الوضع القانوني للمهاجرين غير النظاميين، أو التعامل معهم كطالبي لجوء أمراً مستبعداً للغاية.

4. إنّ للديناميكيات الاجتماعية سواءً تلك المترتبة عن ظروفٍ اقتصادية أو اعتباراتٍ ثقافية، تأثيراً كبيراً جداً على توفير السكن وفرص الكسب للمهاجرين غير النظاميين، حيث أن تصرّفات شرائح واسعة من المجتمع الليبي لا تتسم بنفس القدر من الحزم في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين؛ كما يفعل القانون الليبي.

توصيات:

1. ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبصفةٍ خاصة إيطاليا العمل على تطوير استراتيجيات وحلول مستدامة لقضية الهجرة عبر طريق البحر الأبيض المتوسط المركزي، تركز على التعاون مع ليبيا كشريكٍ حقيقي يتمتع بالسيادة الكاملة، وأن تأخذ بعين الاعتبار التخوفات السائدة في المجتمع الليبي، وما قد ينتج عن ذلك من انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق المهاجرين، في حال استمرار تصدير الأزمة، وكذلك لا بد من اتخاذ مواقف أكثر جدية تجاه دول المصدر، من خلال دعم التنمية المستدامة فيها؛ وذلك للتحكم في عملية التدفق بشكل فعال.

2. على ليبيا أن تكون أكثر تمسكاً في التشديد على مسؤولية الاتحاد الأوروبي، في تعزيز قدراتها للتعامل مع الهجرة غير النظامية، من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية وتدريب الكوادر، وأيضاً تجنّب تسييس القضية؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تقديم تنازلات تضرّ بسيادة ليبيا وتركيبتها الديموغرافية، مثال ذلك: مذكرة التفاهم لعام 2017.

3. يجب على المنظمات الإنسانية الدولية التركيز على التحلي بقدرٍ أكبر من الشفافية، في إطار تقديم المساعدة للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، والتركيز على تحسين ظروف العيش، وتوفير الرعاية الأساسية لهم؛ وذلك لتجنّب تهديد دورها.

4. ينبغي مراقبة ومراجعة أنشطة المنظمات الإنسانية؛ لضمان الامتثال للمعايير القانونية الليبية، وتحقيق الفوائد الحقيقية للمستفيدين من أنشطتها، وقد يكون ذلك من خلال تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية، والمنظمات الإنسانية، وخلق تكاملٍ في هذا الإطار.

5. قد يكون تعديل القوانين ذات العلاقة أحد التوجهات لتخفيف وطأة الأزمة، وذلك من خلال تشريع إجراءات مثل: الترحيل القسري، أو بتخفيف الوطأة عبر استحداث قوانين تسمح بطلب اللجوء في ليبيا لفئات محددة. وفي هذا السياق، يُعتبر الحوار الوطني الحقيقي حول قوانين الهجرة بين المتخصصين وأصحاب المصلحة أمرًا مهمًا للغاية.

6. ولأن البيئة الاقتصادية الليبية تتطلب تواجد نسبة كبيرة من العمالة المهاجرة، يجب السعي نحو تنظيم هذه العملية بأكبر قدر ممكن، ويجب ضمان عدم تأثير هذه الظاهرة على مستويات البطالة المحلية، بالإضافة إلى ضمان الحقوق الاقتصادية لهؤلاء العاملين. كما ينبغي التوجه نحو آلية لتسوية أوضاع القوى العاملة المهاجرة في ليبيا.

7. عقد حوارٍ وطني على المستويين القانوني والاجتماعي؛ لضمان حقوقِ الأقليات في المناطق الحدودية؛ بما يحفظ الأمن القومي وسيادة ليبيا.

مصادر:

1. "Backed by Italy, Libya enlists militias to stop migrants" by Associated Press writer. Nicole Winfield in Rome
2. by FRANCES D'EMILIO Italy estimates 680K migrants might cross sea from Libya.
3. By Monika Pronczuk In a Bid to Curb Migrants, Europe Strikes a Deal With Tunisia.
4. Colonialism and Contemporary African Migration: A Phenomenological Approach. by Charles T. Adeyanju and Temitope B. Oriola
5. (2021), "Historical and Contemporary Perspectives on Migration", Hack–Polay, D.,. Mahmoud, A.B., Rydzik, A., Rahman, M., Igwe, P.A. and Bosworth, G. (Ed.) Migration Practice as Creative Practice
6. القبض على احد اعضاء منظمة اراباتشي (إعلان رسمي من جهاز الأمن الداخلي). https://isa.gov.ly/ar/arabathee/
7. مؤشر الرأي العام الليبي "استطلاع رأي وطني" لعام 2023 عن المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات
8. https://www.operationsophia.eu/ Official website of operation Sophia.
9. The ending of Operation Sophia: The EU sway from its Human Security approach. by Maria Amjad
10. نص معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا 2008
11. نص اتفاقية التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي 2010
12. نص مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية 2017
13. مذكرة تفاهم ليبيا وإيطاليا حول الهجرة.. ما لها وما عليها رضا فحيل البوم https://correspondents.org/
14. Migrants, Asylum Seekers Face Murder, Torture, Enslavement in Libya by Giulia Tranchina
15. حول المنظّمات الأجنبية والدولية في ليبيا https://impact.org.ly/
16. https://fts.unocha.org/countries/127/ Financial Tracking Service – OCHA Services. summary/2024
17. INTERNALLY DISPLACED PERSONS AND RETURNEES IN LIBYA by UNHCR. 2021
18. USAID Libya – COUNTRY STRATEGIC FRAMEWORK 2021–2024.
19. by European Commission Migration flows: EU action in Libya.

20. Bruderlein, Claude; Leaning, Jennifer (1999–08–14). "New challenges for humanitarian protection"

21. IOM Libya – Protection – Areas of intervention

22. https://libya.iom.int/protection

23. SHELTER AND NON–FOOD ITEMS SECTOR LIBYA Strategic Operational Framework (SOF) 2021 – 2022

24. Right–Wing Movements and Migration in the EU: Which Way (Is) Europe? By Ana Sofia Cabral

25. IOM Libya — Migrant Report 49 (July – September 2023)

26. Labour migration dynamics in Libya Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Tepper

27. – World Bank Open Data GDP per capita, PPP (current international $) – Libya

28. Stock of international migrants as a percentage of the total population in Libya from Statista – 2000 to 2020

29. Labour migration dynamics in Libya Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Tepper

30. Mixed migration routes and dynamics in Libya, May – December 2018 (January – UNHCR 2019)

31. by PETER COLE Borderline Chaos? Securing Libya's Periphery

فهم حلقة الصراع الليبي: تقييم مسار العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي

أ. عبد الرؤوف الجروشي
باحث في إدارة الصراع وبناء السلام

ملخص

تتناول هذه الدراسة تقييم لمسار العدالة الانتقالية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، ومحاولتها في التعامل مع حالة الانقسام والصراع الداخلي. تقدم الدراسة تحليلاً لتطبيقات العدالة الانتقالية في فترة ما بعد القذافي، مع التركيز على الفترة التي تلت سقوط النظام عام 2011، حتى عودة الصراع المسلح عام 2014. عليه، تجادل الدراسة بأن فشل مشروع العدالة الانتقالية في ليبيا بعد القذافي، عزز حالة الاستقطاب بين الثوار وأنصار النظام السابق، وساهم أيضا في عودة الحرب الأهلية مرة أخرى. وعلى الرغم من وجود بعض تطبيقات العدالة الانتقالية، إلا أنها لم تعبر عن إرادة حقيقية لمعالجة الانتهاكات؛ مما جعلها تتبنى نهجًا انتقاميا أكثر من كونه وسيلة لبناء السلام.

ويمكن إرجاع فشل تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا، إلى عدم توفر الظروف الملائمة لتحقيقها، وضعف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسات الأمنية والقضائية، مع تفاقم الانقسام السياسي بين التيارات العلمانية والإسلامية. كنتيجة لذلك، أثّر فشل العدالة الانتقالية بشكل ملحوظ على سير الدولة، مع عودة الصراع المسلح بعد أقل من أربعة أعوام من الإطاحة بنظام القذافي؛ لذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على الإرادة السياسية، والمشاركة المجتمعية؛ كعاملين مهمين في دعم عملية المصالحة الوطنية.

مقدمة :

"إن إنهاء العنف باتفاقية سلام أو غلبة عسكرية لا يعني تحقيق السلام،[1] فإن حالة ما بعد الصراع" توفر فرصا جديدة يمكن اغتنامها أو التفريط فيها.[2] وفي سيناريو الانتصار العسكري، ستكون مسؤولية بناء السلام وتحقيق العدالة متأثرة بمنهجية الطرف المنتصر؛ وذلك لاستحواذه على إدارة الدولة، وسيكون التحدي الأبرز هو

(1)Licklider, Roy. "The consequences of negotiated settlements in civil wars, 1945–1993." American Political science review 89, no. 3 (1995): p. 681-690.
(2)Robert L. Rothstein, "Fragile Peace and its Aftermath" in After the Peace: Resistance and Reconciliation (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 1999), p. 224.

معالجة جروح الماضي. تتعامل الأدبيات مع العدالة خلال فترات التغيير والانتقال السياسي عبر نوعين من المواقف: الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الديمقراطية، والانتقال من حالات الصراع إلى السلام.[3] وفي الحالة الليبية نجد أن الموقفين يتداخلان بوضوح. فبعد أربعة عقود من حكم القذافي شهدت فيها الدولة العديد من الانتهاكات، اختُتِمت بانتفاضة شعبية أسقطت النظام؛ لتضع الليبيين في مفترق طرق؛ إما إنهاء دائرة الصراع عبر بناء السلام وتطبيق العدالة، أو الاستمرار في دائرة الانتقام.

بناءً عليه، تجادل هذه الدراسة في أن مسار العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي، لم تعالج حالة الاستقطاب بين الثوار والنظام السابق، وهذا التعثر لعب دورا هاما في عودة الحرب الأهلية مجددًا عام 2014. تحلل هذه الدراسة أيضا تطبيقات العدالة الانتقالية في فترة ما بعد القذافي، وتحديدًا الفترة الزمنية ما بين سقوط النظام 2011، وحتى عودة الصراع المسلح عام 2014. بالإضافة إلى محاولة تحليل جذور الصراع الذي قاد إلى ثورة فبراير، مع تسليط الضوء على المظالم التي طالت جميع الأطراف في هذا السياق.

ولاختبار هذا الطرح ستنقسم الورقة لأربعة أجزاء:

أولاً: الإطار النظري، حيث سيتم استعمال «نظرية الحرمان النسبي» لفهم جذور الصراع، ومناقشة مفهوم العدالة الانتقالية وآليات تطبيقها.

ثانيًا: سياق الحالة الليبية في عهد القذافي والمرحلة الانتقالية.

ثالثًا: تحليل الصراع الليبي من خلال النظر إلى جذور ثورة فبراير، بالإضافة إلى تحليل عملية بناء السلام عبر تقييم مسار العدالة الانتقالية.

رابعا: تقديم نتائج الدراسة عبر الاستعانة بتجارب سابقة للعدالة الانتقالية.

بناء السلام عبر العدالة الانتقالية:

إن تحول الصراع من حالة العنف إلى السلم؛ سواء عبر اتفاق سياسي، أو انتصار أحد الأطراف، ليس بالضرورة أن يعني تحقيق السلام، فإن مرحلة ما بعد الصراع تكون حاسمة في بناء السلام، وإصلاح العلاقات بين الأطراف.[4] ولدعم عملية بناء السلام

(3)Gross, Aeyal M. “The constitution, reconciliation, and transitional justice: lessons from South Africa and Israel.” Stan. J. Int’l L. 40 (2004): 48.
(4)Robert L. Rothstein, “Fragile Peace and its Aftermath” in After the Peace: Resistance and Reconciliation (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 1999), 224.

في فترة ما بعد الحرب، تلجأ المجتمعات إلى وسائل متعددة؛ تهدف إلى إصلاح العلاقات على جميع مستويات المجتمع، وعند مراجعة الأدبيات نجد أن هناك توجها واضحا نحو كون المصالحة الوطنية هي الهدف النهائي للعدالة الانتقالية.[5]، حيث يمكن النظر إلى العدالة الانتقالية على أنها «عدالة تحويلية» تتضمن أبعادًا قانونية، وسياسية، واقتصادية، ونفسية، واجتماعية.[6] وإذا ما تم اعتبار بناء السلام على أنه عملية تحويلية، تنقل المجتمع من الصراع إلى علاقات أكثر استدامة وسلمية، فيمكن اعتبار العدالة الانتقالية مساهمة في بناء السلام.[7] وتشير الأدبيات إلى أربعة أبعاد ضرورية للمصالحة لتحويل الصراع وبناء السلام في مجتمعات ما بعد الحرب، وهي: الحقيقة المشتركة، والعدالة، والاحترام، والأمن.[8]

تُفهم العدالة الانتقالية على أنها مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بها الدول؛ لمعالجة ما ورثته من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، لجان تقصي الحقيقة، برامج جبر الضرر، وإصلاح مؤسسات الدولة.[9] وتُفهم أيضًا، على أنها إجراء استباقي حمائي؛ تحسبًا لأي انزلاقات على الصعيد الأمني والاجتماعي؛ حتى لا ينحرف الضحايا الحقيقيون والمحتملون نحو سلوكيات انتقامية تجاه الذين انتهكوا حقوقهم؛ ما قد يعرض المجتمع للدخول في دائرة الانتقام.[10] ومن حيث التطبيق، برز نهجان لتفعيل العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع، الأول يرى بضرورة العدالة الجزائية، عبر فرض العقوبات، بحجة أن غيابها يشجع على الإفلات من العقاب، أما النهج الثاني فيرى بضرورة العدالة التصالحية، عبر جبر الضرر والتعايش السلمي، وتستند على توجه أن السلام أنسب طريقة للعدالة.[11]

(5)Oduro, Franklin. "Transitional Justice in the Aftermath of Transition to Democracy: The Experience of Ghana's National Reconciliation Commission." (2007): 2-3.

(6)Lambourne, Wendy. "Transitional justice and peacebuilding after mass violence." International journal of transitional justice 3, no. 1 (2009): 35.

(7)Lederach, John Paul. "Sustainable reconciliation in divided societies." Washington, DC: USIP (1997): 126.

(8)Fischer, Martina. "Transitional justice and reconciliation: Theory and practice." (2011): 415.

(9) الأمين العام، «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع.» مجلس الأمن، الأمم المتحدة، (2004): 6. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/395/27/PDF/N0439527.pdf?OpenElement

(10)Andrieu, Kora. "Confronting the dictatorial past in Tunisia: human rights and the politics of victimhood in transitional justice discourses since 2011." Human Rights Quarterly (2016): 262.

(11)Betts, Alexander. "Should approaches to post-conflict justice and reconciliation be determined globally, nationally or locally?" The European Journal of Development Research 17, no. 4 (2005): 744.

تقدم العدالة الانتقالية عدة آليات لتطبيقها وهي: «أولاً: لجان الحقيقة، وهي لجان ليست كلجان التحقيق القضائية الرسمية، بل مهمتها البحث عن الحقيقة بقصد تأصيل الأحداث، الأمر الذي يقتضي منها الجمع ما بين الحقيقة والمعرفة، حيث إن الوصول لجوهر العدالة يتطلب صحة الاثنين. ثانيًا: برامج التعويض وجبر الأضرار، والتي تقوم بها الدولة عبر مؤسساتها، بالتعاون مع المؤسسات المدنية والحقوقية. ثالثًا: إصلاح مؤسسات الدولة، وبشكل خاص المؤسسات الأمنية والقضائية التي ساهمت في الانتهاكات؛ والغرض هو تحويلها لمؤسسات نزيهة عبر تفكيك منظومات الفساد فيها، ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات. رابعا: المشاورات الوطنية، عبر ضمان المشاركة الاجتماعية في عملية العدالة، لتحظى بتمثيل المجتمع المدني، والشباب، والمرأة، والأقليات.»[12]

وعلى أرض الواقع نجد تجربة رواندا وجنوب أفريقيا قد اتبعت هذا النهج، ففي رواندا تم مواجهة انتهاكات الإبادة الجماعية عبر النهج الجزائي، للحد من ثقافة الإفلات من العقاب.[13] وفي جنوب أفريقيا انتهجت الدولة نهجا أكثر تصالحية، وذلك عبر قيامها بانتقائية الجزاء، حيث سعت إلى تحقيق توازن بين النهجين.[14] أشار نويل كالهون لعاملين مؤثرين على النهج المتبع للعدالة الانتقالية في فترة ما بعد الصراع، وهما: الأول: نمط الانتقال السياسي، حيث صنفه إلى ثلاثة أنماط وهي: التحول السياسي، الانتفاضة الشعبية، الاتفاق السلمي.[15] ووفقاً لكالهون فإن سيناريو الثورة غالبًا ما يميل إلى النهج الجزائي، ويعكس احتمالية أكبر لمعاقبة أنصار النظام، بعد تجريدهم من السلطة.[16] أما العامل الثاني، يتمثل في تغيير موازين القوى السياسية بعد الانتقال السياسي، حيث نجد أن القوة السياسية بعد انتصار الثورة تتمركز لدى الطرف المنتصر وهم الثوار؛ وبذلك سيحاولون محاسبة الموالين للنظام على انتهاكاتهم.[17]

عند النظر إلى التجربة الرواندية نجد أنها اتخذت نهجا مختلفا، حيث برزت تجربة محاكم الجاشاشا كنهج ناجح مبني على المشاركة الاجتماعية، وترمز الجاشاشا

(12)Olsen, Tricia D., Leigh A. Payne, and Andrew G. Reiter. "Transitional justice in the world, 1970-2007: Insights from a new dataset." Journal of Peace Research 47, no. 6 (2010): 805-806.

(13)Waldorf, Lars. "Transitional justice and DDR: The case of Rwanda." International Center for Transitional Justice (2009): 19.

(14)Gready, Paul. The era of transitional justice: The aftermath of the truth and reconciliation commission in South Africa and beyond. Routledge, (2010): 1.

(15) نويل كالهون (مترجم)، «معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية.» بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (2014): 33-34.

(16) المرجع السابق.

(17) المرجع السابق، 35.

بالرواندية إلى الجالسين على العشب، بمعنى الاستماع والتفكير في الأمور المعروضة عليهم.[18] حيث تعبر هذه المنظومة عن مؤسسة قضائية أو إدارية غير رسمية وغير دائمة، تعقد اجتماعا كلما دعت الحاجة، وتضم مشاركين من أفراد عائلة واحدة، أو عائلات مختلفة، أو جميع سكان تل واحد.[19] هذا النظام مبني على المناقشات الجماعية لاستعادة النظام الاجتماعي، حيث يتعامل مع مشاكل متنوعة، ولكن الهدف الرئيسي منه هو التعامل مع حالات الإبادة الجماعية.[20] ولأن الإبادة خلّفت عددا كبيرا من الجناة، كان التعامل معها عبر إطلاق 11,000 محكمة مجتمعية بقيادة محلية.[21]

بذلك يمكن القول إن نهج رواند للعدالة الانتقالية يقوم على العدالة الجزائية؛ لوضع حدٍ لثقافة الإفلات من العقاب، التي بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية، حيث وصل عدد المحتجزين نحو 120 ألف محتجز بحلول عام 2000,[22] وللتعامل مع هذا الكم الهائل من المشتبه بهم، تم طرح ميزة في قانون الإبادة الجماعية لعام 1996، وهي التفاوض على الاعتراف، وبلغة التفاوض، خلق القانون حلا وسطا عبر تنازل الطرفين، المذنب يعترف والدولة تقلل.[23] أخيرًا، أبرز ما تميز به نظام الجاشاشا هو المشاركة المجتمعية، حيث لم تتمركز لدى فئة معينة من المجتمع، بل كانت شاملة لكل مكوناته، ولعل ما يعكس ذلك نسبة تمثيل النساء في الهيئة القضائية، والتي وصلت تقريباً إلى الثلث.[24]

نهج المظالم في فهم الصراعات: نظرية الحرمان النسبي:

تفسر "نظرية الحرمان النسبي" جوانب مهمة لفهم جذور الصراع، حيث يفسر "غور" الحرمان النسبي على أنه حالة التوتر التي تنشأ من التناقض بين "ما يجب" و "ما يكون"؛ للرضا عن القيمة الجماعية، وهذا يجعل أفراد الجماعة عرضة للعنف.[25] بمعنى آخر، إن الحرمان ينتج بسبب التناقض بين توقعات الفرد وقدراته، حيث تشير «التوقعات» إلى ظروف الحياة التي يعتقد الأفراد أنهم يستحقونها، وبالمقابل تشير «القدرات» إلى ظروف الحياة التي يعتقدون أنهم قادرون على تحقيقها.[26] وفقًا لذلك، فإن «نظرية الحرمان النسبي» تحاول فهم الفجوة بين ما يتوقعه الأفراد وبين ما هم قادرون على تحقيقه، فهذا الحرمان يأتي من الأشياء المرغوبة بالنسبة لهم من خلال

(18)Gaparayi, "Justice and social reconstruction in the aftermath of genocide in Rwanda: An evaluation of the possible role of the gacaca tribunals." p. 81.
(19) المرجع السابق.
(20) المرجع السابق.
(21)Waldorf, Lars. "Transitional justice and DDR: The case of Rwanda." p. 16.
(22) المرجع السابق، 19.
(23)Waldorf, Lars. "Transitional justice and DDR: The case of Rwanda." p. 19.
(24) المرجع السابق، 20.
(25)Gurr, T.R. "Why Men Rebel." Routledge, (2011): 23.
(26)Walker, Iain, and Thomas F. Pettigrew. "Relative deprivation theory: An overview and conceptual critique." British Journal of Social Psychology 23, no. 4 (1984): 303.

ماضيهم، أو من خلال شخص آخر، أو مجموعة، أو فئة اجتماعية أخرى.[27]

يرتبط الحرمان النسبي بالصراع الداخلي، حيث من المحتمل أن تؤدي أحداث وظروف معينة مثل: قمع حزب سياسي، أو تضخم حاد، أو تدهور وضع مجموعة ما، إلى إثارة مشاعر حرمان نسبي بين مجموعات كاملة أو فئات من الناس.[28] الأمر لا يقتصر على ذلك فقط، بل إنه كلما زادت درجة الإحباط الناتج عن الحرمان النسبي لمجموعة ما، في المقابل سيزداد معها عدم الاستقرار السياسي.[29] بالإضافة لذلك، إن شدة الحرمان النسبي تختلف من حيث متوسط درجة التناقض بين التوقعات والقدرات، فكلما اتسعت الفجوة بين المجموعة المحرومة والدولة، كلما زادت احتمالية حدة العنف والعداء.[30] حيث إن المجتمع يكون أكثر عرضة للثورة عندما يفقد أفراده الأمل في بلوغ قيمهم المجتمعية.[31] ومن جهة أخرى، إن اختلاف احتمالية نشوء الصراع من مجتمع لآخر يكون بناءً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تتمثل في التمييز بين المجموعات، وعدم المساواة في توزيع الأرض، والدخل، والتنمية، بالإضافة إلى فرض القيود على المشاركة السياسية.[32]

تقدم نظرية الحرمان النسبي ثلاثة أنماط أساسية وهي: «أولاً: الحرمان التراجعي، ويحدث عندما تبقى توقعات الأفراد كما هي، ولكن قدراتهم تنخفض لتخلق حالة من الغضب؛ بسبب فقدان ما كان موجودا في السابق، أو لاعتقادهم بإمكانية حصولهم عليه. ثانيًا: الحرمان الطموح، وهي عندما ترتفع توقعات الأفراد، وفي نفس الوقت تبقى القدرات ثابتة. ثالثا: الحرمان التدريجي، وهو يعبر عن ارتفاع كل من التوقعات والقدرات لفترة معينة، ولكن بعد ذلك تبدأ قدرات القيمة في الانخفاض، بينما تستمر توقعات القيمة في الارتفاع.»[33] تناقش إحدى الفرضيات أن الحرمان التدريجي يعطي احتمالية أكبر لنشأة الصراع من الأنماط الأخرى؛ لأنه يعكس تناقص فروق القوة بين الطبقات العليا والدنيا التي ترفع من قابلية الصراع، حيث إن التحسن السريع للطرف الأضعف سيزيد من مستوى الحرمان النسبي لديه.[34]

(27) المرجع السابق.

(28)Gurr. “Why Men Rebel.” (2011): 29.

(29) المرجع السابق، 87.

(30) المرجع السابق.

(31)Migdal, Joel S. “State in society: Studying how states and societies transform and constitute one another.” Cambridge University Press, (2001): 150.

(32)Buzan, Barry. “People, states & fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era.” Ecpr Press, (2008): 37.

(33)Nesvold, Betty A., H. D. Graham, and T. Gurr. “Social change and political violence: cross-national patterns.” Violence in America (Historical and Comparative Perspectives), Signet Book, New York (1969): 46-58.

(34)Korpi, Walter. “Conflict, power and relative deprivation.” American Political Science Review 68, no. 4 (1974): 1575-1576.

الفجوة التي يخلّقها الحرمان يمكن فهمها من خلال مفهوم العدالة الكلية والعدالة الجزئية، حيث تفهم العدالة الكلية بأنها المعتقدات المتعلقة بعدالة عدم المساواة في مجتمع ما، وذلك عندما يعتقد معظم الناس أن هناك ارتفاعا لعدم المساواة بالمجتمع، ويتم تشكيلها من قبل المعتقدات الأيديولوجية والسياسية.[35] بينما ترتبط العدالة الجزئية باعتقاد الفرد كون أن ما يحصل عليه عادلا أم لا.[36] ولعلاج تلك الفجوة، فإن العدالة الانتقالية تساعد في ذلك، باعتبارها إحدى طرق بناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

ليبيا ما بين عهد القذافي والمرحلة الانتقالية:

لفهم الصراع الليبي وعمليات بناء السلام في الفترة الانتقالية، لابد من التعرف على سياق الدولة والظروف التي مرت بها قبل وبعد ثورة فبراير. في السنوات الأخيرة للقذافي شهدت ليبيا معدلات نمو عالية على المستوى الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو عام 2000 وفقا للبنك الدولي لأعلى معدلاته على مدار تاريخ الدولة.[37] بالرغم من ارتفاع معدلات النمو، إلا أن فلسفة القذافي كانت تعبر عن رغبة جامحة في التفرد بالحكم، ولتنفيذها قام بوضعها في الكتاب الأخضر، الذي من خلاله قام بتطبيق عدة سياسات أثرت على هيكل الدولة، ومنها:

أولاً: تجريم العمل الحزبي في ليبيا الجديدة، واعتبر كل من كان له انتماء حزبي فهو خائن للدولة[38].

ثانيًا: الغاء العمليات الانتخابية على الصعيدين المحلي والوطني، حيث لم تشهد الدولة خلال 4 عقود من حكمه أي انتخابات.[39]

ثالثًا: لم تكن للدولة دستور، بل كانت معتمدة بشكل كلي على الإعلان الدستوري عند قيام الانقلاب[40].

رابعًا: احتكار العملية السياسية داخل الدولة، حيث كانت المناصب السياسية تعطى للمقربين منه، سواء من القبائل أو رفاق الانقلاب.[41]

(35)Wegener, Bernd. "Relative deprivation and social mobility: Structural constraints on distributive justice judgments." European Sociological Review 7, no. 1 (1991): 3.
(36) المرجع السابق.
(37)World Bank data, "GDP growth annual % Libya." (Last update 2020): https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2007&locations=LY&start=2007&type=shaded&view=map&year=2003
(38)معمر القذافي، «الكتاب الأخضر»، النشأة الشعبية، (1977): 17.
(39) المرجع السابق، 7.
(40) المرجع السابق، 55.
(41)Hweio, Haala. "Tribes in Libya: From social organization to political power." African

خامسًا: إفراغ الجيش الليبي من قوته، حيث شهد تحولا جذريا في تركيبته عامي 1988-1987، وتم أنشأ جهاز الحرس الشعبي الذي كان ولاؤه للنظام[42]، باختصار، كانت سياسة القذافي تهدف إلى منع أي فرصة للانقلاب عليه، مما دفعه لاحتكار السياسة، والموارد الاقتصادية في الدولة، بالإضافة إلى خلق تمييز بين القبائل، كل هذه العوامل شكلت أرضية خصبة لثورة فبراير، ولعل احتكاره لوسائل القوة كان مؤشرا على تحول الصراع نحو العنف.

أما فترة ما بعد الثورة، فعند انتهاء الصراع المسلح بين الأطراف بانتصار الثوار على القذافي، بدأت المرحلة الانتقالية عبر وضع خارطة الطريق لليبيا الجديدة على نطاقين؛ الأول: نطاق قصير المدى، عبر انتخاب مجلس تشريعي ينبثق عنه حكومة مؤقتة، الثاني: طويل المدى عبر انتخاب هيئة دستورية، تضع دستورا على أساسه تقام الدولة.[43] ومع هذا، فإن المرحلة الانتقالية واجهت تحديات عديدة على الصعيد السياسي والأمني؛ فمن الناحية السياسية نجد أن الثورة وحّدت هدف الجميع نحو إسقاط القذافي، ولكن بمجرد سقوطه بدأ طرف الثوار بالتفكك لتيارين سياسيين، وهما: الإسلامي والعلماني، حيث شهدت انتخابات المؤتمر الوطني العام تنافسا شديدا بينهما.[44] ولم تقتصر على ذلك فقط، بل انعكس هذا الأمر في عملية صناعة القرار بالمجلس التشريعي، حيث كان المؤتمر الوطني يشهد انقساما واضحا منذ البداية.[45]

ومن منظور نقدي لهذا التوجه، فإن استعجال القيادة الليبية الجديدة نحو التحول الديمقراطي قبل تحقيق مصالحة وطنية، لا يعتبر نهجا مثاليا للحالة الليبية. وللتدليل على ذلك، طرح الأخضر الإبراهيمي مسألة الاستعجال بالانتخابات في حالة بناء السلام، عندما قال: "أعتقد أنه من الواضح أن الانتخابات مهمة للغاية، ولا غنى عنها، ولكن لن تكون مفيدة إلا إذا حدثت في السياق والوقت المناسب، وفي التسلسل الصحيح للتطورات التي تشكل عملية سلام. فإذا جاءوا مبكرًا جدًا، أو في الوقت الخطأ، فقد يضرون أكثر مما ينفعون."[46] وما يؤكد ذلك صراع كتلتين: الإسلامية والعلمانية على مقاعد الانتخابات بالمؤتمر الوطني؛ مما أدى إلى انقسام سياسي وتشتت القرار في الدولة، كما أشار النائب المستقل الزروق بالمؤتمر الوطني

Conflict and Peacebuilding Review 2, no. 1 (2012): 117.

(42) مراد أصلان. «إصلاح قطاع الأمن في ليبيا خطوة رئيسة نحو بناء الدولة» مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا (2020): 44.

(43) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم»، عمان، أروقة للدراسات والنشر، (2015): 17.

(44) المرجع السابق، 15.

(45) المرجع السابق، 17.

(46)Brahimi, Lakhdar. "Making and Keeping the Peace: Reflections on UN Experiences in the Middle East and Afghanistan." In Interventions in Conflict. Palgrave Macmillan, New York, (2016): p. 30.

العام: "إن انقسام المؤتمر الوطني إلى تيارين كان واضحاً منذ البدء."[47]

أما على الصعيد الأمني، فقد ارتبط انهيار القذافي بانهيار المؤسسات الأمنية؛ وذلك يرجع لسياساته السابقة المتمثلة في ربط ولاء المؤسسة الأمنية به. ذلك الفراغ الأمني حفز الجماعات المسلحة المنتصرة في الثورة بلعب أدوار أمنية لاحتكارهم وسائل العنف.[48] ؛ كنتيجة لذلك، شهدت ليبيا انفلاتا أمنيا تمثل في؛ عدة عمليات اغتيال، أبرزها اغتيال السفير الأمريكي بمدينة بنغازي،[49] وعمليات اختطاف، أبرزها استهداف رئيس الحكومة المؤقتة،[50] واقتحامات لمقر المؤتمر الوطني العام، وصلت لأكثر من 300 اقتحام،[51] وكذلك تهجير سكان مدينة تاورغاء؛ بسبب تورطهم في انتهاكات في مدينة مصراتة. باختصار إن سياسات القذافي خلال فترة حكمه انعكست على المرحلة الانتقالية، وأبرز المؤسسات المتأثرة هي التشريعية والأمنية، اللتان تعتبران أحد أهم الركائز لتطبيق العدالة الانتقالية.

تحليل الصراع الليبي: جذور ثورة فبراير:

تأثرت الأوضاع في ليبيا إلى حد ما بالثورات المجاورة لها، ومع ذلك فإن تفسير تأثير الدومينو على الثورة الليبية لا يزال ناقصا، فلا يكتمل هذا التأثير إلا بوجود أرضية خصبة لإشعال شرارة الثورة. وعند الرجوع لنظرية الحرمان النسبي، فإن مبررات ثورة فبراير تعود للفجوة التي خلقها القذافي خلال فترة حكمه، في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تفاعلت مع نجاح ثورة مصر وتونس. شهدت فترة التسعينات فرض عقوبات دولية على ليبيا، أثّرت بشكل رئيسي على الجانب الاقتصادي، لتنعكس هذه العقوبات على المواطنين الأكثر فقرًا، في الوقت الذي كان أبناء القذافي يُظهرون رفاهياتهم لجميع السكان، الأمر الذي ساهم في اتساع الفجوة بين النظام والمواطنين.[52] وتفاقم الوضع عام 2003 حين تم إلغاء دعم السلع الأساسية؛ مما زاد من غضب الليبيين، هذه الحالة تشابه نمط «الحرمان التراجعي»، حيث ظلت توقعات الليبيين ثابتة، ولكن بالمقابل أثّرت العقوبات الاقتصادية على تراجع قدراتهم. ومع ارتفاع مستويات التعليم بالدولة كانت الطموحات تصطدم بعراقيل، تجعل

(47) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم»، 17.
(48)Capasso, Matteo. "The war and the economy: the gradual destruction of Libya." Review of African Political Economy 47, no. 166 (2020): 546.
(49) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم.» (2015): 333.
(50) المرجع السابق، 335.
(51) ورقاء رحيم، «النزاعات المسلحة وأثرها على تفكك الدولة: ليبيا بعد عام 2011 نموذجًا.» دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، (2021): 245.
(52)Pargeter, Alison. "Libya: The rise and fall of Qaddafi. Yale University Press." (2012): 172.

الفجوة بين قدرات الأفراد وتوقعاتهم تتسع أكثر فأكثر، وكمؤشر على ذلك وصل معدل البطالة إلى 30٪ عام 2004،[53] يعكس ذلك نمط الحرمان الطموح، فالتعليم ساهم برفع طموحات الناس، لكن بالمقابل اصطدمت هذه التوقعات بالواقع، حيث لم تجد الفرص المواتية لتحقيقها.

سياسيًا، لعبت سياسات القذافي لاحتكار العملية السياسية دورا رئيسيا في إشعال الثورة، حيث اجتمعت مقاليد السلطة في يد النظام بشكل كامل ، وكانت الهيئات السياسية المحلية غير فعّالة، فقد كان القذافي هو الوحيد الذي يتخذ القرارات السياسية، ليحول البلاد إلى دولة بوليسية استبدادية بدون أحزاب سياسية، تنتهك الحقوق القانونية لكل من عارضها.[54] ، حتى وإن كان صوت المعارضة للنظام خافتا بسبب الخوف، إلا إنه لم تكن ثورة فبراير أول انتفاضة ضد نظام القذافي، بل شهدت فترة التسعينات محاولات رفض ومعارضة من قبل أبرز تنظيمين، وهما: الجماعة الليبية المقاتلة وحركة الإخوان المسلمين.[55] يمكن فهم الانتفاضة الإسلامية على أنها نتاجٌ للفجوة التي خلقتها استراتيجية القذافي، وهي قريبة من «نمط الحرمان التدريجي»، حيث كانت تلك التنظيمات تعتقد أن لديهم القدرة على المشاركة السياسية، خاصةً أن معظم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يحملون مستويات تعلمية عالية.[56] ولإخماد حالات الرفض والمعارضة، لجأ النظام إلى القوة لبسط سيطرته، حيث بلغت عمليات سجن المعارضين ذروتها عام 1998. بالإضافة إلى ذلك، ارتكابه مذبحة في إحدى السجون عام 1996، أسفرت عن مقتل 1200 سجين.[57]

اجتماعيًا، أحد العوامل التي أسهمت في استمرار القذافي في الحكم، هي طريقة تعامله مع المكون القبلي،[58] حيث اتبعت إدارته للقبائل نهجا تمييزيا، خلقت فروقات على الصعيد القبلي والمناطقي. فمن الجانب القبلي كانت استراتيجية القذافي التقرب من العائلات الأكثر تأثيرًا على الصعيد الاجتماعي، بالمقابل تهميش القبائل الأقل نفوذا، حيث كان يستعمل المناصب السياسية كأداة لإرضائهم، أيضًا كان يعطي الفرصة لأبناء تلك القبائل للعمل في مؤسسات الدولة.[59] بالمقابل، على الصعيد المناطقي، عند

(53)Van Doorn, Wim. “Greed ‘and Grievance ‘as Motivations for Civil War: The Libyan Case.” (2013): 2.
(54)Simons, Geoff L. “Libya and the West: from independence to Lockerbie.” IB Tauris, (2003): 107.
(55)Pargeter. “Libya: The rise and fall of Qaddafi. Yale University Press.” (2012): 170.
(56)Trauthig, Inga Kristina. “Gaining Legitimacy in Post-Qaddafi Libya: Analysing Attempts of the Muslim Brotherhood.” Societies 9, no. 3 (2019): 5.
(57)Laessing, Ulf. Understanding Libya Since Gaddafi. Oxford University Press, (2020): 43.
(58)Hweio. “Tribes in Libya: From social organization to political power.” (2012): 116.
(59) المرجع السابق، 117.

النظر إلى بداية ثورة فبراير، نجد أنها انطلقت من مدن الشرق، التي كانت أولى المناطق التي شهدت سقوط النظام. ولفهم ما وراء ذلك فإنه مرتبط بسياسات القذافي تجاه الشرق. تاريخيًا، كان الشرق داعما للنظام الملكي، أما مدينة بنغازي فقد كانت تحتضن أكبر التنظيمات المقاومة للنظام، فبدلا من تقليل الهوة بين الشرق والنظام، كان رد القذافي بالتصعيد عبر إبقاء الشرق في حالة تخلف مستمرة،[60] وما يدعم ذلك نتائج لاستطلاع عام 2001، التي أشارت إلى أن 76٪ من المواطنين في بنغازي يشعرون بالغربة عن العملية السياسية.[61]

عند أخذ العوامل السابقة في الاعتبار مع هبوب نسيم الثورات العربية، لن تكون الثورة أمرا مفاجئا فلكل فعل رد فعل، وبناء على نظرية الحرمان النسبي، فإن تلك الأحداث يمكن النظر إليها على أنها بمثابة محفز لليبيين، فالقذافي خلق فجوة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الأمر الذي قلل من معدل العدالة الكلية بالمجتمع، بعد هيمنة النخبة الحاكمة على البلاد؛ كنتيجة لذلك، بعد اشتعال الصراع بين الثوار والنظام فإن موازين القوى في البداية كانت تميل لصالح النظام، خاصةً عندما قرر إرسال رتل عسكري لإنهاء الثورة،[62] غير أن التدخل الدولي برز كأحد الديناميات الفارقة في الصراع الليبي .

تمثلت أبرز القرارات الدولية التي كانت حاسمة في تغيير موازين القوة في: حظر الطيران، وحظر بيع الأسلحة، وتحقيقات جنائية لأبرز شخصيات النظام، على رأسهم القذافي وعائلته، وأخيراً تدخل عسكري عبر طرق متعددة، أبرزها الضربات الجوية،[63] ليُختصر بذلك عمر الحرب في 8 أشهر، توجت بانتصار طرف الثوار. هذا الانتصار منح ثورة فبراير الشرعية لإدارة الدولة الجديدة عبر المجلس الوطني الانتقالي. نشوة الانتصار على النظام الاستبدادي، وضع الليبيين في مفترق حرج لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، فالانتهاكات التي قام بها النظام خلال العقود الأربعة، مع انتهاكات الحرب الأهلية، وضع مسار العدالة الانتقالية كأحد آليات بناء السلام في تحدي صعب.

(60)Pargeter. “Libya: The rise and fall of Qaddafi. Yale University Press.” (2012): 3.
(61)Warshel, Yael. “Political alienation in Libya: assessing citizens’ political attitude and behaviour.” (2012): 735.
(62) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم.» (2015): 323.
(63) مجلس الأمن. «قرار 1973.» الأمم المتحدة. (2011): https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1973_cle054529.pdf

تقييم عمليات بناء السلام في ليبيا: مسار العدالة الانتقالية في فترة ما بعد القذافي

قبل تقييم مسار العدالة الانتقالية، يجب أن نشير إلى أن تطبيقاتها تأثرت بالسياق السياسي والأمني للمرحلة الانتقالية، فالمسار السياسي كان منقسما بين توجه إسلامي وآخر علماني، خاصة وأن التيار الإسلامي عانى من انتهاكات نظام القذافي بدرجة أكبر من التيار العلماني، الأمر الذي دفعه لاتخاذ نهج يميل لإقصاء الموالين للنظام.[64] أما السياق الأمني فقد ترسخ لدى الجماعات المسلحة ثقافة المنتصر، التي قسمت المجتمع إلى طرفين وهما: "أزلام النظام" و "الثوار"، فالأزلام صفة تدل على العار والخيانة، أما وصف الثوار فكان يرمز للشجاعة والكرامة. شكلت هذه الثقافة عائقا أمام تحقيق المصالحة الوطنية، في ظل الاستقطاب بين الأزلام والثوار.[65]

بالإضافة إلى ذلك، فإن احتكار الجماعات المسلحة لوسائل العنف، أدى إلى ممارستها الضغط على المجالس التشريعية لإقرار تشريعات مرضية لهم. فقد كانت هذه الجماعات تحاول فرض إرادتها على الأجسام السياسية في الدولة، كان ذلك واضحًا في عدد المرات التي تم فيها اقتحام المؤتمر الوطني العام "الجسم التشريعي"، والتي وصلت لحوالي 360 اقتحام.[66] بجانب ذلك، ساهم احتكار هذه الجماعات للسلطة في إضعاف الجهاز القضائي، الذي طالته موجة من الاغتيالات؛ خلقت حالة من انعدام الاستقرار؛ قللت من حس العدالة القضائية.[67]

أحد نتائج وآثار الضغط الذي مارسته الجماعات المسلحة تمثل في صياغة قانون العزل السياسي، الذي يعتبر أحد أبرز المحطات المفصلية في سير المرحلة الانتقالية، فهو لا يقتصر على كونه إقصاء لكل من ارتبط بنظام القذافي -حتى الذين انشقوا وساندوا الثورة- بل هو يعزل خبرات سياسية قيمة للدولة، وعند النظر إلى عملية سير هذا القانون، فإنه قد تم الموافقة عليه بعد فرض الكتائب حصارا على المؤتمر الوطني العام، ومعها تم محاولة اغتيال رئيس المجلس للضغط عليه لإقرار القانون، ليتم على إثرها إقرار القانون بغالبية الأصوات.[68]

ومع ذلك، فقد حاولت المجالس التشريعية في ليبيا تطبيق آليات العدالة الانتقالية،

(64) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم.» (2015): 77-81.
(65)Fraihat, Ibrahim. "Unfinished revolutions." Yale University Press, (2016): 24.
(66) ورقاء رحيم، «النزاعات المسلحة وأثرها على تفكك الدولة: ليبيا بعد عام 2011 نموذجًا.» (2021): 245.
(67) عبد الرازق العرادي. «عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة.» مركز الجزيرة للدراسات، (2021): 40.
(68) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم.» (2015): 81.

والتي كانت تهدف لتحقيق مصالحة وطنية بالبلاد، إلا أنها تعثرت في ذلك، وبدلا من توجه المجتمع الليبي نحو بناء السلام، عاد مجددا إلى حالة الاحتراب الأهلي. ولكي نقيّم العدالة الانتقالية في ليبيا وفقًا لآلياتها، سنحاول تقيمها بناءً على ثلاثة جوانب؛ التشريعات، لجان الحقيقة، الإصلاح المؤسسي. أما الإطار الزمني فمن المفترض أن تتعامل العدالة مع إرث الماضي،[69] وبناءً عليه فإن العدالة الانتقالية في الحالة الليبية لابد أن تتعامل مع مرحلتين هما: فترة حكم القذافي، وفترة الحرب الأهلية.

ما يتعلق بالجانب التشريعي، مرت ليبيا خلال الفترة الانتقالية بمجلسين تشريعيين، الجسم الأول كان المجلس الوطني الانتقالي، والذي قاد الثورة على الصعيد السياسي في مرحلة الحرب ومطلع المرحلة الانتقالية، حيث وضع الأساس لمشروع العدالة الانتقالية عبر قانون رقم (17) لسنة 2012، ثم تبعه قانون رقم (38) لسنة 2012 ، بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية. كان توجه المجلس الانتقالي يميل لطرف الثوار، حيث منحهم الحصانة القانونية التي تمثلت بالمادة (4): "لا عقاب على ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير من تصرفات عسكرية أو أمنية أو مدنية قام بها الثوار؛ بهدف إنجاح الثورة أو حمايتها."[70] هذه التشريع يغالط المبادئ التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، فهي تركز بالأساس على الانتهاكات بغض النظر عن مرتكبها أو أسباب ارتكابها.[71] بقي هذا التشريع نقطة سوداء في مسار العدالة، ولم يتغير إلا بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي شهدت فترته تعديلات على تشريعات العدالة الانتقالية، بدايةً عبر قانون رقم (29) لسنة 2013، الذي وسّع مفهوم العدالة الانتقالية، وتحديداً المادة (1) ليشمل انتهاكات ارتكبها الثوار.[72] ومع ذلك، وقع المؤتمر الوطني في نفس الخطأ الذي وقع فيه المجلس الوطني الانتقالي، حين أصدر قانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري، الذي وصف على أنه تطهير سياسي للمنظومة السابقة، وانتقام استهدف الطرف المهزوم، وعزّز من الانقسامات الداخلية بدلاً من التوفيق بينها.[73]

أما لجان تقصي الحقائق، فقد تم تأسيسها وتحديد مهامها عند أول تشريع للعدالة

(69)Nagy, Rosemary. "Transitional justice as global project: Critical reflections." Third World Quarterly 29, no. 2 (2008): 277.

(70) قانون رقم (38) 2012، المادة (4). http://www.log.gov.ly/downloads/add006.pdf

(71)McGrattan, Cillian. "'Order out of chaos': The politics of transitional justice." Politics 29, no. 3 (2009): 165

(72) قانون رقم (29) 2013، المادة (1). https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/public.ldil.dcaf/lois/631-Law%20No.%20(29)%20of%202013_ORG.pdf

(73)Kersten, Mark. "Transitional Justice without a Peaceful Transition - The Case of Post-Gaddafi Libya." Center for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper 38 (2015): 16-17.

الانتقالية، وعند النظر في بنيتها الهيكلية نجدها اقتصرت على القضاة، سواء المتقاعدين أو الحاليين، الأمر الذي انعكس على توجهها فغلب عليها الطابع القضائي.[74] وعند الرجوع للأدبيات نجد أن لجنة تقصي الحقائق هي هيئة غير قضائية، وتضم فئات أوسع على المستوى التخصصي والمجتمعي.[75] في الحالة الليبية غابت عن الهيئة المشاركة المجتمعية، سواء من الضحايا، والمؤسسات المدنية، وتنوع الفئات كالشباب والمرأة، بالإضافة لفقدان الهيئة تعددية المجالات التي بدورها تساهم في دعم العملية.[76] ولم يقتصر قصور هيئة الحقيقة على ذلك، فقد واجهت الهيئة تعثرات في الجانب التنفيذي، حيث لم يتم تفعيلها أو حتى تخصيص مقر عمل لها، حتى صدر تعديل المؤتمر الوطني العام.[77] يمكن القول إن لجنة الحقيقة، والتي تعد أحد أهم ركائز آليات العدالة الانتقالية، لم تحظ بالاهتمام الكافي في الحالة الليبية، حيث تم التعامل معها كإجراء روتيني.

أخيرًا، يتعلق الإصلاح المؤسسي للدولة بأهم مؤسستين تؤثران على سير العدالة الانتقالية، وهما المؤسسة القضائية والمؤسسة الأمنية، اللتان شهدتا منظومات فساد خلال فترة حكم القذافي، والتي من خلالها كان يمارس النظام معظم الانتهاكات. بدايةً مع المؤسسة القضائية الهشة، وبالاستناد إلى تقرير مجموعة الأزمة الدولية نجد أن الجهاز القضائي الليبي ليس محلا للثقة، وذلك يرجع لعاملين مهمين؛ الأول: ضعف قدرة هذا الجهاز على التعامل مع الانتهاكات، والثاني: غياب جهاز الشرطة لتنفيذ الأوامر القضائية، هذان العاملان جعلا القضاء الليبي غير جاهز للقيام بمحاكم عادلة.[78] ومع ذلك، فقد أصرت السلطات الليبية على عدم تدخل المحكمة الجنائية الدولية، وأخذت على عاتقها محاسبة أبرز شخصيتين من النظام السابق، وهما: سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، بدلاً من تسليمهم لها.[79]

في نفس الوقت، بعد انهيار المؤسسة الأمنية الموالية للقذافي، قامت الدولة بملء الفراغ بكتائب الثوار، حيث شهدت المرحلة الانتقالية بوادر إصلاح القطاع الأمني، ولكن بسبب غياب رؤية واضحة أحدثت سياسات الدولة نظام شرطة هجين، تمثل

(74) أسامة السايح، «العدالة الانتقالية في ليبيا: نظرة نقدية قانونية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقه.» المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (2014): 161.

(75)Duthie, Roger. "Toward a development-sensitive approach to transitional justice." The International Journal of Transitional Justice 2, no. 3 (2008): 296.

(76) أسامة السايح، «العدالة الانتقالية في ليبيا: نظرة نقدية قانونية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقه.» (2014): 161.

(77) المرجع السابق، 160.

(78)International Crisis Group. "Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya." (2013): 16-31.

(79) المرجع السابق، 6.

في تحويل كتائب كل منطقة إلى قوات شرطة، الأمر الذي انعكس على عسكرة قطاع الشرطة.[80] واختمت الدولة سياساتها للإصلاح المؤسسي عبر الدفع بقانون العزل السياسي والإداري، والذي كانت الغاية منه تطهير المؤسسات من منظومات الفساد في حقبة القذافي، إلا أن محتوى القانون عكس توجها إقصائيا، دون الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدل، حيث شمل القانون كل من شارك في نظام القذافي؛ ليُقصي بذلك حتى من دعموا الثورة في أيامها الأولى.[81]

الخاتمة:

بناءً على التحليل السابق، فإن حالة الحرمان التي أحدثها القذافي خلال فترة حكمه، من خلال الانتهاكات التي ارتكبها، بالإضافة إلى انتهاكات الأطراف خلال الحرب الأهلية، أوجدت حاجة ملحة لمعالجة تلك الشروخ في المرحلة الانتقالية. وعند النظر إلى تطبيقات العدالة الانتقالية، نجد أنها لم تعكس وجود إرادة حقيقية لمعالجة تلك الانتهاكات، بل كانت بمثابة إجراء روتيني أكثر من كونها عملية بناء سلام. وباختصار يمكن اختزال فشل التجربة في عاملين:

الأول: لم تجد العدالة الظروف المواتية، حيث لم يكن الثوار على استعداد لبناء السلام وهم في ذروة نشوة انتصارهم على القذافي.

الثاني: ضعف مؤسسات الدولة الموروثة من النظام السابق، وعزز هذا الضعف الانقسام السياسي بين التيار العلماني والإسلامي.

وهكذا نحت العدالة الانتقالية إلى كونها عدالة انتقامية، أدخلت المجتمع في دوامة العنف، بدلا من علاج الفجوة التي خلقها القذافي. ولنجاح سير العدالة الانتقالية في ليبيا، يمكننا الاستفادة من التجربة الرواندية التي قدمت تطبيقا مميز لها، ورغم اختلاف سياق الصراع بين الحالتين، إلا أن هناك نقطة تلاقي بينها، وهي أن نوع الانتقال السياسي في الحالتين كان عبر انتصار أحد أطراف الصراع.

إن أبرز ما غاب عن التجربة الليبية هو الإرادة السياسية لتحقيق العدالة، والذي كان واضحا في التخبط التشريعي بين المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، وعند مقارنتها برواندا نجد أن الإرادة السياسية للدولة كانت واضحة في سياساتها لإصلاح العلاقات الاجتماعية، التي تمثلت في المحاكم المجتمعية (جاشاشا)، أو

(80) Wehrey, F. "Libya's policing sector: the dilemmas of hybridity and security pluralism." The Project on Middle East Political Science (POMEPS) Studies, The politics of post-conflict reconstruction (2018): 51.

(81) محمد الزروق، «أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم.» (2015): 20.

مراكز إدارة الخلافات للقرى (الأبونزي).[82] الجانب الثاني المميز في تجربة رواندا هي المشاركة المجتمعية في عملية العدالة الانتقالية، الأمر الذي غاب عن تجربة ليبيا، فبعد الإبادة الجماعية كان لابد من التعامل مع ثقافة الإفلات من العقاب،[83] واتبعت الدولة نهجا جزائيا للعدالة، ولكي تحقق التوازن جعلت المجتمع هو القاضي وليس الدولة المنتصرة. الحالة الليبية افتقرت لأي نوع من المشاركة المجتمعية، حتى في لجنة الحقيقة كان المجتمع غائبا، وتم تسليمها بالكامل إلى القضاء.

بالإضافة إلى ذلك، تلتقي الحالتان في نقطة ضعف مؤسسات الدولة، وتورطها في انتهاكات خلال فترة الصراع وما قبلها، ففي رواندا تم التعامل مع ضعف الجهاز القضائي بطريقة ملهمة، وذلك على مستويين: الأول: على المستوى المحلي، وذلك عن طريق تطبيق المحاكم المجتمعية التي عرفت بالجاشاشا، والتي وصلت إلى 11,000 محكمة مجتمعية بقيادة محلية.[84]

الثاني: على المستوى الدولي، عبر الاستعانة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث ساهم المجتمع الدولي بدور كبير في محاكمة مرتكبي الانتهاكات، عبر التعاون مع لجان الحقيقة المحلية.[85]

في الحالة الليبية لم تقدم أي حلول لضعف المؤسسة القضائية، بل على العكس من ذلك، فقد رفضت تدخل محكمة الجنايات الدولية، وكان من المفترض على الأقل التعاون مع المجتمع الدولي لسد ثغرة الضعف المؤسسي.

أخيرًا، فإن سياسات الدولة لإصلاح قطاع الأمن لم تكن مدروسة، حيث تم التعامل مع الكتائب المنتصرة في الحرب على أنها جاهزة لقيادة المؤسسة الأمنية، حيث تم تسليمها مهام حساسة في أمن الدولة، وأبرزها كان دمجها في جهاز الشرطة. بالإضافة لذلك، قدمت الدولة لتلك الكتائب دعما ماديا ومعنويا، تقديرا منها لدورها في إسقاط النظام،[86] تلك السياسات عززت من تمدد سلطة تلك الجماعات، وفي نفس الوقت خلقت حالة من غياب الرقابة؛ جعلها خارج سيطرة الدولة.[87] وعند العودة للأدبيات نجد أن أحد مفاتيح إصلاح قطاع الأمن يكمن في تطوير آليات الرقابة المدنية الفعالة، حيث أن هناك اتفاقا واسعا على أن حوكمة قطاع الأمن الجيد من منظور مؤسسي، لابد أن

(82)Corry, Brian. “Policy framework for social cohesion.” (2012): 21-22.
(83)Waldorf, Lars. “Transitional justice and DDR: The case of Rwanda.” (2009): 16.
(84) المرجع السابق.
(85)Drumbl, Mark A. “Sclerosis: Retributive justice and the Rwandan genocide.” Punishment & Society 2, no. 3 (2000): 297.
(86) مراد أصلان. «إصلاح قطاع الأمن في ليبيا خطوة رئيسة نحو بناء الدولة.» (2020): 87.
(87) المرجع السابق.

يشمل رقابة مجتمعية وبرلمانية، وضغط من المجتمع المدني، بالإضافة إلى الإطار القانوني.[88] حيث إن عوامل كالشرعية، والمساءلة، والشفافية كانت ستشكل إطارا رقابيا يضبط الانفلات الأمني للجماعات المسلحة في ليبيا.

ختامًا، إن فشل العدالة الانتقالية في ليبيا بعد القذافي، كانت لها آثار عديدة على سير الدولة، ومن أبرزها عودة الصراع المسلح بعد ثلاث سنوات من انتهائه، وفي المقابل، لو نُفذت العدالة الانتقالية بإرادة قوية، وفق ركائزها المعروفة، لكانت ستعزز المصالحة الوطنية في البلاد.

يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة تدعم الفكرة النظرية القائلة: أن الانتصار العسكري لا يمكن أن ينهي حلقة الصراع، فحسم الثوار للحرب ضد نظام القذافي لم ينه حالة التصارع الليبي، بل كانت الفرصة مواتية للقيادة السياسية الجديدة لكسر هذه الحلقة، عبر تطبيق مشروع جاد للعدالة الانتقالية، ومعالجة آثار الصراع المسلح، وتأسيس قاعدة وطنية مشتركة تعزز التماسك الاجتماعي بين الليبيين.

(88)Mobekk, Eirin. Transitional justice and security sector reform: Enabling sustainable peace. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, (2006): 5.

الـــمراجع

أولاً: العربية.

1.أسامة السايح، «العدالة الانتقالية في ليبيا: نظرة نقدية قانونية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقه.» المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (2014).

2- عبد الرازق العرادي. "عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة." مركز الجزيرة للدراسات، (2021).

3-محمد الزروق، "أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم"، عمان، أروقة للدراسات والنشر، (2015).

4-مراد أصلان. "إصلاح قطاع الأمن في ليبيا خطوة رئيسة نحو بناء الدولة" مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا (2020).

5-معمر القذافي، "الكتاب الأخضر"، النشأة الشعبية، (1977).

6-نويل كالهون (مترجم)، "معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية." بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (2014).

7-ورقاء رحيم، "النزاعات المسلحة وأثرها على تفكك الدولة: ليبيا بعد عام 2011 نموذجًا." دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، (2021).

ثانيًا: الإنجليزية.

1-Andrieu, Kora. "Confronting the dictatorial past in Tunisia: human rights and the politics of victimhood in transitional justice discourses since 2011." Human Rights Quarterly (2016): 261-293. https://www.jstor.org/stable/24738052

2-Betts, Alexander. "Should approaches to post-conflict justice and reconciliation be determined globally, nationally or locally?" The European Journal of Development Research 17, no. 4 (2005). https://doi.org/10.1080/09578810500367508

3-Brahimi, Lakhdar. "Making and Keeping the Peace: Reflections on UN Experiences in the Middle East and Afghanistan." In Interventions in Conflict. Palgrave Macmillan, New York, (2016). https://doi.org/10.1057/9781137530820□2

4-Buzan, Barry. »People, states & fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era.« Ecpr Press,)2008(.

5-Capasso, Matteo. "The war and the economy: the gradual destruction of Libya." Review of African Political Economy 47, no. 166 (2020). https://doi.org/10.1080/03056244.2020.1801405

6-Corry, Brian. "Policy framework for social cohesion." (2012). https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/9646/Policies%20for%20Social%20Cohesion.pdf?sequence=1

7-Drumbl, Mark A. "Sclerosis: Retributive justice and the Rwandan genocide." Punishment & Society 2, no. 3 (2000): 287-307. https://doi.org/10.1177/14624740022228015

8-Duthie, Roger. "Toward a development-sensitive approach to transitional justice." The International Journal of Transitional Justice 2, no. 3 (2008): 292-309. https://doi.org/10.1093/ijtj/ijn029

9-Fischer, Martina. "Transitional justice and reconciliation: Theory and practice." (2011).

9-Fraihat, Ibrahim. "Unfinished revolutions." Yale University Press, (2016).

10-Gaparayi, Idi Tuzinde. "Justice and social reconstruction in the aftermath of genocide in Rwanda: An evaluation of the possible role of the gacaca tribunals." PhD diss., University of Pretoria (South Africa), 2000.

11-Gready, Paul. "The era of transitional justice: The aftermath of the truth and reconciliation commission in South Africa and beyond." Routledge, (2010).

12-Gross, Aeyal M. "The constitution, reconciliation, and transitional justice: lessons from South Africa and Israel." Stan. J. Int'l L. 40 (2004).

13-Gurr, T.R. "Why Men Rebel." Routledge, (2011). https://doi.org/10.4324/9781315631073

14-Hweio, Haala. "Tribes in Libya: From social organization to political power." African Conflict and Peacebuilding Review 2, no. 1 (2012): 111-121. https://doi.org/10.2979/africonfpeacrevi.2.1.111

15-International Crisis Group. "Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya." (2013).

16-Kersten, Mark. "Transitional Justice without a Peaceful Transition – The Case of Post-Gaddafi Libya." Center for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper 38 (2015): 1-30.

17-Korpi, Walter. "Conflict, power and relative deprivation." American Political Science Review 68, no. 4 (1974): 1569-1578. https://doi.org/10.2307/1959942

18-Laessing, Ulf. "Understanding Libya Since Gaddafi." Oxford University Press, (2020).

19-Lambourne, Wendy. "Transitional justice and peacebuilding after mass violence." International journal of transitional justice 3, no. 1 (2009): 28-48. https://doi.org/10.1093/ijtj/ijn037

20-Lederach, John Paul. "Sustainable reconciliation in divided societies." Washington, DC: USIP (1997).

21-Licklider, Roy. "The consequences of negotiated settlements in civil wars, 1945–1993." American Political science review 89, no. 3 (1995): p. 681-690. https://doi.org/10.2307/2082982

22-McGrattan, Cillian. "'Order out of chaos': The politics of transitional justice." Politics 29, no. 3 (2009): 164-172. https://doi.org/10.1111/j.1467-9256.2009.01352.x

23-Migdal, Joel S. "State in society: Studying how states and societies transform and constitute one another." Cambridge University Press, (2001).

24-Mobekk, Eirin. "Transitional justice and security sector reform: Enabling sustainable peace." Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, (2006).

25-Nagy, Rosemary. "Transitional justice as global project: Critical reflections." Third World Quarterly 29, no. 2 (2008): 275-289. https://doi.org/10.1080/01436590701806848

26-Nesvold, Betty A., H. D. Graham, and T. Gurr. "Social change and political violence: cross-national patterns." Violence in America (Historical and Comparative Perspectives), Signet Book, New York (1969).

27-Oduro, Franklin. "Transitional Justice in the Aftermath of Transition to Democracy: The Experience of Ghana's National Reconciliation Commission." (2007).

28-Olsen, Tricia D., Leigh A. Payne, and Andrew G. Reiter. "Transitional justice in the world, 1970-2007: Insights from a new dataset." Journal of Peace Research 47, no. 6 (2010): 803-809. https://doi.org/10.1177/0022343310382205

29-Pargeter, Alison. "Libya: The rise and fall of Qaddafi." Yale University Press. (2012).

30-Robert L. Rothstein, "Fragile Peace and its Aftermath" in After the Peace: Resistance and Reconciliation. Boulder, Colorado: Lynne Rienner, (1999).

31-Simons, Geoff L. "Libya and the West: from independence to Lockerbie." IB Tauris, (2003).

32-Trauthig, Inga Kristina. "Gaining Legitimacy in Post-Qaddafi Libya: Analysing Attempts of the Muslim Brotherhood." Societies 9, no. 3 (2019). https://doi.org/10.3390/soc9030065

33-Van Doorn, Wim. "Greed 'and Grievance 'as Motivations for Civil War: The Libyan Case." (2013).

34-Waldorf, Lars. "Transitional justice and DDR: The case of Rwanda." International Center for Transitional Justice (2009).

35-Walker, Iain, and Thomas F. Pettigrew. "Relative deprivation theory: An overview and conceptual critique." British Journal of Social Psychology 23, no. 4 (1984): 301-310. https://doi.

org/10.1111/j.2044-8309.1984.tb00645.x

36-Warshel, Yael. "Political alienation in Libya: assessing citizens' political attitude and behaviour." (2012): 734-737. https://doi.org/10.1080/13629387.2012.692198

37-Wehrey, F. "Libya's policing sector: the dilemmas of hybridity and security pluralism." The Project on Middle East Political Science (POMEPS) Studies, The politics of post-conflict reconstruction (2018).

38-Wegener, Bernd. "Relative deprivation and social mobility: Structural constraints on distributive justice judgments." European Sociological Review 7, no. 1 (1991): 3-18. https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.esr.a036575

ثالثًا: الإلكترونية.

1. الأمين العام، «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع.» مجلس الأمن، (٢٠٠٤). https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/395/27/PDF/N0439527.pdf?OpenElement

2. قانون رقم (38) 2012، المادة (4). http://www.log.gov.ly/downloads/add006.pdf

3. قانون رقم (29) 2013، المادة (1). https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/public.ldil.dcaf/lois/631-Law%20No.%20(29)%20of%202013□ORG.pdf

2. مجلس الأمن. "قرار 1973." الأمم المتحدة. (2011): https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution□1973□cle054529.pdf

3. World Bank data, "GDP growth annual % Libya." (Last update 2020): https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.

تحولات الإسلاميين في ليبيا
ما بعد ثورة الـ17 من فبراير عام 2011

قسم السياسة المحلية والعلاقات الدولية

مقدمة:

يعد ملف الإسلاميين من أشد الملفات تعقيدا في الحالة السياسية الليبية، فهو ملف قديم متجدد مع كل فرصة سياسية وحالة تحول ، ومع ذلك فإن أوضاع الحالة الإسلامية ما بعد ثورة السابع عشر من فبراير لم تدرس بدرجة كافية ، خاصة من حيث المعطيات المؤثرة التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل المشهد الإسلامي في ليبيا في صورته النهائية الحالية.

كما أن الدراسة المتجردة للإسلاميين في ليبيا، ودورهم السياسي، وتأثرهم وتعاطيهم مع الحالة السياسية والاجتماعية في البلاد؛ أمر لم يلاحظ بعد، إذ أن لغة الاستقطاب السياسي والخصومة الفكرية والحزبية، هي الغالبة في التعاطي مع ملف الإسلاميين، ما حرم الباحثين والقراء من الوصول إلى نتائج موضوعية، دلت عليها الدراسة الجادة البعيدة عن الانحياز.

سنسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق القراءة المتوازنة للتحولات التي طرأت على الإسلاميين في ليبيا خلال العقد المنصرم، آخذين في الاعتبار الظروف السياسية والمناخ الإقليمي، والتحولات الميدانية في المشهد السياسي، والتغيرات في البنى التنظيمية للإسلاميين، ومدى ملاءمتها للواقع، كما سنناقش حالة التشظي التي وصلت إليها الحالة الإسلامية في ليبيا، وعن سؤال المشروع والبرنامج السياسي.

ولقلة المراجع العلمية والصحفية الرصينة، فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على المصادر الميدانية المباشرة، والشهادات وما تم معاصرته من أحداث، آخذين في الاعتبار الطرق الأكاديمية المعتبرة في التثبت من الروايات، والحرص على المصداقية، والبعد عن المبالغات والانطباعات.

الحالة الإسلامية عقب ثورة السابع عشر من فبراير

قامت الثورة الليبية عام 2011 كجزء رئيسي من حراك الشعوب العربية للمطالبة بالتغيير، بعد عقود من الطغيان والعسف وامتهان الكرامة، وكان الحراك في ليبيا شديد التعقيد مقارنة بالجارتين تونس ومصر، إذ انقلب الحراك بشكل سريع من

حراك مدني سلمي إلى حراك مسلح بفعل النظام، الذي انتهج القمع سبيلا لإخماد الثورة، كما طرأ على المشهد طارئ آخر، آلا وهو تدخل قوات حلف شمال الأطلسي؛ ليضيف للمشهد تعقيدا آخر، ألقى بضلاله على البلاد فترة من الزمن.

في ظل هذه المعطيات جاءت الثورة بينما الإسلاميون قد توصلوا إلى خلاصات مختلفة، ومواقف متعددة تجاه النظام، الذي كان في عداء شديد مع الحالة الإسلامية والحركية لأكثر من أربعة عقود. في نهاية العقد الأول من الألفية الثانية، خلص الإسلاميون إلى عدة مقاربات مع النظام، نتيجة للإنهاك السياسي في بعض الأحيان، وللقناعات المستندة إلى فكرة الواقعية، واستغلال الفرص في أحيان أخرى. كما تراجعت بشكل ملحوظ خيارات المعارضة الجذرية في المواجهة مع النظام، مقارنة بنهاية الثمانينيات والتسعينيات، وإن ظهرت فلم تكن حالة عامة.

أولا: مقاربة الإصلاح وسيف الإسلام:

ما إن أعلن سيف الإسلام القذافي عام 2005 عن نقده للسياسات التي انتهجها النظام الجماهيري، واصفا الوضع بالكارثي؛ بسبب غياب المؤسسات وضعف القوانين؛ حتى تلقى طيف واسع من الإسلاميين -بحسن نية- خطاب نجل العقيد الذي جاء استجابة للظروف الدولية والإقليمية، التي كادت تعصف بالنظام، خاصة بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاط نظام البعث.

لقد تعامل الطيف الأوسع من الإسلاميين بحسن نية مع النظام، خصوصا بعد إطلاق سراح الكثير من سجناء الرأي من الإخوان المسلمين وغيرهم عام 2002 و2006، وتدشين مشروع حوار النظام مع الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، بإشراف رموز شرعية ممثلة عن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين؛ كالشيخ القرضاوي، وسلمان العودة، وبإشراف الدكتور علي الصلابي.[1]

سعى النظام من خلال هذه الإجراءات إلى تهدئة غضب الإسلاميين، والتخفيف من المشكلة الأمنية الناجمة عن استياء الشباب الإسلامي، الذي كان يلعب دورا رئيسيا في نشوب الأحداث الأمنية المقلقة للنظام ومنظومته الأمنية، التي يستمد منها شرعيته. منذ عام 1986. برز الشباب الإسلامي في مواجهة النظام عبر استهداف رموزه الأمنية، والاشتباك المباشر مع أفراد القوات الأمنية والعسكرية. ورغم أن هذه العمليات كانت تُقمع بسرعة، إلا أنها تركت أثرا كبيرا على صورة الأمن والنظام العام، خصوصا أن

(1) دراسات تصحيحية في مفاهيم الحسبة والحكم على الناس. مجموعة من المؤلفين. دار المعرفة للنشر والتوزيع 2010.

هذه المواجهات كانت تؤدي إلى تصعيد التوتر مع النظام بمبررات وأشكال مختلفة، حتى تطورت الأمور بشكل ملحوظ لتصل إلى محاولات اغتيال القذافي عدة مرات، على يد الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.

سلك النظام بجدية نهج أسلوب الاستيعاب الحذر للإسلاميين بعد عام 2005 ، إذ أن فكرة التنظيمات والجمعيات كانت بالنسبة له خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه، حيث استضاف ورموز الصحوة الإسلامية؛ كسلمان العودة، وعائض القرني، ومحمد الحسن الددو وغيرهم، كما اكتسب نشاط الإسلاميين غير المنظم حيوية عبر عدة مسارات منها: دورات التنمية البشرية، والإرشاد الأسري والتربوي، والعمل الخيري ، وهو ما جعل الحالة الإسلامية العامة تلتقط أنفاسها، خصوصا مع ترهل الأجهزة الأمنية للنظام، بعد حالة التحفز والعداء التي كانت عليها هذه الأجهزة تجاه الإسلاميين والمتدينين عموما.

ثانيا مقاربة المعارضة ورفض التعامل مع النظام:

كانت مقاربة عدم التعامل مع النظام، والاستمرار في خط المعارضة الجذرية والمطالبة برحيل النظام، هي المقاربة الأقل قبولا عند الإسلاميين داخل البلاد وخارجها، ولكنها كانت حالة موجودة بشكل واضح لا تخطئها العين، فقد رفض عدد كبير من الإسلاميين في المهجر العودة إلى البلاد كحالة من حالة الرفض، والحذر من النظام، ورفض آخرون في السجن التعامل مع ملف حوار النظام بحسن نية، ما كلفهم البقاء في السجن حتى قيام الثورة، وإن لم تكن هذه الحالة هي السائدة في استجابة الإسلاميين لإصلاحات النظام، فالنظام قد ترك مساحة واسعة للحوار، و أبدى مرونة لا بأس بها لإنجاز تسوية أمنية مع الإسلاميين، دون غيرهم من المعارضين، باعتبارهم الحالة الأكثر شعبية والتصاقا بالمجتمع حسب تقييم النظام، بالمقارنة بغيرهم من فصائل المعارضة، التي انقطعت علاقتها بالشارع بسبب طول أمد الهجرة، دون حدوث أي انفراجة تذكر؛ ما تسبب في تفشي حالة إحباط في صفوف المعارضة السياسية للنظام، وهو ما مهد الوضع بشكل أو بآخر لقبول حراك سيف الإسلام.

الإسلاميون لحظة الثورة:

كانت لحظة اندلاع الثورة عام 2011 لحظة فارقة في تاريخ ليبيا المعاصر ، فاجأت النظام والمعارضة على حد سواء، حيث كانت الحالة الإسلامية غير منظمة بفعل النظام الذي سعى جاهدا لمنعها، كما أن الارتباط التنظيمي بين الإسلاميين قد

ضعف بشكل كبير، بسبب الحذر الأمني والحرص التنظيمي.

وعند الحديث عن التنظيمات الإسلامية خلال قيام الثورة، نتناول بشكل واضح الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، بالإضافة إلى التجمع الإسلامي بدرجة أقل. ومع ذلك، كان هناك تيار واسع من الإسلاميين غير المؤطرين حاضراً بقوة في حالة الثورة وما قبلها. يصعب توصيف أو تصنيف هذا التيار، ولكن يمكن القول إن إطاره العام سلفي، ومنهجه الحركي أقرب إلى الجهادي، وقد شكل هذا التيار حالة عامة بين الشباب، نتيجة للتأثير الذي خلفه غزو الأمريكيين لأفغانستان والعراق.

لم يكن الإسلاميون لحظة الثورة في حالة تنظيمية مناسبة، إلا أن الاستجابة للثورة والتعاطي معها كان سريعا، فلم تكن مسألة الانخراط في الثورة محل نقاش داخلي، أو مسألة يقع الخلاف حولها. برز الإسلاميون بشكل ملحوظ في أعمال الإغاثة والعمليات العسكرية، رغم أن تأثيرهم السياسي كان محدودًا خلال فترة الثورة، كان هذا الانسحاب الاختياري ناتجًا عن خشيتهم من إلحاق الضرر بالحراك الثوري، الذي كان يحظى برعاية ودعم الأمم المتحدة، من خلال قوات التحالف الدولية.

الظروف الإقليمية ما بعد الـ 2011:

لأن الدراسة تتركز على التحولات الطارئة على الإسلاميين ما بعد الثورة، فإن توثيق حالة النشاط والمساهمة فترة الثورة ليست محل هذه الدراسة بشكل مباشر، ولكن من المهم الإشارة إلى الظروف الإقليمية التي تأثر بها الوضع في البلاد، وبالتالي أثرت بشكل مباشر على الحالة لإسلامية.

عُرف العام 2012 بعام صعود الإسلاميين في دول الربيع العربي، سواء في مصر وتونس، أو المغرب، أو حتى في الخليج الذي استفاد إسلاميوه من فاعلية وحيوية الربيع العربي، ففي مصر اكتسح الإسلاميون انتخابات مجلس النواب بنسبة تجاوزت الـ 70 %، كما وصلت حركة النهضة للحكم بعد فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي التونسي، ووصل حزب العدالة والتنمية في المغرب للحكم بعد فوزه في أول انتخابات بعد الحراك المغربي، الذي أدى للتعديلات الدستورية المؤسسة لحياة سياسية جديدة في البلاد.

راقبت النخبة السياسية الليبية بتحفظ هذا الصعود المتسارع للإسلامين؛ والأهم من ذلك تأسيس الجماعات الإسلامية الفاعلة أحزابا سياسية مدنية، تستعد للدخول إلى حلبة المنافسة السياسية، عبر العملية الانتخابية والنظام الديمقراطي.

ما دعا بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي إلى ما أسموه تأمين الانتخابات

من اكتساح الإسلاميين؛ ما دفعهم لصياغة قانون لا يُمكّن الفائز في نظام القوائم الانتخابية من الحكم، بل يجعل أغلبية المقاعد للمقاعد الفردية عوضا عن الكتل السياسية.[2]

تشكلات الإسلاميين:

كان الحالة العامة التي تملأ الفضاء الإسلامي على صعيد التنظيمات الرئيسية، حالة يغمرها التفاؤل فيما يتعلق بقيام دولة القانون والمؤسسات، وهو ما أثّر بشكل كبير في التعاطي الإسلامي مع حالة ما بعد الثورة، إذ كان التحول من الخطاب الدعوي المباشر الداعي لقيام الدين والنظام الإسلامي، إلى خطاب آخر وإن كان لا يتناقض مع الخاطب السابق ظاهريا، إلا أنه ينتمي لعالم آخر ومنظومة فكرية أخرى، ألا وهو الخطاب المدني والديمقراطي، الداعي لفكرة التعددية السياسية، واستيعاب كافة الأطراف السياسية، والالتزام بصندوق الاقتراع كإطار مرجعي يحدد الأهلية والاستحقاق للحكم.

قُبيل الانتخابات بسنة طرح الدكتور علي الصلابي فكرة جمع الإسلاميين، ومن يمكن أن يتوافق معهم في حزب سياسي واحد تحت مسمى التجمع الوطني، وخاض الصلابي حوارات جادة مع الجماعة الإسلامية والإخوان، بحكم العلاقة التاريخية بالطرفين، إلا أنه لم يوفق في جمع الطرفين في مشروع سياسي واحد لعدة أسباب، أبرزها خشية هيمنة طرف على طرف آخر، وإن كانت الحجج المطروحة لا توحي بذلك.[3]

تعرضت الجماعة الإسلامية لحالة انشطار تنظيمي مبكر؛ بسبب خلافات داخلية أدت إلى انقسام أفرادها بين حزبين سياسيين، وإلى الآن من غير الواضح أسباب هذا الخلاف، ولكن الثابت أن المجموعة الأكبر لم تمض مع أمير الجماعة السابق عبدالحكيم بالحاج، المعروف بـ عبدالله الصادق، ومضت مجموعة أخرى مع حزب الأمة الوسط، الذي كانت خياراته السياسية أكثر محافظة والتصاقا بالخطاب والمظهر الإسلامي، عكس حزب الوطن الذي حاول الظهور بشكل أكثر انفتاحا وحداثة، وبدا ذلك في دفعهم لترشيح امرأة غير محجبة، على رأس قائمتهم الانتخابية في مدينة بنغازي.

بالنسبة للإخوان المسلمين، فقد بدأوا في تأسيس حزب سياسي بالشراكة مع مستقلين، يرشحهم أعضاء الجماعة للمشاركة في هذا المشروع. وعلى الرغم من اعتبار الجماعة أن الحزب يعبر عن طموحاتها السياسية، إلا أنه يُعتبر في الوقت نفسه كيانا اعتباريا

(2) تعديلات قانون الانتخابات الليبي. الجزيرة. يناير 2011.
(3) الصلابي: «أدعو التيارات الإسلامية في ليبيا للانضمام إلى تجمع وطني تمهيدا للانتخابات» سويس إنفو. يونيو 2011.

مستقلاً من الناحية المالية، ومنفصلا تنظيميا بشكل قاطع عن الجماعة.[4]
واصلت الجماعة حشد طاقاتها ومواردها وعلاقاتها الداخلية والخارجية لدعم الحزب في الانتخابات؛ بهدف تحقيق أكبر عدد ممكن من المقاعد في انتخابات المؤتمر الوطني. ورغم أن نتائج الانتخابات لم تكن سيئة بشكل عام، إلا أنها أصابت الحزب وكوادره بالإحباط؛ مما أدى إلى موجة طفيفة من التراجع والانسحاب من قبل المستقلين، الذين كانوا يأملون في الحصول على دور أكبر، فيما لو حقق حزب العدالة والبناء النجاح الذي حققته الأحزاب الإسلامية الأخرى في المنطقة.

تيار آخر من الإسلاميين غير المشاركين في العملية السياسية كانوا في طور التشكل، خصوصا مع قانون إنشاء دار الإفتاء برئاسة الشيخ الصادق الغرياني، والذي كان له ولفتاويه دور مفصلي في انتفاضة طرابلس وخروجها على النظام أول الثورة، وقد كان للشيخ الصادق أيضا فتوى شهيرة قبل ساعات الصمت الانتخابي بحرمة التصويت لمن يبشر بالعلمانية، ويسعى لإقامة نظام علماني في البلاد، حيث وجه جموع الناخبين لوجوب التصويت للأحزاب الإسلامية.[5]

كان للمفتي خيرات سياسية واضحة، لم يلبث حتى تكون من حوله تيار عريض ذو ميول وتوجهات سياسية بعينها، يمكن أن يطلق عليه وصف التيار السياسي بمعناه العام دون مواربة، بغض النظر عن مدى تأثيره السياسي وتجذره الاجتماعي، إلا أن أنه تيار سياسي معبر عن حالة سياسية بعينها.

أكد الشيخ الصادق من خلال فتاويه ومنشورات دار الإفتاء، على جواز الانتخابات والمشاركة السياسية، في محاولة لإقناع شريحة كبيرة من الشباب الإسلامي الرافض للعملية الديمقراطية دون تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل واضح. وهكذا بدا موقف الشيخ الصادق، والتيار الذي يمثله إيجابيًا تجاه الديمقراطية والانتخابات، لا يقل إيجابية عن موقف الإسلاميين الآخرين، الذين أسسوا أحزابًا سياسية وشاركوا في الانتخابات.

الفرصة السياسية:

على الرغم من نتائج انتخابات 2012، التي شهدت تراجعًا كبيرًا للإسلاميين مقارنة بغيرهم من دول الربيع العربي، إلا أن تلك اللحظة السياسية كانت كافية

(4) حزب سياسي ومراقب عام لإخوان ليبيا. الجزيرة. نوفمبر 2011.
(5) مقابلة للمفتي الصادق الغرياني على قناة الجزيرة 12.11. 2012.

لتحقيق تقدم ملحوظ، فقد كانت هذه هي المرة الأولى، التي يشارك فيها الإسلاميون في الحكم منذ استقلال البلاد، حيث تولى محمد المقريف، المعارض الأول لنظام القذافي، رئاسة المؤتمر الوطني العام. وحققت كتلة حزب العدالة والبناء 37 مقعدًا من أصل 200، أي أقل بقليل من ربع المقاعد. كما شهدت انتخابات المقاعد الفردية تقدمًا لافتًا للأفراد المحسوبين على الحالة الإسلامية، الذين انتظموا لاحقًا في كتلة أطلقوا عليها اسم «الوفاء لدماء الشهداء».

بعد فشل محمود جبريل في الحصول على غالبية الأصوات لتشكيل الحكومة، وفشل مصطفى أبو شاقور أيضًا في نيل ثقة المؤتمر الوطني العام، اتفق حزب العدالة والبناء، وتحالف القوى الوطنية على تشكيل حكومة ائتلافية. رغم وجود خلاف حول الشخصية المناسبة، إلا أن الفكرة لاقت قبولًا واسعًا، وتم حسمها عبر التصويت لاختيار رئيس الحكومة بين وزير التخطيط الأسبق محمد الحراري، والمعارض والناشط الحقوقي علي زيدان، الذي فاز بفارق طفيف على منافسه.

شارك حزب العدالة والبناء بخمسة وزراء في حكومة علي زيدان - نائب رئيس الحكومة، وزير الكهرباء، وزير الإسكان، وزير النفط والغاز، وزير الاقتصاد، وزير الشباب والرياضة-كما استطاعت كتلة العدالة والبناء عبر التوافق مع كتلة التحالف الوصول لمقاربات لتقاسم المناصب السيادية، فحظي الحزب بمنصب محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز المخابرات العامة.

بالنظر إلى المناصب التي شغلها حزب العدالة والبناء، نجد أنه حصل على فرص ومواقع لم ينلها غيره من الإسلاميين في دول الربيع العربي، بل لم يكن يتوقع أحد أن يتولى الإسلاميون مناصب بهذه الحساسية في يوم من الأيام.
ومع ذلك، لم تكن فاعلية هذه المناصب وأصحابها على المستوى المطلوب، إذ عجز الإسلاميون عن تحويل هذه المسؤوليات إلى إنجازات عملية، تعكس إيمانهم بضرورة التغيير والإصلاح. استمرت المؤسسات كما هي دون تغيير يذكر، باستثناء تعيين شخصيات جديدة في المناصب؛ مما أدى إلى ارتباك في العمل اليومي.
واجه هؤلاء المسؤولون مقاومة من الكوادر الإدارية في الدولة، حيث اعتُبروا دخلاء على المؤسسات التي تولوا إدارتها، لعدم وجود علاقات قوية لهم مع المستويات الإدارية الدنيا. هذا الأمر أثر على قدرتهم على تقييم المؤسسات، ومعرفة قدرات كوادرها، كما أن توليهم المناصب جاء في ظل تدهور مؤسسات الدولة، وهروب العديد من المسؤولين بسبب ارتباطهم بالنظام السابق؛ مما شكل عائقًا أمام استمرارية العمل. ومع ذلك،

فقد كانت هذه الظروف فرصة سياسية لإعادة البناء على أسس جديدة، تعبر عن المرحلة التي تلت عام 2011.

2013 وتبدل الظروف الإقليمية:

كان عام 2013 مليئًا بالتحديات للإسلاميين، الذين واجهوا حملة إعلامية شرسة مرتبطة بحملة إقليمية معارضة، تخشى من وجودهم السياسي وتسعى لإسقاطهم. كانت الحملات السياسية والإعلامية في ليبيا تعكس بشكل مباشر ما يحدث في مصر وتونس، حيث كانت تشترك في الأسلوب واللغة، حيث طغت الاتهامات ولغة التحريض على هذه الحملات، لكنها اقترنت في ليبيا بأعمال عنف ملحوظة، مثل: اقتحام مقر المؤتمر الوطني العام عدة مرات، بالإضافة إلى إغلاق الموانئ النفطية، وتعطيل تصدير النفط، كما شهدت مدينة بنغازي أحداثا أمنية مرتبطة بتحريض إعلامي مباشر، مما زاد من حدة التوتر السياسي في البلاد وعزز حالة الاستقطاب.

كان الانقلاب الذي أقدم عليه الجيش المصري في يونيو 2013 له تأثير كبير على المشهد السياسي في ليبيا. فمنذ اليوم التالي للانقلاب، بدأت عمليات اغتيال لضباط وعسكريين في مدينة بنغازي، واستمرت هذه الحملة عدة أشهر. بلغ عدد الضحايا حوالي 300 شخص، شمل ذلك ضباطا، وضباط صف، ومتقاعدين، بالإضافة إلى عناصر من الأمن الداخلي، وإعلاميين، وصحفيين، ومحامين.

تزامنًا مع الانقلاب في مصر، نشطت قوى مناهضة للإسلاميين وللواقع السياسي بعد الثورة، ودشنت حملة لإسقاط المؤتمر الوطني العام تحت عنوان «لا للتمديد». ورغم أن مظاهرات هذه المجموعات كانت محدودة من حيث الحشد، إلا أن الظروف الإقليمية أثرت بشكل كبير على ردود الفعل تجاه أي حراك معارض.

أصيب أعضاء المؤتمر الوطني العام بحالة من التوجس، دفعتهم إلى المضي قدما نحو إجراء انتخابات، وانتقال السلطة من المؤتمر الوطني العام إلى مجلس نواب منتخب، كما كان موقف الإسلاميين، خاصة حزب العدالة والبناء، الأكثر استعجالًا لإنهاء مرحلة المؤتمر الوطني العام، فقد اعتبروا أن التعاطي مع لجنة فبراير، التي شكلها المؤتمر كمبادرة استشارية لتقديم خارطة طريق، يعكس تقييما للوضع، الذي وصل إلى طريق مسدود، وهو تقييم تأثر إلى حد كبير بالحملات الإعلامية والظروف الإقليمية.[6]

حملة حفتر العسكرية عام 2014:

في عام 2014، أطلق حفتر حملته العسكرية في مايو، بعد إعلانه تجميد عمل المؤتمر

(6) العدالة والبناء يرحب بمقترح لجنة فبراير. بوابة الوسط. مارس 2014.

الوطني العام والحكومة، لم يُؤخذ إعلان حفتر على محمل الجد حتى بدأت عملياته العسكرية في بنغازي. كان خصمه الرئيسي في هذه المعركة هم الإسلاميون بمختلف فئاتهم، حيث وصفهم بالإرهابيين الذين يجب القضاء عليهم.

حاول حفتر وضع الإسلاميين في سلة واحدة، ووصمهم جميعا بالتطرف والإرهاب، حيث حملهم مسؤولية عمليات الاغتيال، وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد. هذه الدعاية لاقت رواجا كبيرا ودعما واسعا من شريحة لا يستهان بها من الناس.

تزامنت الحملة العسكرية لحفتر مع انتخابات مجلس النواب، التي شهدت هزيمة كبيرة للإسلاميين، حيث لم يتمكنوا مجتمعين من الحصول على أكثر من عشر مقاعد من أصل مئتي مقعد؛ مما يعني أن تمثيلهم في المجلس لم يتجاوز ٪□. وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل، أبرزها الظروف الإقليمية، والحملة الإعلامية، والاستقطاب الذي أحدثته حرب حفتر، بالإضافة إلى قانون الانتخابات، الذي اعتمد نظام التمثيل الفردي بالصوت الواحد غير المتحول، بدلًا من نظام القوائم الانتخابية.

على خلفية هذه النتائج، لجأ أعضاء من المؤتمر الوطني العام ونشطاء وقانونيون للطعن في خارطة الطريق، التي تضمنت مرحلة انتخاب مجلس النواب، وقد قضت المحكمة العليا ببطلان خارطة طريق لجنة فبراير، بما في ذلك انتخابات مجلس النواب، واعتبرت ذلك منعدمًا من الناحية الدستورية.[7]

شكل حكم المحكمة حافزا مهما لاستعادة الإسلاميين لزمام الأمور، حيث أعيد إحياء المؤتمر الوطني العام، الذي عقد أولى جلساته بعد الحكم، واستأنف نشاطه ليصبح طرفا نشطا في الساحة السياسية. كما لعب دورا قويا في مقاومة حملة حفتر، ودعم مجلس شورى الثوار في بنغازي وقوات فجر ليبيا في المنطقة الغربية، التي نجحت في إخراج قوات الزنتان من العاصمة طرابلس عام 2014.

التعاطي مع البعثة الأممية وحوار الصخيرات:

بعد إصدار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا قرارها بانعدام مجلس النواب من الناحية القانونية، تدخلت البعثة الأممية في مشروع الوساطة بين الأطراف المتصارعة، معتبرة أن الخلاف الليبي هو خلاف سياسي لا علاقة له بالقانون، وأشار رئيس البعثة الأممية آنذاك، برناردينو ليون، إلى أن حكم المحكمة الدستورية لم يكن واضحا له وللبعثة، وأنه بحاجة إلى دراسة.

دعا المبعوث الأممي المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب إلى تلبية دعوة البعثة للحوار؛ بهدف إنجاز اتفاق سياسي، وتحقيق وحدة مؤسسات الدولة، التي تعرّضت

(7) قضية الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61ق ، يونيو 2014.

للانقسام، حيث أثر هذا الانقسام بشكل كبير على المؤسسات المالية والإدارية، مثل: المصرف المركزي، وديوان المحاسبة، والمؤسسة الوطنية للنفط؛ مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، وارتفاع مستوى التضخم في السوق. حاول المصرف المركزي في المنطقة الشرقية معالجة الوضع من خلال طباعة العملة، الأمر الذي زاد الطين بلة؛ فانهارت العملة الليبية مقابل الدولار. هذا الوضع المتدهور أسهم في قبول التفاوض بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب.

شارك الإسلاميون في الحوار بتمثيل معقول عبر أعضاء من المؤتمر الوطني العام، وأحزاب سياسية ومستقلين. ومع ذلك، كانت حالة الإسلاميين أثناء الحوار متأثرة بالظروف السياسية، حيث حرصوا على عدم الظهور كمُعطِّلين للمشهد. بالغت قيادات حزب العدالة والبناء في الاحتفاء بالحوار؛ مما أثار حفيظة قواعد الحزب والناشطين في حراك الساحات، الذين اعتبروا ذلك تفريطا في دماء الشهداء، خصوصا في ظل اشتداد المعارك في بنغازي، بين مجلس شورى ثوار بنغازي وقوات حفتر. كانت ردة فعل قيادات حزب العدالة والبناء، على الانتقادات التي وصلت إلى حد الاتهام، إلى مفاصلة مجاميع الإسلاميين المختلفة، وعلى رأسها تيار دار الإفتاء الذي يمثله الشيخ الصادق الغرياني.

الجدير بالذكر، أن الشيخ الغرياني كان من أبرز المؤيدين لحكومة الإنقاذ، ورئيس المؤتمر الوطني العام نوري بوسهمين. وقد أدى اتفاق الصخيرات إلى إنهاء هذه الحكومة وانسحاب بوسهمين من المشهد السياسي، خصوصا بعد تغيير اسم المؤتمر الوطني العام إلى المجلس الأعلى للدولة، وحصر الصلاحيات التشريعية والرقابية، في مجلس النواب. وإن كانت الاتفاق السياسي قد نص على مشاركة المجلس الأعلى للدولة في بعض القرارات السيادية والتعيينات للمناصب، بالإضافة إلى تزكية المرشحين لرئاسة الوزراء.[8]

نتائج اتفاق الصخيرات:

أحد أبرز نتائج اتفاق الصخيرات انحسار حضور الإسلاميين في المشهد السياسي، حيث وصل وضع الكثير منهم في العاصمة طرابلس إلى الملاحقة الأمنية. فقد نتج عن الترتيبات الأمنية التي أقرتها البعثة الأممية ومسؤول الأمن فيها، تغييرٌ في خارطة القوى في طرابلس، لتفقد الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة سيطرتها على المراكز الحساسة، حيث كان أحد أبرز قياداتها « خالد الشريف» يشغل منصب وكيل وزارة الدفاع، وآمر الشرطة القضائية، والسجن المركزي. جاء ذلك نتيجة لما عُرف

(8) الاتفاق السياسي الليبي، الذي يعرف باتفاق الصخيرات ديسمبر 2015.

باشتباكات الغابة، التي كانت مرحلة محورية في تحول هذا الفصيل من حالة القوة والسلطة إلى مربع الملاحقة الأمنية والهجرة.

تزامن اتفاق الصخيرات مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة فايز السراج، دون آلية واضحة لاختياره، كان السراج شديد التحفظ والتوجس من الإسلاميين وما يمثلونه من أفكار؛ مما جعل فترة حكمه تشهد تراجعًا في الحضور السياسي للإسلاميين مقارنة بالسنوات السابقة، كما حاول السراج في الوقت نفسه، قبل الهجوم المسلح على طرابلس استيعاب حفتر وقواته، لكن جهود السراج في هذا الاتجاه باءت بالفشل؛ بسبب رفض حفتر التعامل مع الحكومة.

من جهة أخرى، شهدت الحالة الإسلامية الداخلية انشطارات وتشكلات جديدة؛ نتيجة لاختلاف التصورات والتقديرات والخلافات الداخلية، التي عصفت بجماعة الإخوان المسلمين بعد عام 2016؛ أدى ذلك إلى ظهور مشروع جديد أطلق عليه «التغيير»، الذي سعى لإنشاء إطار جديد للجماعة بعيدًا عن صورتها التقليدية، التي تأثرت سلبا بفعل الحملات الإعلامية، والتشويه الذي حال بينها وبين الناس، بحسب تقدير أصحاب هذا الطرح.

الإخوان المسلمون ومشروع التحول إلى جمعية :

طرأ على جماعة الإخوان المسلمين بعد الحملة الشعواء، التي تعرضت لها عقب الثورة المضادة توتر وحذر أمني، حيث بدأت القيادة الجديدة، التي انتُخبت عام 2016 في المؤتمر الحادي عشر للجماعة، في الاستجابة لهذه الظروف الصعبة. ومع ذلك، كانت استجابتها للتحديات السياسية والأمنية فكرية وتنظيمية، بدلاً من أن تكون أمنية وسياسية.

سعى عدد من قيادات الجماعة في تلك الفترة إلى بلورة مشروع أطلق عليه اسم «التحول»، والذي يعني تحويل الجماعة إلى جمعية، إلا أن هذا الطرح اتسم بالغموض، إذ كان في جوهره مشروعا يهدف إلى تصفية وجود الجماعة باسمها وشعارها وتاريخها، ونتيجة لذلك لم يحظ هذا المشروع بدعم عدد كبير من قيادات وأعضاء الجماعة آنذاك، الأمر الذي دفع أحد الداعمين الرئيسيين لمشروع التحول وهو رئيس المجلس الأعلى للدولة السابق خالد المشري، إلى الإعلان في كلمة مرئية عن استقالته من الجماعة، كاشفا على أن هدف التحول إنما هو في الحقيقة إنهاء لوجود الجماعة، وليس مقاربة للتطوير ومضاعفة الفاعلية المجتمعية، كما كان يروج بعض المتحمسين للمشروع ،كما اختار أيضا عدد من الأعضاء الاستقالة في مدينة مصراتة والزاوية.

وفكرة «الحل» في الأصل هي فكرة أمنية لجأ إليها النظام المصري في أول توتر مع

الجماعة، بعد اغتيال النقراشي باشا، كما أن نظام القذافي أجبر قيادات الجماعة في أوائل السبعينات، خلال ما عُرف بالثورة الثقافية على حل الجماعة. قد تكون فكرة حل الجماعة مستوحاة من هذه المشاهد، لكنها تعكس حالة معينة من التخلي والترك. كان القصد أن يكون الحل جماعيا؛ مما يضمن انتفاء المسؤولية القانونية في حال الاستهداف، بدلا من بقاء الجماعة مع ترك أفراد معينين، مما يجعل التبعية القانونية قائمة، حسب التقدير الأمني للفريق الذي فضّل هذا الخيار، حيث رأوا أن السلامة الشخصية تقتضي هذه الإجراءات.

وقد يراها البعض تحليلا متجاوزا في التوصيف، لكن الجدير بالذكر أن المجاميع التي أعلنت استقالتها بشكل جماعي، معترضة على عدم إعلان تحول الجماعة، والذي حدث لاحقا بعد تلك الاستقالات، لم تنتظم في جمعيات أو تجمعات للعمل لتطبيق التغيير والتطوير الذي تحدث عنه قادة هذا الخيار، وهذا يؤكد أن هذه الأطروحات لا تتجاوز كونها استجابات للضغط الأمني، والحملة الإقليمية على الجماعة، والتي بلغت ذروتها في تلك السنوات.

استغرقت الخلافات الداخلية حوالي خمسة أعوام، حتى أعلنت الجماعة عن تحولها إلى جمعية الإحياء والتجديد، ونشرت ميثاقها الذي يؤكد على تواصل تاريخها واستلهامها لأدبيات الجماعة، بما يتلاءم مع الواقع الجديد دون الالتزام بأدبيات تجاوزها الزمن. معتبرة أن هذا التغيير، يهدف إلى تحقيق فرص أوسع للعمل، خاصة بعد التخلي عن التمسك باسم وشعار الإخوان المسلمين، الذي بات مثقلا بحمولة غير مسبوقة من التشويه، جعل من محاولات التواصل مع المجتمع تتسم بالتوجس والريبة.[9]

انقسام حزب العدالة والبناء والحزب الديمقراطي:

نتيجة للحملات التشويه المتواصلة للجماعة، والتي طالت بالضرورة حزب العدالة والبناء، حرص عدد من قيادات الحزب، وعلى رأسهم رئيس الحزب محمد صوان على التواصل مع عدد من قيادات الجماعة حاثا على ضرورة الإسراع في الإعلان عن التحول، بالرغم من الجدل الحاصل نتيجة غموض الطرح، فقد كان عدد من تلك القيادات ترى أن علاقة الجماعة بالحزب، بالرغم من الاستقلال التام بين المؤسستين يجب أن تحسم بنيويا وتاريخيا أيضا، اعتقادا منهم أن هذا القطع يمكن أن يجعل الحزب أكثر مقبولية عند الآخر.

رفض صوان الذي تولى قيادة الحزب في 2012 عقد مؤتمر عام في 2018، متذرعا

(9) ميثاق جمعية الإحياء والتجديد، المقدمة.

بحساسية الظروف السياسية، مما جعله يستمر رئيسا للحزب مدة عامين دون سند لائحي يتيح له ذلك، وعندما حان موعد الانتخابات داخل الحزب، والتي اسفرت نتائجه عن انتخاب عماد البناني رئيسا جديدا للحزب، عندها أعلن محمد صوان استقالته مع مجموعة من الموظفين، الذين عملوا معه طوال فترة رئاسته. ثم بدأ في تأسيس حزب جديد يحمل اسم الحزب الديمقراطي، مستنفرا قيادات فروع حزب العدالة والبناء للاستقالة والانضمام إليه، بدعوى أن الحزب قد تم السيطرة عليه من قبل تيار متشدد داخل الجماعة. ويقصد به ذلك التيار الرافض لحل الجماعة، وتفكيك قواعدها ومؤسساتها تحت دعوى التحول. والجدير بالذكر أن الحزب الديمقراطي لم يعقد مؤتمرا تأسيسيا، كما لم تجر انتخابات لاختيار رئيس له، حيث تولى محمد صوان بمجرد إعلانه عن الانشقاق عن حزب العدالة والبناء رئاسة ما أسماه باللجة التسييرية للحزب الديمقراطي.[10]

دخلت قيادة حزب العدالة والبناء في مرحلة جديدة عنوانها الانقسام، حيث واجهت مشكلة تسرب الأعضاء إلى الحزب الديمقراطي. كما عانت قيادة حزب العدالة من تردد في حسم موقفها تجاه القيادة المنشقة. أثر هذا الانقسام سلبا على حزب العدالة والبناء؛ مما قلل من فاعليته وحضوره السياسي، وقسّم كتلته داخل المجلس الأعلى للدولة؛ مما انعكس سلبا على دوره السياسي وأدائه، الذي غلب عليه التحفظ وعدم الانحياز.

دار الإفتاء والحكومة علاقة :

في ظل المشاكل الداخلية التي عانى منها الإخوان المسلمون وحزب العدالة والبناء، تشكلت حكومة جديدة عرفت بحكومة الوحدة الوطنية، والتي نتجت عن الحوار السياسي في جنيف. جاءت هذه الحكومة نتيجة لرفض أعضاء الملتقى لقائمة عقيلة صالح وباشاغا، وقد لاقت ترحيبا وارتياحا من دار الإفتاء، خاصة مع حرص رئيس الحكومة على استيعاب المفتي وإبداء حسن النوايا. عمل رئيس الحكومة على بناء علاقة قائمة على الثقة والدعم، ونجح في ذلك من خلال تقديره الكبير للمفتي، وصرف ميزانية دار الإفتاء التي كانت متوقفة خلال فترة حكومة الوفاق الوطني، التي كانت في عداء واضح مع دار الإفتاء والمفتي.

بنت دار الإفتاء علاقتها مع حكومة الوحدة ورئيسها بشكل يفتقر إلى التوازن منذ البداية، خاصة وأن دار الإفتاء مؤسسة سيادية لا تتبع الحكومة، من جهة أخرى، قد يكون الفساد السياسي المرتبط بهذه الحكومة عاملاً أسهم إلى حد ما في النيل من صورة

(10) استقالات في حزب العدالة والبناء، يوليو 2021.

دار الإفتاء والشيخ الصادق الغرياني، الذي عُرف بمواقفه الصلبة منذ عام 2011. لم تنجح دار الإفتاء في تحقيق التوازن المطلوب في علاقتها مع الحكومة، التي تمتلك أوراقا تمكنها من التأثير على دار الإفتاء، بينما تفتقر الأخيرة إلى الكثير من الأوراق في هذا السياق. وقد وصل حال الاصطفاف خلف الحكومة ورئيسها إلى مرحلة مبالغ فيها، ومن اكثر المواقف المثيرة للتساؤل، هي عدم تحميل رئيس الحكومة أي مسؤولية بشأن لقاء وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش بوزير خارجية دولة الكيان الإسرائيلي، بل حمّل المسؤولية للوزيرة فقط. ومع ذلك، خرج رئيس الحكومة ليثني على الوزيرة ويصف حادثة التطبيع بأنها مجرد سوء تفاهم، دون أي تعليق يذكر من دار الإفتاء، التي عادة لا تتجاهل مثل هذه المواقف.[11]

الإسلاميون وسؤال المشروع:

تطرح الأحداث السابقة سؤالا هاما حول المشروع السياسي للإسلاميين في البلاد. يمكن القول إن الإسلاميين في ليبيا لم ينجحوا في ترسيخ نموذج عمل واضح؛ لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية محددة، بل غلبت حالة من العشوائية، وغياب الاستراتيجية، وضبابية الرؤية، ولعل السبب في ذلك هو الضعف في قراءة الواقع قراءة متأنية، والاعتماد على ردود الأفعال بدلا من صناعة المواقف، بعيدا عن الاستجابة السريعة للأحداث، والتقلبات السياسية.

كما يجب التفكير في علاقة المجتمع بالسلطة والتمكين الاقتصادي. هل يمكن أن يتواجد نمط حركي اجتماعي في بلد يعتمد غالب سكانه على الوظائف، وينتظر تجارها الدورة الاقتصادية التي تبدأ بعقود الدولة؟ وهل يمكن أن يتوافق هذا النمط من المعيشة، مع ثقافة وفكر يتجاهلان واقع مجتمع يضم عددا كبيرا من الموظفين بدلا من المواطنين؟ فالدولة تدخل في أدق تفاصيل الحياة اليومية؛ نتيجة التصميم السياسي للقذافي الذي حكم البلاد أربعين عاما؛ ليضمن سطوته وتأثيره على المجتمع.

من الضروري أيضا أن يجيب الإسلاميون عن سؤال النموذج، الذي يرغبون في بنائه، فاستجابة الإسلاميين السريعة لحفلة الديمقراطية والانتخابات، وتأسيس أحزاب تعني دون مواربة بالقبول بالنظام الديمقراطي القائم على التعدد، والذي قد يراه البعض مخالفا بشكل صريح لفكرة قيام النظام الإسلامي، القائم على فكرة الاستجابة لأمر الله لا لأمر الأغلبية، إذ أن مشكلة السيادة القانونية لا يمكن تجاوزها في هذه الحالة، كما أن مشكلة المرجعية الحاكمة ستكون معضلة أخرى في حالة الديمقراطية، الفكرة النابعة عن العولمة، والتي تعد ابنا شرعيا للحضارة الغربية والتطور السياسي الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

(11) اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2023/09/1.

من جانب آخر فإن مسألة انقسام الإسلاميين، ليس نابعا من خلافات منهجية أو فكرية وإن كان هذا هو ما يظهر على السطح، وما هو إلا نتيجة من نتائج غياب المشروع القادر على استيعاب الحالة الإسلامية عموما، إذ أن الخلافات التي دبت داخل صفوف الإسلاميين ليست نابعة من خلاف منهجي أو فكري، بل نابعة عن خلافات إجرائية وعملية، وهو ما يفسر الخلاف داخل حزب العدالة والبناء والإخوان المسلمين، كما أن مواقف دار الإفتاء ليست مواقف منهجية صلبة، نابعة عن خط فكري واضح ففي علاقتها بحكومة الوحدة الوطنية، أثبتت في مواقف عديدة تناقضها مع مواقف سابقة لها من حكومة الوفاق الوطني.

وبذلك فإن غياب المشروع، وبرنامج العمل، والاستراتيجية العامة، والتقييم الصحيح لوضع البلاد والمجتمع والدولة، وأثر الاقتصاد على الفرد والمجتمع، ومحددات العلاقة بين السلطة والمجتمع، وغياب المجتمع المدني على الحقيقة، وعدم إدراك دور الفواعل الاجتماعية؛ كالقبيلة والجهة؛ يؤثر بشكل واضح على الفاعلية ومسارات العمل والتأثير الاجتماعي للحالة الإسلامية في البلاد.

خاتمة:

لا يزال الإسلاميون في ليبيا في حالة استجابة للواقع، منذ أحداث ثورة السابع عشر من فبراير، حيث يتعرضون لتشكل مستمر وتفكك أحيانا؛ بناء على الظروف السياسية التي تمر بها البلاد. ورغم ذلك، يظل التأثر بالواقع هو السمة الغالبة على أوضاعهم.
ومن غير المفيد النظر إلى هذه التحديات كأنها مشكلة تواجه الإسلاميين وحدهم، بل يمكن اعتبار ليبيا ككل دولة تتأثر بالمحيط الإقليمي والأحداث المتغيرة. في قلب هذا المشهد، نجد الإسلاميين الذين صعدوا بعد أحداث الربيع العربي، والذين أصبحوا عرضة لحملة إقليمية شرسة نتيجة للثورة المضادة، وإرادات إقليمية تهدف إلى تقليص وجودهم وتأثيرهم.

المراجع:

1. دراسات تصحيحية في مفاهيم الحسبة والحكم على الناس. مجموعة من المؤلفين. دار المعرفة للنشر والتوزيع 2010.
2. تعديلات قانون الانتخابات الليبي. الجزيرة. يناير 2011.
3. الصلابي: «أدعو التيارات الإسلامية في ليبيا للانضمام إلى تجمع وطني تمهيدا للانتخابات» سويس إينفو. يونيو 2011.
4. حزب سياسي ومراقب عام لإخوان ليبيا. الجزيرة. نوفمبر 2011.
5. مقابلة للمفتي الصادق الغرياني على قناة الجزيرة 11,12. 2012.
6. العدالة والبناء برحب بمقترح لجنة فبراير. بوابة الوسط. مارس 2014.
7. قضية الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 قـ ، يونيو 2014.
8. الاتفاق السياسي الليبي، الذي يعرف باتفاق الصخيرات ديسمبر 2015.
9. ميثاق جمعية الإحياء والتجديد، المقدمة.
10. استقالات في حزب العدالة والبناء، يوليو 2021.
11. اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2023/09/1.

ندوة :تحديات تواجه خزان الحجر الرملي النوبي وما بعد النوبي

في إطار الأنشطة العلمية والتثقيفية التي ينظمها المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، أقام المركز ندوة علمية في الـ 13 من يوليو 2024 بعنوان: «تحديات الخزان الحجري النوبي وما بعد النوبي».

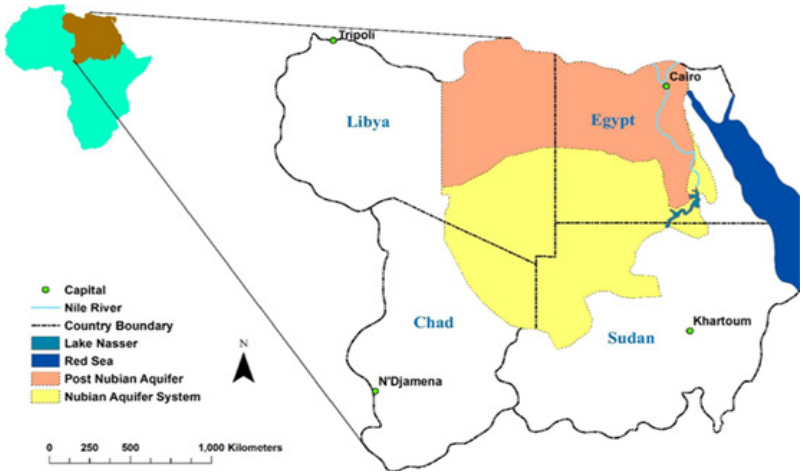

يُعتبر حوض المياه الجوفية النوبي، الذي تتقاسمه أربع دول في شمال شرق أفريقيا (تشاد، مصر، ليبيا، والسودان)، أكبر حوض للمياه الجوفية «الأحفورية» في العالم، حيث يغطي نحو مليوني كيلومتر مربع، تتمتع احتياطيات المياه العذبة الضخمة في هذا الحوض بالقدرة على تلبية الطلب المتزايد على المياه في هذه الدول. ومع ذلك، إذا لم يتم إدارة هذه الموارد بعناية، وبشكل عادل، فإن الحوض قد يواجه خطر الاستنزاف المفرط والنضوب في نهاية المطاف، في ظل التهديدات المحتملة التي يفرضها النمو السكاني، وما يترتب عليه من أنشطة التنمية الزراعية والصناعية والحضرية، ولذا قد يكون سببا في اندلاع صراعات إقليمية، إذا لم يتم تقاسم مخزون المياه بشكل عادل؛ يضمن حقوق كل الدول المشتركة في الحوض الحجري النوبي.

افتتح أ. السنوسي بسيكري، رئيس المركز، الندوة، مؤكدا على أهمية تناول هذه القضية؛ نظرًا لحيويتها ولكثرة الجدل حولها في الأوساط النخبوية، وعلى مستوى الرأي العام. مشيرا، إلى إشكالية إدارة الموارد المائية في ليبيا، وضرورة الاستفادة منها، بالإضافة إلى الاستهلاك المتزايد من قبل دول الجوار، التي تشترك مع ليبيا في الخزان الحجري النوبي وما بعد النوبي.

كما لفت بسيكري إلى أن الخبيرة المصرية «إيمان غنيم» تناولت هذه الإشكالية في الإعلام المصري، بشكل حاد، معتبرة أن الاستفادة من الموارد المائية في الخزان تعني «إما نحن أو هم»، في إشارة إلى الصراع بين الليبيين والمصريين، مما دفعه إلى كتابة مقال دعا فيه إلى ضرورة تبني مقاربة أكثر موضوعية وعقلانية عند مناقشة هذا الموضوع.
ومن هنا، يأتي دور المركز لتسليط الضوء على هذه القضية من منظور علمي.
شارك في الندوة نخبة من المختصين والخبراء منهم: أ. محمد فضل، أ. عمار عبد المطلب، أ. سليمان الباروني، وأيضاً د. يونس ضو.

التعريف بخزان الحجر الرملي النوبي وما بعد النوبي:

تحدث في هذا المحور الأستاذ محمد فضل، المختص في استكشاف وإدارة الموارد المائية، الذي شغل عدة مناصب مهمة في هذا المجال، منها المدير الأسبق للهيئة العامة للمياه، والجهاز التنفيذي لحفر وصيانة الآبار، ومفتش عام للموارد المائية بالرقابة الإدارية.
افتتح أ. فضل حديثه بالتعريف بالحوض من الناحية التاريخية، مشيرا إلى اكتشافه في ستينات القرن الماضي، في نفس الفترة التي تم فيها اكتشاف النفط في ليبيا، حيث كانت شركة Oxy النفطية الأمريكية هي المستفيدة من منطقة الكفرة ومحيطها لمباشرة أعمال التنقيب، وبدلا من اكتشاف النفط، عُثر على كميات كبيرة من المياه، تمتد بين أربع دول: ليبيا، مصر، السودان، وتشاد. تبلغ مساحة الحوض المكتشف 350 ألف كيلومتر مربع، ويتميز بسطحه المستوي، ويتكون بشكل عام من طبقات تغلب عليها تركيب الصخر الرملي أو النوبي، ومن خلال الدراسات التي أجريت لاحقًا، تم تحديد ثلاثة خزانات رئيسية في الحوض:

1. خزان سطحي: يتراوح عمقه بين 175 و200 متر.
2. خزان متوسط: عمقه يتراوح بين 250 و600 متر.
3. خزان عميق: يتراوح عمقه بين 600 و1000 متر.

وصف فضل مياه « الخزان المتوسط والعميق بأنها تمتاز بجودة عالية، بينما الخزان السطحي، نتيجة لارتفاع المياه ووجود الأسباخ، يتميز بدرجة عالية من الملوحة، والتي غالبا ما تستخدم لتغذية المزارع الخاصة وتوفير مياه الشرب، كما أشار إلى أن أهم خزان في الحوض هو الخزان الأوسط، وفيه توجد معظم الآبار الإنتاجية، التي تغذي مشروع الكفرة الإنتاجي وكذلك الاستيطاني.
وأوضح أن هذه الخزانات تتميز بشكل عام بخواص هيدروليكية ممتازة، مثل: المسامية، ومعامل الإمرار، ونوعية المياه؛ الأمر الذي شجع على إنشاء مشروع الكفرة الإنتاجي في أواخر الستينات، والذي يتكون من 100 دائرة زراعية، تبلغ مساحة كل منها حوالي 100 هكتار، حفر فيها عدد كبير من الآبار، وأشار إلى أن المشروع تم

تأسيسه على أسس علمية دقيقة، وتوفرت له كافة الإمكانيات اللازمة لإدارته بشكل جيد، حيث بدأ المشروع بإنتاج الحبوب والأعلاف، ثم تطور إلى الإنتاج الحيواني، حيث تم تربية الآلاف من الأغنام. واجه المشروع إشكاليات لوجستية، تمثلت في توصيل ونقل المنتجات من الجنوب إلى الشمال؛ مما أدى إلى تراجع حيوية وكفاءة المشروع. وأضاف، فضل أن ليبيا كانت أول دولة تستغل الحوض حتى عام 1974، حيث عُقدت سلسلة من الاجتماعات بين ليبيا ومصر لتنسيق عملية استغلال مياه الحوض النوبي. ويذكر فضل أنه مثّل الدولة الليبية في إحدى هذه الاجتماعات، وتحديدا في القاهرة، رفقة خبير من الأمم المتحدة ومراقبين من السودان، أسفر الاجتماع عن تشكيل لجان في كل دولة لجمع المعلومات، وتحديد سبل التعاون المشترك. معربا عن أسفه؛ لتوقف التعاون الليبي المصري، بسبب الخلافات السياسية بين البلدين في منتصف سبعينات القرن الماضي، ليستأنف التعاون مرة أخرى أواخر التسعينات، حينها انضمت كل من السودان وتشاد للمشاركة في سبل استغلال الحوض النوبي ، وهكذا تم تشكيل هيئة مشتركة لإدارة الحوض بين الدول المعنية.

وأوضح فضل، أنه في عام 1975، ونتيجة للاستغلال المفرط وغير المدروس للمياه في المناطق الشمالية من ليبيا، وبعد الدراسات التي أجرتها الهيئة العامة للمياه، ومجلس التنمية الزراعية، تم التوصل إلى أن الجنوب يحتوي على كميات كبيرة من المياه مقارنة بندرتها في الشمال. عندها، طرحت فكرة استغلال موارد المياه الجنوبية لتحسين الوضع القائم، حيث تعاقدت الهيئة العامة للمياه آنذاك مع اتحاد المهندسين المصريين؛ لإعداد دراسة تقارن بين جدوى نقل المياه إلى الشمال، أو نقل الأفراد والأنشطة إلى الجنوب. غير أن المكتب المصري أخل بشروط العقد بعد مرور عام من الاتفاق؛ مما اضطر الهيئة العامة للمياه إلى سحب العقد، وتشكيل لجنة داخلية بالهيئة، توصلت إلى جدوى نقل المياه إلى الشمال باعتباره الخيار الأسهل، وأضاف، جُمعت النتائج في دراستين: الأولى: تتعلق بالمنطقة الشرقية، وتشمل: الكفرة، والسرير، والأجزاء الشمالية الملحقة بهما، والثانية: في الجنوب الغربي، وتشمل: الحساونة، وجبل فزان. وبناء على نتائج هاتين الدراستين، تم اعتماد مشروع لنقل المياه من الجنوب الشرقي إلى اجدابيا، والذي يعرف بالمرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعي، والتي تتضمن مليون متر مكعب من السرير ومثلها من تازربو، بالإضافة إلى حوالي مليون و600 ألف متر مكعب يوميا، من الخزان الرملي النوبي شمال غرب الكفرة. ولكن بسبب مشاكل متعددة في المناطق الساحلية، تم البدء في نقل المياه من السرير وتازربو، بينما لا يزال نقل المياه إلى الكفرة متوقفا، بالرغم من تصنيع جزء كبير من أنابيب النقل.

وأشار، فضل إلى أن الهيئة العامة للمياه، بالتعاون مع وزارة الزراعة لاستثمار المياه،

أعدت العديد من الدراسات حول الحوض، التي أسفرت عن إمكانية إنشاء مشاريع تصل مساحتها إلى 100 ألف هكتار لإنتاج الحبوب، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق.

انتقل فضل بعد ذلك لتسليط الضوء على الإشكالية التي أعادت القضية إلى الواجهة، حيث أشار إلى أنه رغم توافق جميع الدراسات، التي أجراها مختصون من ليبيا ومصر جنسيات مختلفة، إلا إنه في عام 2017، ظهرت سيدة مصرية ادعت أن الليبيين يستغلون الحوض. وفسر فضل الاهتمام المصري بالحوض للارتفاع السريع في التعداد السكاني المصري منذ السبعينات؛ مما دفع مصر إلى زيادة المساحات الزراعية، وتأمين كميات المياه اللازمة. واصفا الأسلوب الذي عبرت بها السيدة المصرية «إيمان غنيم « بالحاد، متسببة في استياء واسع لدى الجهات الرسمية، وكذلك والرأي العام الشعبي، ذكر فضل أنه اجتمع حوالي 200 مختص ليبي في مركز البحوث الصناعية للرد عليها بطريقة علمية، وتم نشر الرد وإرساله مباشرة إلى جامعتها.

لم تتوقف غنيم عن استفزاز الدولة الليبية، حين، أعلنت مصر عن إطلاق مشروع النهر الصناعي الكفرة خلال الأشهر الماضية قائلة: «الحمد لله تحقق حلمي». كما تساءل فضل عن دوافع الدولة المصرية من وراء تسمية مشروع يقع في أراضي مصرية باسم مدينة في ليبيا، معتبرا أن هذه التسمية تحمل دلالات توسعية مستفزة للدولة الليبية، الأمر الذي دفع الهيئة العامة للمياه إلى مطالبة بتوضيحات من الجانب المصري، غير أنه لم يتلق أي رد إلى اليوم؛ نتيجة لذلك، تم عقد عدة حوارات وندوات وورش عمل؛ لتوضيح الصورة. وختم حديثه بالقول: إن المشكلة تكمن في إهمال الجهات المختصة في ليبيا لهذه القضية الحساسة.

وضع الخزان من الناحية الجيولوجية :

طرح الأستاذ السنوسي سؤالا هاما: ما الذي يجب القيام به لضمان عدم تأثر موارد المياه في ليبيا أو استغلالها بشكل سلبي؟ هل هناك اتفاقات وإجراءات لتحقيق ذلك، أم أن الموضوع يتطلب تطوير شاملا، مع وضع سياسات جديدة وأدوات مبتكرة؟

انتقلت الكلمة للأستاذ عمار عبد المطلب، مستشار الهيئة العلمية للبحث العلمي، وأستاذ سابق للهيدروجيولوجيا والجيولوجيا الهندسية بجامعة عمر المختار. بدأ حديثه بتعريف مفهوم الماء الأحفوري، موضحا أنه مياه مخزنة بكميات كبيرة في مسامات الصخور، ويتراوح عمرها بين عشرات الآلاف إلى ملايين السنوات.

وأشار، إلى أن منطقة الصحراء وشمال إفريقيا، كانت في فترة تاريخية ضاربة في القدم، غزيرة الأمطار، نتيجة للحقبة الجليدية، حيث امتد الجليد من القطب الشمالي إلى جنوب أوروبا؛ مما أدى إلى تخزين كميات كبيرة من المياه في المنطقة

الدارية الصحراوية في شمال أفريقيا؛ ونتيجة لذلك أصبح ماء أحفوريا، أي غير متجدد، وبالتالي يمكن القول إن الخزان النوبي الرملي يُعتبر ماءً أحفوريًا غير متجدد، وهي نقطة مهمة من وجهة نظره عند الحديث عن جيولوجيا الحوض.
في سياق متصل، ذكر عبد المطلب أن ليبيا تحتوي على ستة أنظمة أحواض مائية، الأول: حوض الجبل الأخضر الذي يمتد بين جنوب أجدابيا، وحدود بحر الرمال العظيم، وهضبة الجبل الأخضر، الثاني: حوض السرير، والثالث: حوض الكفرة المرتبط بالحجر الرملي النوبي. الرابع: حوض مرزق، والخامس: حوض الحمادة الحمراء، والسادس: حوض سهل الجفارة. يُعتبر حوضا الجبل الأخضر وسهل الجفارة من الأحواض التي تحتوي على مياه متجددة، بينما الأحواض الأربعة الأخرى فالمياه فيها غير متجددة.

أما ما يتعلق بالأحواض المائية في مصر، نجد أنها تتكون من الحوض الحجري الرملي النوبي، الذي تشترك فيه ليبيا، بالإضافة إلى الفيشر كاربونيتس الذي يعادل حوض السرير لدينا، والمغارة التي فيها يوجد منخفض القطارة، بالإضافة إلى نظام النيل الذي يتكون من أربعة أحواض.

تحدث أ. عمار عن تكوّن قنوات تُعرف بالقنوات المدفونة خلال السنوات المطيرة، مشيًرا إلى نهر الكفرة في مصر، الذي يبدأ من وادي الصحابي جنوب أجدابيا، تحديدا جنوب حقل الآمال، وشرق حوض سرت إلى حدود بحر الرمال العظيم. وأوضح أن هذه القنوات ليست أنهارًا بالمعنى التقليدي، بل هي خزانات مسامية، تتميز بقدرتها العالية على ترشيح المياه أو الإمرار، مقارنةً بالطبقات الأخرى.

بعد ذلك، انتقل عمار للحديث عن الحوض الحجري النوبي، مشيرًا إلى خطأ شائع بين المختصين يتعلق بعمق الخزان، الذي يصل إلى 5000 متر. ورغم صحة هذا الرقم، أوضح أن الطبقات المنتجة للمياه الحرة تبدأ من عمق 1000 إلى 1500 متر، وأن المياه في الطبقات الأعمق غالبًا ما تكون ذات جودة سيئة. عرض عمار بعض الصور التوضيحية لطبقات الحوض، ومساحة امتداده بين الدول الأربع.

كما أعرب عمار عن استغرابه من نهج ليبيا في دمج الحوض الحجري النوبي مع ما بعد النوبي، موضحًا ذلك من خلال الخرائط التي تضم الجبل الأخضر ضمن الحوض الحجري النوبي، رغم أن المياه هناك متجددة وغير مدرجة في الخرائط القديمة للحوض. كما أشار إلى أن امتداد الحوض قد يصل إلى سيناء وقطاع غزة، مما قد يخلق واقعًا جديدًا يدفع إسرائيل للدخول في المنافسة للاستفادة من هذه الموارد.

الهيئة المشتركة لإدارة الحوض النوبي:

الاستاذ سليمان الباروني المتخصص في إدارة الموارد المائية في ليبيا، والذي حصل على درجة الماجستير في الهيدروجيولوجيا من جامعة لندن، ولديه خبرة تزيد عن 40 عامًا في قطاع المياه. عمل الباروني في إدارة الأحواض المائية المشتركة « حوض الحجر الرملي النوبي « وهو حاليًا عضو في الفريق الاستشاري بالهيئة العلمية للبحث العلمي، ذكر لمحة تاريخية عن الهيئة المشتركة لإدارة الحوض النوبي بين ليبيا ومصر، موضحا، أنها تأسست عام 1992، وفي عام 1995، انضمت السودان إلى الهيئة، تبعتها تشاد في عام 1999؛ مما جعل الحوض رسميًا مشتركًا بين أربع دول. –وأضاف، من حيث المبدأ، لا يوجد مانع من أن تستغل كل دولة مياهها بالطريقة التي تراها مناسبة، ولكن وفق الالتزام بالاتفاقيات القائمة، ولفت إلى أن ليبيا تتولى منصب المدير التنفيذي للهيئة باعتبار ليبيا دولة المقر، حيث يقع المقر الرئيسي للهيئة في طرابلس، بالإضافة إلى مكاتب فرعية في عواصم الدول الأعضاء.

وأوضح الباروني أن الهيئة تأسست لغرض دراسة وتنمية الحوض، ومن أهم أهدافها: حماية الحوض، وترشيد استخدام المياه لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المشتركة. وضع خطة عمل استراتيجية إقليمية للاستخدام المستدام، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة. وتطرق الباروني لاختصاصات الهيئة، التي تتلخص في: تجميع المعلومات والدراسات ذات الصلة، وإعداد التقارير والدراسات التكميلية، ووضع برامج ومخططات لاستغلال المياه، واقتراح سياسات مشتركة في مجال استغلال الموارد المائية، على المستوى المحلي والإقليمي. كما تهتم الهيئة بإدارة مياه الخزان بناءً على أسس علمية، والعمل على ترشيد استهلاكها، والعمل على تحقيق التعاون في مجال التدريب والتأهيل المتعلق بالموارد المائية، والنقطة الأهم على حد تعبيره، هي دراسة الجوانب البيئية لتنمية الخزانات الجوفية، ومكافحة التصحر، وتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى عقد الندوات وحملات التوعية ذات الصلة، وتوثيق الصلات بالمنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

وفي معرض حديثه عن مساحة الحوض، ذكر أنه عند افتراض أن مساحة الحوض تبلغ 2,2 مليون كيلومتر مربع، فإن هذه المساحة ستشمل كلاً من الحوض النوبي وما بعد النوبي. وأوضح أن الحوض يحتوي على خزانين رئيسيين، كما ورد في تقرير سيداري: الخزان الجوفي الرملي النوبي الموجود في الكفرة وما يقابله في الدول الأربع، والخزان ما بعد النوبي الذي يشمل أحواضًا أخرى غير الرملي النوبي.

استخدم الباروني عرضًا مرئيًا لتوضيح الفرق بين الحوض النوبي وما بعد النوبي. مشيرا إلى أن حوض الكفرة يقع في الحوض النوبي، أما الحوض ما بعد النوبي

فيشمل حوض سهل بنغازي، الجبل الأخضر، وحوض السرير الفرعي، كما عرض خريطة منشورة من قبل اليونسكو عام 2001 توضح الأحواض الليبية. وذكر أنها تمتاز بخصائص فريدة، مثل اتجاه سريان المياه ونوعية المياه، والتي تختلف عن تلك الموجودة في الحوض الحجري النوبي.

في سياق متصل، طرح الباروني تساؤلا وصفه بالمحير آلا وهو: ما علاقة تشاد والسودان بحوض سهل بنغازي والجبل الأخضر وحوض السرير الفرعي؟ مشيرًا إلى الفرق الذي تم توضيحه بين الحوضين النوبي وما بعد النوبي، مستعرضا، دراسة أجرتها سيداري، كان هو أحد المشاركين فيها، والتي خلصت إلى الفصل بين خزاني السرير والكفرة، موضحة الاختلافات العميقة بين خصائص كل منهما. وأعرب عن استغرابه للنتائج التي خلصت إليها دراسة أجريت بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2006، حيث تم استخدام النظائر المشعة. وأسفرت الدراسة عن نموذج رياضي يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى تشاد، والغرض من هذا النموذج الرياضي هو تمثيل ظروف طبقة المياه الجوفية، ثم محاكاة عمليات السحب المستقبلية على مستويات المياه، ومراقبة تمديد السحب داخل المورد المشترك عبر الحدود حيث اعتبر الباحثون خزاني الكفرة والسرير خزانًا جوفيًا واحدًا بخصائص موحدة!!، وأبدى الباروني اعتراضه على نتائج هذه الدراسة، التي جاءت متناقضة، بحسب وصفه، مع النتائج التي تم التوصل إليها سابقًا، والتي أكدت على الفصل بين الأحواض.

كما أعرب عن أسفه؛ لضعف دور ليبيا ضمن مجلس إدارة الهيئة المشتركة للحوض الحجري الرملي، على المستويين المحلي والإقليمي، مشيرا إلى أن الإشكالية تكمن في عدم توفر مقر مناسب للهيئة المشتركة، رغم أن إدارتها تقع في طرابلس. وعدم وجود وثائق للهيئة التي من المفترض أن يكون مقرها طرابلس، وعدم وجود لائحة تنفيذية تنظم عمل الهيئة، بالإضافة إلى انعدام المتابعة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الضخمة لاستغلال خزان الحوض الحجري الرملي المقامة على الحدود الليبية، مؤكدا، أن الهيئة لا تمتلك بيانات عن هذه المشاريع العملاقة.

وخلص الباروني إلى تقديم جملة من التوصيات لحل مشاكل الهيئة المشتركة منها: أهمية توفير مقر يتناسب مع اختصاصات الهيئة في ليبيا، تسريع دفع المساهمات، مشيرًا إلى تقاعس الدولة الليبية في السابق عن دفع مستحقاتها؛ مما دفع الهيئة في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على المنظمات الدولية، التي تقدم هبات على حد تعبيره، ضرورة متابعة المنظمات الإقليمية، مشيرًا إلى أن الجهات المعنية يجب أن تؤدي دورها بشكل فعّال في هذا السياق. كما دعا إلى استكمال الدراسات وتجميع

البيانات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل المتعلق بالموارد المائية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، ذات الصلة بالخزان الجوفي النوبي.

الأمن المائي والغذائي:

من جهته، تناول د. يونس ضو، المختص في الأمن المائي والغذائي، قضية استثمار المياه، وخاصة المياه الجوفية غير المتجددة، مشيرًا إلى أن المياه الجوفية تمثل حوالي 95٪ من مصادر الموارد المائية في ليبيا، وأن حوالي 85٪ من هذه النسبة تُستخدم في القطاع الزراعي. وأوضح أن نسبة كبيرة من هذه المياه في الجنوب، سواء في حوض الكفرة أو مرزق أو غدامس المشترك مع الجزائر وتونس، هي مياه أحفورية غير متجددة، وتعويضها غالبًا ما يتم من خلال تحلية مياه البحر، وهي عملية مكلفة للغاية.

مؤكدا، أهمية استثمار المياه الجوفية بطرق تحقق أرباحًا تمكن من تعويض تكاليفها، مشددًا على أن التوسع في الاستثمار، يجب أن يكون قائمًا على أسس علمية؛ تهدف إلى ترشيد الاستهلاك وتضمن استدامة هذه الموارد، ولفت، إلى أن الاستثمار في المجال الزراعي يجب أن يراعي كفاءة استخدام المياه، وذلك إما برفع كفاءة أنظمة الري المستخدمة، أوبرفع الإنتاجية المائية، من خلال زيادة المساحة وتقليل كمية المياه، وكذلك اعتماد مبدأ "الماء الافتراضي» فيما يتعلق باختيار المحاصيل الزراعية، مشددا، على أهمية التركيز على المحاصيل الاستراتيجية مثل: القمح والشعير، خاصة في ظل الظروف التي يشهدها العالم اليوم، مستشهدا بالحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيرها على سوق الحبوب من حيث الإمدادات والأسعار، ولفت في ذات الوقت إلى أنواع من المحاصيل الي ينبغي استيرادها، بسبب أن زراعتها محليا يستنزف كميات كبيرة من المياه. وشدد ضو على أن إشكالية المياه تمس بشكل مباشر الأمن الغذائي، مشيرًا إلى إمكانية توسيع مشروع الكفرة الإنتاجي بزيادة عدد الدوائر الزراعية؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي. مُشيرا إلى أن الجارة تونس، التي تمكنت من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبته 75٪ من احتياجاتها الغذائية، مستفيدة من حوض غدامس المشترك بين ليبيا وتونس والجزائر.

في سياق متصل، ناقش د. ضو البعد الديموغرافي لهذه الإشكالية، حيث يمكن ملاحظة تأثير حركة الهجرة من المناطق الجنوبية نحو المدن الساحلية؛ نتيجة التركيز على نقل المياه من الجنوب إلى الشمال، وعدم العمل على استثمارها في مدن الجنوب في المجال الزراعي، وتوفير البنية التحتية من وسائل نقل وغيرها، معربا عن أسفه من أن دولة مترامية الأطراف مثل ليبيا، لا يوجد بها قطار واحد يربط بين المدن المتباعدة، مقترحا إنشاء سكك حديد تبدأ من الكفرة، وتصل إلى اجدابيا وبنغازي،

و تربط المنطقة الغربية إلى أن تصل إلى طرابلس والمدن المجاورة لها؛ وذلك لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار الأمثل .

كما نبه إلى ضرورة منع تصدير المنتجات الليبية إلى الخارج، مثل: الطماطم، والدلاع، ومحاصيل العلف، وغيرها من المنتجات الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من الماء، لافتا إلى أن هذا التصدير في حقيقته ما هو إلا تصدير لماء افتراضي في دولة تعاني من ندرة في المياه.

مداخلات الحضور:

تساءل رشيد الفطيسي، مستشار فني بوزارة الموارد المائية، حول طبيعة تأسيس الهيئة المشتركة وهل أُنشئت بناءً على اتفاق وزاري؟ أم أنها مجرد هيئة مشتركة؟ فإذا كانت الهيئة قد أُنشئت باتفاق وزاري، فإن جميع الدول المعنية من وجهة نظره، ملزمة بتحقيق أهداف الهيئة. مقترحا، ضرورة الدفع نحو تحقيق اتفاق وزاري إذا لم يوجد .

وحذر الفطيسي من المساوئ التي قد تترتب على ضم المنظمات الدولية إلى أعمال الهيئات المشتركة، مشيرًا إلى أن هذه المنظمات غالبًا ما تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة من المشاريع التي تشارك فيها. كما اقترح تفعيل مذكرة جديدة للهيئة المشتركة، باتفاق وزاري ما بين الدول المتشاركة في الحوض النوبي.

انتقلت الكلمة إلى د. صابر الوحش، الأكاديمي والاقتصادي، الذي أعرب عن أسفه للوضع الحالي للهيئة المشتركة، التي من المفترض أن تحافظ على الموارد المائية. ثم علق على ما ذكره د. يونس بشأن أحواض غدامس ومرزق غير المتجددة، متسائلًا عن ظاهرة ارتفاع منسوب المياه في آبار الجنوب، بعد انقطاع لتيار الكهرباء عن النهر الصناعي استمرت مدة 28 يوما عام 2011، طالبا تفسيرًا لهذه الظاهرة.

كما أشار د. الوحش إلى ظاهرة أخرى لاحظها مؤخرًا في المناطق الصحراوية، وهي أن بعض أشجار النخيل المتيبسة نتيجة سحب كميات كبيرة من المياه الجوفية عبر أنابيب النهر الصناعي، بدأت تخضر من جديد، طالبا إجابات حول هذه الظواهر الغريبة.

من جهته، تساءل الأستاذ أحمد الكردي، باحث في الموارد المائية، عما إذا كانت هناك اتفاقيات دولية تنظم الأحواض المشتركة، أم أنها تقتصر على اتفاقيات بين الدول المشتركة في الأحواض. وأكد على أهمية الاستفادة من خبرات بعض المنظمات الدولية، خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة. كما تساءل عن مصادر تغذية الحوض، وما إذا كان معرضًا للنضوب، وتساءل أيضا عن علاقة الحوض بالنهر الصناعي.

من جانبه تساءل د. جمال أبو قرين عن دور الهيئة العامة للمياه، وعمّا إذا كانت لا تزال موجودة أم لا؟ كما طلب توضيحا عن طبيعة الخبرات التراكمية داخل الهيئة، وما إذا كانت متاحة، بالإضافة إلى البيانات ذات الصلة، ومن يمتلكها في الوقت الحالي؟

من جهته طرح د. رضوان حسين، -عميد كلية تقنية المعلومات بجامعة طرابلس، وعضو مؤسس في الجمعية الليبية للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية -سؤالا مفاده، هل توجد مخالفات في نسب استهلاك دول الجوار للمياه؟، أو أن الاستهلاك لازال في المعدل الطبيعي؟ مشيرا إلى تقصير الدولة الليبية في الاستفادة من حقها في المياه، كما تساءل عن مصير المعلومات والبيانات والخرائط ذات الصلة، وما إذا كانت قد تم رقمنتها والحفاظ عليها بوسائل معاصرة ليستفيد منها الباحثون.

من جهته تساءل الدكتور نجيب فروجة، عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة جامعة طرابلس، عن ما تحقق من أهداف الهيئة المشتركة للحقل النوبي، خاصة وقد تجاوز عمرها الـ 30 عاما، مؤكدا على أن وضوح الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها لدى الشركاء في الهيئة، يفكك كثير من المشاكل، ويبدد المخاوف تجاه بعض التصريحات من قبيل « يا نحن يا هم».

لفت أ. سليمان عبود، مدير إدارة شؤون استغلال المياه بوزارة الموارد المائية، في مداخلته إلى أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الهيئة المشتركة بحد ذاتها، بل في البناء المؤسسي لقطاع المياه بشكل عام. وأوضح أن من أهم مهام الهيئة العامة للمياه وفروعها في المناطق، هو مراقبة الموارد المائية ورصد البيانات وتحليلها ومن ثم تقييمها، وبعد ذلك يتم اقتراح السياسات بناء على هذه العملية المترابطة. وأكد أن تقاعس الهيئة عن أداء هذا الدور؛ يعكس مدى تخلفنا في هذا المجال. مضيفا، أن المشكلة تكمن في وجود مؤسسات لا تؤدي دورها بشكل فعال، مشيرًا إلى أن هذا ضعف وزارة الزراعة، التي وصفها بأنها لا تمتلك أي موارد أو فعالية.

تساءلت د. إيمان الزنتاني عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة عن دور الدولة الليبية في قضية المياه، باعتبارها قضية أمن قومي. وطرحت سؤالًا: هل ما حدث ويحدث يعد تقصيرًا أم قصورًا؟ مشددة، على ضرورة توضيح من يتحمل المسؤولية بالتحديد؟ مشيرة إلى أن الوثائق التي ضاعت يمكن الحصول على نسخ منها من الدول الأعضاء في الهيئة، مستبعدة ضياع هذه البيانات مادامت الهيئة تجمع الدول المشتركة في الحوض النوبي، وحول تقييمها للمنظمات الدولية ودورها، أكدت الزنتاني على كفاءة المندوب الليبي، فكلما كان المندوب يتمتع بالكفاءة اللازمة، كلما كان حريصا على مصالح الدولة الليبية.

كما تناولت قضايا أخرى مهمة، مثل تركيز الدول الكبرى على المناطق الغنية بالمياه والطاقة، مما يزيد من احتمالية توجه هذه الدول لاستغلال الثروات المائية في ليبيا. وأخيرًا، أشارت إلى قضية الهجرة المناخية من الدول الإفريقية نحو ليبيا؛ بسبب اتساع رقعة التصحر، وما يترتب على ذلك من ضغط كبير على الموارد المائية والغذائية في ليبيا.

أشاد د. حسين مرجين، المستشار بالهيئة الليبية للبحث العلمي، بتوضيحات المتحدثين الرئيسيين، ودورهم في إثراء البحث العلمي المتعلق بقضية الحوض النوبي. مؤكدا على حساسية هذه القضية بالنسبة للرأي العام الليبي، واهتمام المواطن في جميع الأقاليم الليبية على أهمية الحفاظ على الموارد المائية.

كما أوصى بضرورة التفكير بمنطق التراكم في هذا المجال، والمحافظة على الذاكرة الوطنية فيما يتعلق بموضوع المياه. مع الأخذ بعين الاعتبار الأعمال والإنجازات السابقة في فترة السبعينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وهذا يتطلب وجود رؤية واضحة وهادفة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية. مشددا على ضرورة توافر إرادة سياسية حقيقية وجادة؛ لتقديم التمويل اللازم للهيئة. كما شدد على أهمية الاستناد إلى الحقائق العلمية، وتجنب نشر معلومات مغلوطة نظرًا لحساسية المسألة.

تعقيبات المتحدثين الرئيسيين

بدأ د. يونس ضو تعقيباته بالتعليق على ظاهرة ارتفاع المياه الجوفية المحيطة بحقل الحساونة، وأوضح أن هذه الظاهرة ناتجة عن توقف الضخ من الآبار، مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه، مما يترك انطباعًا بوجود زيادة حقيقية للمياه. وأشار إلى وجود ظاهرة تعرف بمخروط الانخفاض تفسر هذه الظاهرة، موضحًا أنها لا تعكس ارتفاع منسوب المياه. وبالنسبة لظاهرة اخضرار النخيل من جديد، رأى أنها تحتاج إلى مزيد من الدراسات لتفسيرها.

من جهته فسر د. محمد فضل، الانخفاض في آبار الشاطي بأنه قد يكون له علاقة بالنهر الصناعي. وأوضح أن الهبوط في مناطق أخرى، مثل: سبها وأوباري مرتبط بالتوسع الجائر في إنشاء الدوائر بشكل غير قانوني، حيث تم إنشاء أكثر من 2300 دائرة، كل منها تبلغ مساحته 50 هكتارًا، تستخدم في إنتاج الأعلاف والحبوب التي تُصدر إلى تشاد والنيجر والجزائر.

أما يتعلق بموضوع الوثائق والمعلومات، أشار، محمد فضل إلى أنه بعد إنشاء الهيئة العامة للمياه عام 1972، تم تجميع كافة الوثائق من العهد الإيطالي، والمملكة وغيرها من الدراسات. حيث تم إنشاء مكتبة متطورة، تتبع الهيئة العامة للمياه، ليتم بعد ذلك نقل ملكيتها إلى الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، واصفًا هذا القرار بالتعسفي، مشيرا

إلى مذكرات قدمت لمكتب النائب العام وهيئة الرقابة الإدارية بالخصوص.

في سياق متصل، تطرق فضل إلى الإشكاليات الإدارية الناتجة عن ضم الهيئة العامة للمياه إلى وزارة الموارد المائية، مشيرًا إلى تقاعد معظم الموظفين الأكفاء؛ مما ينذر بكارثة، بحسب وصفه. موضحا، أن الهيئة المشتركة غير موجودة فعليا على أرض الواقع، ولا تمتلك حاليا أي مقر.

من جهته أعرب أ. عمار عن أسفه بشأن الخرائط، مشيرًا إلى غياب الدولة الليبية عن رسم هذه الخرائط، التي تُعدّ بواسطة منظمات دولية مختصة. وأوضح أن الآثار السلبية لهذا الغياب تتضح عند النظر إلى الخرائط الدولية، التي تخلط بين الخزان النوبي وما بعد النوبي، رغم اختلاف خصائصهما كما تم توضيحه سابقًا.

ولفت إلى أن هدف المنظمات الدولية من تضخيم مساحات الحوض، من خلال الخرائط هو تصوير الليبيين على أنهم يعبثون بالمياه، رغم أن ليبيا تُعد من أفقر الدول مائيًا في العالم، حسب قوله، مشيرا إلى إمكانية الاستفادة من بعض البرامج الدولية مثل برنامج SAP، الذي تبلغ قيمته 22 مليون دولار، والذي يهدف إلى إجراء الدراسات، وتبادل المعلومات والبيانات بين الدول الأعضاء. غير أن المؤسف بحسب عمار، أن هشاشة منظومة الحوكمة في ليبيا، تجعل من الصعب الانخراط في مثل هذه الأنشطة الدولية.

اختتمت التعقيبات مع أ. الباروني، الذي علق على الجدل القائم حول عمق الحوض، مؤكدًا أن القول بأن عمق الحوض 4000 متر غير دقيق، واصفًا ذلك بأنه خلط بين الأحواض. وأشار إلى أن بعض المنظمات الدولية تبالغ في تقدير كميات المياه في هذه الأحواض.

كما دعا الحضور إلى النظر في بحيرة ناصر، والاطلاع على العدد الهائل من الآبار في جنوب مصر، مشيرًا، إلى أن المرحلة القادمة تشمل مشروعًا مصريًا محاذيًا للكفرة، والذي م الإعلان عنه بنهر الكفرة الصناعي. وأكد أن الإشكالية الكبرى تكمن في عدم تبادل المعلومات بهذا الخصوص، على الرغم من وجود هيئة مشتركة.

وذكر أ. الباروني أن جميع النماذج الرياضية للأحواض المائية الليبية تم تحديثها عام 2010، مؤكدا على وجود سجل جيد لمتابعة الآبار بشكل دوري. ومع ذلك، لا تزال المشكلة المؤسسية قائمة، ضاربا مثالًا بمشروع نقل المياه من غدامس، الذي واجه معارضة شديدة من الجزائر وتونس، رغم أن نسبة سحب مياه الدولتين تفوق بكثير ما تسحبه ليبيا.

وفي تعقيبه على الوضع الحالي، تحدث عن الفترة التي كان فيها رئيس الهيئة المشتركة للحوض النوبي خلال عامي 2018 و2019، مشيرًا إلى أن مصر تولت الإدارة

خلال العامين التاليين 2020 و2021، مما يعد مخالفةً للاتفاق، واستغلالًا لظروف دول الجوار. مؤكدا أن مصر تأخذ الأمور بجدية أكبر من باقي الدول الأعضاء.

في ختام الجلسة، عبّر أ. السنوسي بسيكري رئيس المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات عن امتنانه، واصفًا الحوارية بأنها كانت غنية بالمعرفة والعمق العلمي. متوجها بالشكر للمتحدثين الرئيسيين، والحضور على تسليط الضوء على هذه القضية الحيوية، مؤكدًا أهمية إثراء النقاش حولها. وأن هذه السانحة تعد فرصة لتبادل الأفكار والرؤى، التي تسهم في تعزيز الفهم الجماعي لمستقبل الموارد المائية في ليبيا.

ملخص كتاب وضع وتنفيذ السياسات العامة "تطبيقات في الحالة الليبية"

أ. السنوسي بسيكري

الهدف من الكتاب، بحسب مؤلفه، الأستاذ السنوسي بسيكري رئيس المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، هو تسليط الضوء على موضوع السياسات العامة، وزيادة الاهتمام بها من قبل المعنيين بوضعها وتنفيذها، خاصة في الإدارة الليبية، وبالتالي يعد الكتاب إضافة مهمة للمكتبة الليبية التي تفتقر نسبيا إلى الكتابات في هذا المجال، حسب رأيه. يعد الكتاب أحد إصدرات المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات لعام 2024 م

ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول، أولها فصل الماهية والمتعلقات، حيث يركز هذا الفصل على تعريف السياسات العامة، من خلال عرض ما قدمه أهل الاختصاص في هذا الخصوص، ما بين تعريف مختصر من مثل: "كل ما تفعله الحكومة أو لا تفعله"، إلى تلك التعريفات التي تغوص في الألفاظ وطبيعة عملية السياسات العامة والمشاركين فيها ...إلخ.

أما الفصل الثاني فقد تعرض للخصائص والضمانات والمقومات، والتي منها محورية القرار (Decision–centric)، ودافعية أو توجيه الأهداف (Goal–Driven). وتعني محورية القرار أنها عملية تركز على القرارات التي ينبغي اتخاذها، بينما يقصد بدافعية الأهداف أن العملية ينبغي أن تنجح في تحقيق النتائج المرجوة، والمنهجية العلمية، والرجوع إلى أفضل التجارب، وصحة الافتراضات، والاستفادة من المنظمات الدولية المختصة، والمراجعة والتقييم قبل التنفيذ، والأخذ بآلية التكلفة مقابل النفع.

وفي باب الضمانات تظهر مسألة وضوح الأهداف (الكلية، والفرعية)، وأن تكون مقاربة التعامل مع الجهات المشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، قائمة على تحقيق مصالح المتلقين للخدمات، وتحقيق درجة عالية من التنسيق بين مختلف المؤسسات والدوائر المعنية بوضع السياسات، خاصة القطاعية؛ بما يضمن عدم التكرار أو التناقض، وأن تقترن عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة بالوقوف على الأسباب والاتجاهات المسيطرة، وتحديد الفرص والتحديات؛ والوقوف على فاعلية الوسائل والأدوات المختلفة، ومدى نجاعتها في تحقيق المنشود، وضرورة الاتجاه إلى الإبداع

والابتكار في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، وضرورة البحث عن مقاربات جديدة، وتخطي القوالب التقليدية والأساليب القديمة، والتأكيد على أهمية التغذية الراجعة، وتوفر آليات المراقبة والتقييم في كافة المراحل، وضرورة إشراك كافة المعنين بالسياسات العامة في وضعها، سواءً أهل الاختصاص والمعنيين بالتنفيذ، أو المستفيدين منها، وهم عموم الناس.

وبالنسبة لمقومات عملية وضع السياسات العامة، فتتركز حول البيئة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة.

الفصل الثالث يبحث في صناع السياسات العامة، ومنهم السياسيون: كأعضاء البرلمان والحكومة المنتخبين من الشعب، وهم شريحة مهمة جدا في وضع السياسات العامة، ولديهم الصلاحية القانونية للإشراف على وضع السياسات وتنفيذها، خصوصا أعضاء الحكومة، اذ هم المعنيون بشكل مباشر بوضع وتنفيذ السياسات العامة. ومن صناع السياسات الشعب، وبرغم أن التجارب تُظهر أن الرأي العام يلعب دورا محدودا في رسم السياسات العامة، إلا إن حضور الرأي العام يتدرج من التأثير في القرارات المحددة للاتجاه العام، وتلك التي تؤثر في اتجاهات السياسة اليومية، أو التي تؤثر في مسائل بعينها، ويبدو مما أثبتته تلك الدراسات أن تأثير الرأي العام محدود في الأخيرة، وأقوى في الثانية، وأكثر قوة في الأولى. كما يلعب الرأي العام دورا مهما في وضع السياسات العامة من خلال القيم والتوجهات التي تؤثر على هذه العملية، دون أن نغفل مشاركة الرأي العام غير المباشرة عبر التصويت، واختيار الساسة رغم محدودية أثره، إذ عادة ما يتم انتخاب المرشحين لتعهدهم بتنفيذ أو دعم سياسات بعينها، أو يكون عبر ضغوط مجموعات وجماعات ومنظمات تهتم بمطالب الرأي العام، وتكون أكثر تأثيرا في إيصالها لصنّاع السياسات العامة. ومن صناع السياسات العامة الجهاز البيروقراطي (Bureaucracy)، ويُقصد به الموظفون الرسميون المعينون الذين يمثلون العمود الفقري للإدارة العامة، ويتعاملون بشكل مباشر مع عملية رسم السياسات العامة، وتكشف التجارب أن دور البيروقراطيين يتعدى وظيفة الدعم؛ لذا يعتبرهم الكثير من المختصين حجر الزاوية والمحور في المستوى الثاني من مستويات وضع السياسات العامة، بل إن العديد من التجارب تثبت أن الجهاز الإداري البيروقراطي هو الأساس في الحكم على نجاح السياسات العامة من عدمه؛ لأنه قادر على إنجاحها، وقادر على إفشالها من خلال تنفيذ التشريعات النافذة بالخصوص أو تعطيلها، وإذا رجعت إلى تقييم تنفيذ السياسات العامة حتى في الدول المتقدمة؛ ستجد أن من أبرز أسباب التعثر والفشل هو المستويات الإدارية الوسطى، من إدارات ومحافظات وبلديات...إلخ. ومن صنّاع السياسات القضاء: وثابت أن القضاء يتمتع

بصلاحية تمرير السياسات العامة أو وقفها بحكم صلاحيته الدستورية، وعلوية أحكامه على القوانين والقرارات الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، المعنيتين بوضع السياسات العامة. هناك أيضا القوى السياسية المنتظمة في الأحزاب السياسية والمكونات السياسية الأخرى، حيث تتمتع بمكانة مميزة تمكنها من التأثير على عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة، حيث تتحرك الأحزاب وتملء جزءا من المساحة الكبيرة، أحيانا بين الحكومة والرأي العام، كما أن الأحزاب يمكن أن تلعب دورا مباشرا في وضع وتنفيذ السياسات العامة، من خلال دورها في الحكومة، ولو بأقل درجة من التأثير، من خلال عضويتها في البرلمان. ومن صناع السياسات العامة أيضا مجموعات الضغط وجماعات المصالح، وهي عادة ما تعبر عن مطالب ومصالح مكونات متنوعة من المجتمع؛ وغالبا ما تكون هذه المصالح اقتصادية أو تتعلق بالقيم الاجتماعية، ويبرز دور هذه الجماعات في قدرتها على نشر معلومات تتعلق بالحالة محل وضع السياسة العامة، وذلك في مقابل شح المعلومات، أو تعمد حجبها، أو حجب جزء منها من قبل الحكومة. ويعتبر القطاع الخاص من المؤثرين في عملية وضع السياسات العامة، خاصة في النظم المتقدمة والاقتصادات الكبيرة، وكذلك الدول التي شهدت تحولا في نظمها السياسية والاقتصادية، وتبنت إجراءات نما من خلالها القطاع الخاص، فقد باتت تفضيلات الشركات الخاصة، والمكونات التنظيمية للتجار، والمقاولون، وأصحاب الحرف، والمنشآت الصناعية، وغيرهم موضع اهتمام واعتبار لدى صنّاع السياسات العامة. وكذا دور مراكز البحوث والخبراء معلوم في السياسات العامة، مع تفاوتها من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة تكون مساهمة تلك المؤسسات بارزة، من خلال ما تقوم به من استطلاعات، وبحوث، ودراسات، يقوم الساسة بالبناء عليها في وضع السياسات العامة. أما الدول الأقل نموا فلا يكون لهذه المراكز دور يذكر، والبارز من هذه المراكز يكون ممولا من قبل الحكومات؛ الأمر الذي يلقي بظلال من الشك حول استقلاليته؛ ومن ثم مساهمته الإيجابية في رسم السياسات العامة، كما سيتضح لاحقا. ويلعب الإعلام دورا حيويا في عملية وضع السياسات العامة، فالإعلام يناور بين الدولة والحكومة، وبين الرأي العام، وينجح في تشكيل رأي عام حول العديد من القضايا التي تتطلب موقفا من الحكومة. ويكمن دور الإعلام في عملية وضع السياسات العامة، في المعلومات والتحاليل حول آلية وضع السياسات، والأخطاء التي تقع في مرحلة التصميم ومرحلة التنفيذ.

الفصل الرابع من الكتاب ينشغل بأهم موضوعات الكتاب، وهو عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة، ويبدأ الفصل بحديث عن الاختلافات حول عناصر عملية وضع وتنفيذ السياسات، وذهب المؤلف في هذا الصدد إلى ما ذهب إليه كثير ممن كتب في

الموضوع، ومن بينهم Howlett وPerl، اللذان اختارا خمس دوائر أو مراحل أو خطوات، تمر بها عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة، وهي كما يلي:

أولا/ وضع الأجندة:

ويعتبرها خبراء الإدارة العامة من أكثر مراحل وضع السياسات العامة حساسية وأهمية، إذ يتم في هذه المرحلة تبني أهم الملفات والقضايا والمسائل محل الدراسة لوضع سياسات بشأنها. ويتعلق الأمر في هذه المرحلة بدراسة المشاكل الرئيسية التي تمثل تحديا أمام الحكومة، أو تشكل قلقا للرأي العام، أو فئات من المجتمع، وتمثل متطلبات النهوض والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضاغطا أساسيا على صنّاع السياسات العامة؛ للاتجاه نحو تدعيم قطاعات حيوية بعينها، باعتبارها تمثل حجز الزاوية في تحقيق التقدم الاقتصادي، والوصول إلى دولة الرفاه، يضاف إلى ذلك مطالب تأتي من الداخل والخارج، لا مناص من جعلها ضمن المسائل التي تدرس في مرحلة وضع الأجندة، سواء تلك التي تحركها المكونات السياسية والاجتماعية المحلية، أو التي ترتبط بالفضاء الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بنماذج وضع الأجندة فقد نقل المؤلف عديد النماذج التي قدمها مختصون في السياسات العامة؛ لتهسيل عملية وضع أجندة السياسات، والخلاصة أن تحديد المشاكل وتصنيفها؛ مرتبط بتقدير صحيح لطبيعتها، وذلك يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي المشكلة بالتحديد؟
- هل هي مشكلة آنية؟ أم أنها مشكلة مستقبلية؟
- هل معالجة المشكلة ذات أهمية بالنسبة للمجموع العام؟ أم بالنسبة لمكون أو فئة بعينها؟
- ما أهمية التعاطي مع المشكلة في إطار سياسات التحول والبناء والتنمية والنهوض؟
- هل المشكلة قابلة للمعالجة في ظل الإمكانيات أو الظروف الراهنة أو المستقبلية؟
- ما هي كُلفة تجاهل المشكلة المتوقعة في المديين القصير والأطول؟

• شجرة التفريع المنطقي

يتجه العديد من أهل الاختصاص إلى اعتماد ما يعرف بـ "شجرة التفريع المنطقي" لفهم المشكلة أو المسألة مناط البحث عبر تفكيكها وتقييمها؛ وذلك من خلال مقاربتين هما:

1.تفريع المشكلة أو المسألة محل البحث إلى جزئيات، والإلمام بها كليا عبر الإجابة عن ستة أسئلة: ماذا؟، لماذا؟، من؟، متى؟، أين؟، كيف؟
2.تفريع المشكلة أو المسألة محل البحث إلى إجزاء عبر تفكيكها بمنهجية PESTLE، من خلال تحليل العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، القانونية، والتكنولوجية، والبيئية.

ثانيا/ تصميم وصياغة السياسات العامة:

يقصد بمرحلة صياغة السياسة، حصر البدائل حول كيفية التعاطي مع المشاكل أو القضايا التي تم اعتمادها في مرحلة وضع الأجندة، حيث يتم في هذه المرحلة تحديد بدائل حل المشاكل، ثم تُهذّب وتطور، ثم تصاغ بشكل واضح.

- إضاءات أولية

يرى Charles Jonesأن عملية صياغة وتصميم السياسات العامة؛ تتطلب فهما وتناولا حذرا من المهم إدراكه حتى تنجح عملية صياغتها، واضعا بين يدي أهل الاختصاص النقاط التالية:[1]

1.لا ينبغي أن تُحصر عملية صياغة السياسة في طرف واحد؛ لذا يمكن أن يكون هناك أكثر من مقترح للصياغة.
2.ليس من الضروري أن تنطلق الصياغة من خلال تحديد دقيق للمشكلة، أو أن يتوفر تواصل بين المعنيين بالصياغة وبين المجموعات المتضررة.
3.ليس من الضروري ربط الصياغة بجهات أو مؤسسات بعينها، مع التسليم بدور الأجهزة البيروقراطية في ذلك.
4.قد تطول عملية الصياغة دون أن يتم دعم مقترح بعينه.
5.ينبغي أن تتوفر محطات للاعتراض والاستدراك لمن لم يتمكنوا من الدفع بمقترحهم في المقدمة.
6.مرحلة الصياغة لا تنتهي إلى نتيجة محايدة، إذاً سيكون هناك رابح وخاسر.

ويؤرق المعنيون بتصميم السياسة العامة هاجس الإقرار والاعتماد، ويؤثر بشكل كبير في مقاربتهم للصياغة، لأن الأطراف المعنية سياسيا واجتماعيا، حاضرة بقوة عند الشروع في الصياغة، الأمر الذي ينعكس بشكل أو بآخر على طريقة صياغتهم للسياسات العامة المقترحة.

(1) Charles Jones: An Introduction to the Study of Public Policy, 1984: 7

ثالثا/ اتخاذ القرار:

وتعني أن واحدا أو أكثر من الخيارات التي تم ترشيحها ودراستها، خلال مرحلتي التصنيف والصياغة قد تم اعتماده؛ لتأخذ مرحلة اتخاذ القرار ترتيبها الثالث في عملية وضع السياسات العامة. ويأتي تعقيد هذه المرحلة من مراحل وضع وتنفيذ السياسات العامة، كونها تمثل المحطة الرئيسية لحسم الموقف من مشكلة ما مطروحة؛ لتبني سياسة عامة بخصوصها، بالإضافة إلى أن هذه المرحلة تنطوي على نقاط عبور، قادرة على نسف الجهد الذي بُذل في المرحلتين السابقتين، وهي نقاط تتعلق بالمؤسسات الرسمية، منها: نقطة عبور البرورقراطيين، ونقطة عبور المشرعين[2].

وكغيرها من مراحل وضع السياسات العامة، هناك نماذج عدة لتحديد كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولويات السياسات العامة، والوجه الأمثل الذي ينبغي تكون عليه القرارات، منها:

1. **النموذج العقلاني** Rational Model
2. **النموذج التدرجي** Incremental Model
3. **النموذج التدرجي أو التكاملي** Mixed–Scanning Model
4. **نموذج العلبة** Garbage Can Model

مقابل ما سبق، يلاحظ على مرحلة اتخاذ القرار أنها تنحصر في مجموعة محدودة من المعنين باتخاذ القرار من المنظومة الرسمية، مقارنة بدوائر عديدة وواسعة من المؤثرين في مرحلة وضع الأجندة، ونسبيا في مرحلة صياغة البدائل، دون أن يعني ذلك تفرد الرسميين باتخاذ القرار، فسيكون بالقطع هناك ضغوط وثغرات تسمح بتأثير داخلي وخارجي على القرار.

رابعا/ تنفيذ السياسة:

بمجرد أن تدخل مقترحات السياسات العامة مرحلة التشريع، وتأخذ شكل قانون أو قرار، ولا يتم الاستدراك عليها تصبح جاهزة للتنفيذ. وعادة ما يقترن الحديث عن تنفيذ السياسات العامة بالفاعلين وبالأنشطة المرتبطة ارتباطا مباشرا بالتنفيذ، خاصة بعد تحديد الاتجاه وأهداف السياسة محل النقاش. ومن المعلوم أن موظفي الدولة (the bureaucrats) في مجال السياسات مناط البحث، هم أكثر الفاعلين أهمية في تنفيذها، وهم في نفس الوقت من أبرز عوائق تنفيذ السياسات العامة على الأوجه الأكمل.

(2) Christoph Knill & Jale Tosun, Public Policy, Palgrave Macmillan UK 2012, pag 133-134

وتظهر في عدد من الدول المتقدمة وحتى الأقل تقدما، مستويات عدة لتنفيذ السياسات العامة، فهناك المستوى الوزاري، وهناك الإدارات التي تمثل الجهاز البيروقراطي، وهناك الأجهزة والمؤسسات التي لها دور في تنفيذ العديد من السياسات، في مجالات مستحدثة كالبيئة وغيرها، وهي مؤسسات تعول عليها الدول المتقدمة؛ كالولايات المتحدة في تنفيذ السياسات العامة، وتتبعها في ذلك العديد من الدول مثل بريطانيا وإيرلندا[3].

ومن المهم التذكير بأن مساهمة الجهاز الإداري في وضع السياسات؛ سيجعل من عملية التنفيذ سلسة وناجحة، حيث تصبح -كما يؤكد "أندرسون" -العملية الإدارية (التنفيذ) متناغمة مع العملية التشريعية (صياغة السياسات)؛ حال الالتزام بالتشريعات واللوائح، التي تمثل مجموع السياسات العامة.

أيضا فإن وضوح ودقة وشمول صياغة السياسات العامة، من خلال التشريعات الصادرة من قوانين أو قرارات؛ يحسم مسألة الاجتهاد، ويقلل من الخلاف حول غايات السياسات، ويجعل عملية التنفيذ واضحة المسار، ولا يقع الجدل في تحديد مسار وآليات التنفيذ إلا إذا كان التشريع فضفاضا، أو يقْصُر عن مجابهة المشكلة مناط البحث.

خامسا/ تقييم وتقويم السياسة:

تعرف عملية تقويم السياسات العامة بأنها عملية تحليلية تتضمن مجموعة من الإجراءات؛ تهدف إلى الحكم على فاعلية السياسات العامة، من خلال فحص البرامج والمشروعات، وكافة العلميات التنفيذية المتعلقة بالسياسات العامة المعتمدة، وإذا ما كانت عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة قد حققت المرجو منها.

إن فكرة تقييم، ثم تقويم السياسات العامة؛ تقوم على أساس إدراك معمق للمراحل السابقة، بداية من تحديد المشكلة، وقرار البدائل، والصياغة، انتهاء بالتنفيذ، حيث أن المتابعة الدقيقة لكل المراحل ييسر عملية تحديد الاختناق، وضبط الاختلال، ومعرفة السبب الرئيسي لتعثر أو فشل السياسة العامة؛ لذا فإن من أهم أسباب فشل عملية تقويم السياسات، هو النظر إليها كمرحلة مستقلة، وتأتي عمليا في نهاية مراحل وضع وتنفيذ السياسات العامة.

الفصل الخامس اهتم اختص بتقديم أمثلة ونماذج وضع وتنفيذ السياسات العامة؛ والغاية منه تقديم مقاربة عملية لوضع وتنفيذ السياسات العامة، كنموذج نظري يسّهل فهم ما تم استعراضه، خلال مراحل وضع وتنفيذ السياسات العامة. حيث تم

(3) Christoph Knill & Jale Tosun, Public Policy, Palgrave Macmillan UK 2012, pag

استعراض تجارب مختلفة لوضع السياسات، وهو حالة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد اكتشافه بكميات اقتصادية، واكتشاف وسائل تجميعه ونقله لفئات مختلفة من المستهلكين، والخلافات بين المستويات الإدارية في البلاد وأصحاب المصالح من شركات إنتاج وتوزيع...إلخ، وكيف تم التوصل إلى سياسة عامة بالخصوص بعد سنوات طوال وخلافات حادة.

أما الفصل السادس فقد ركز على تحليل السياسات العامة، والذي يراد به، حسب تعريف مختصين، «عملية دراسة وتقييم السياسات العامة القائمة أو المقترحة، بحيث يتمثل الهدف في فهم أسباب المشاكل التي تسعى السياسات العامة إلى حلها، وتقييم فعالية السياسات الحالية، واقتراح حلول بديلة...أو التقييم المنهجي للبدائل السياسية لمشكلة أو قضية عامة معينة، بحيث تساعد صانعي السياسات على تحديد، وتفهم، وتقييم، النتائج المحتملة لخيارات السياسات المختلفة»، وبالعموم فإن القصد من التحليل هو تفكيك المركب إلى أجزاء؛ بغرض فهم طبيعته ومتعلقاته، فعندما يتم تفكيك الظاهرة أو القضية إلى جزيئات؛ عبر أدوات معروفة لأهل الاختصاص، يسهل فهمها ويتيسر التعامل معها، وتقترن عملية التحليل بدورة السياسات العامة، خاصة في مراحلها الأولى : وضع السياسات العامة، بداية من تحديد المشكلة، ثم وضع بدائل حلها، واختيار وتصميم السياسات، وصولا إلى تنفيذها.

تطرق الفصل أيضا إلى نظريات تحليل السياسات العامة والتي أهمها: نظرية النظم السياسية، وهي التي ينظر من خلالها للسياسات العامة على أنها مخرج من مخرجات النظام السياسي؛ ونظرية الجماعة، والتي تعكس الدور الحيوي للجماعات بمختلف اتجاهاتها في صنع السياسات العامة، وكيف أن السياسات العامة تتغير بتغير دور وحضور الجماعات، ونظرية النخبة، والتي تفسر تأثير النخبة الحاكمة على المنظومة العامة، بما في ذلك وضع السياسات العامة، والنظرية الوظيفية، والتي تركز على دور النشاطات الوظيفية في صنع السياسات العامة، وهو ما قد يعتبر إبرازا لدور البيروقراطية والتكنوقراط في صنع السياسات العامة، والمؤسسية التي تعطي السبق في وضع السياسات العامة وتنفيذها للمؤسسات الرسمية الحيوية العليا، والأجهزة الحكومية هي المشرفية رسميا أو دستوريا على عملية وضع السياسات العامة. كما عرَّج الفصل على الأساليب الكيفية والكمية كأدوات معتمدة لتحليل السياسات العامة، والمعتمدة في مناهج البحث العلمي.

الفصل السابع ينشغل بالتجربة الليبية في وضع وتنفيذ السياسات العامة، والذي تتبع باختصار عملية وضع السياسات العامة منذ تشكل أول حكومة، ثم مجلس أمة

بعد الاستقلال، وحتى الوقت الراهن، حيث لا يجزم المؤلف بأن ليبيا عرفت نموذجا متماسكا لوضع وتنفيذ السياسات العامة، أو أنها اتبعت نهجا صحيحا لوضع وتنفيذ السياسات، فالنهج بعد تأسيس الدولة عام 1952م، كان يتسم بالعفوية، غير أنه تطور بعد ذلك، خاصة بعد اعتماد التخطيط مطلع الستينيات، ثم صارت إدارة الدولة منذ الثمانينيات من القرن والماضي وما بعدها، تخضع لنمط تسيير لا ينسجم مع الأساس الصحيح للسياسات العامة.

والإشكال لم يكن في دور السلطات في وضع وتنفيذ السياسات العامة، وإنما في الجانب الفني المتعلق بكيفية تحديد وصياغة وتنفيذ السياسات العامة؛ ما أضفى عليها الطابع العفوى، وجعلها مرتبكة وقاصرة عن تحقيق المرجو منها. وهناك قصور في عدم الإلمام الصحيح بدورة عملية السياسات العامة، أو منظومة السياسات العامة، وعدم إدراك خصائص السياسات العامة، وكيفية تصميمها وتنفيذها، وكيف يتم الاستدراك عليها، ومن يقوم بوضعها، وأن هذا القصور ظهر في بشكل أو بآخر في مخرجات العملية برمتها.

دراسة واقع السياسات العامة في ليبيا:

أعد المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات دراسة ميدانية، حول واقع السياسات العامة في ليبيا، والتي تضمنت بيانات ومعلومات تم جمعها بأسلوب المقابلات، مع العشرات مما يسمى، حسب الدراسة، الخط البيروقراطي الأمامي، وهم موظفو الجهاز الحكومي، الذين لهم علاقة مباشرة باتخاذ القرارات من الناحية الفنية، في رئاسة الوزراء، ووزارات المالية، والنفط، والتعليم الأساسي والعالي، والزراعة، والمواصلات، والإسكان، والخارجية، كما استفادت الدراسة من حلقة نقاش عن الموضوع، شارك فيها وزراء سابقون، وموظفون في الإدارة العليا، ومدراء مراكز حكومية. أظهرت نتائج الدراسة ضعفا في مفهوم السياسات العامة لدى موظفي الدولة، وغيابا لما وصفته الدراسة بآليات السياسات العامة بمفهومها المتكامل، والحاجة الملحة لأدلة السياسات العامة وتنظيم دورتها.

وجاء في الدراسة أن ما يقرب من 40٪ من المستطلع آراؤهم، لا يحيطون بمفهوم السياسات العامة، ومنهجية وضعها، والدورة التي تقوم عليها العملية، وبرغم أن 90٪ أجابوا بأنه قد تم اعتماد سياسات عامة في المؤسسات التي يعملون فيها، أو عملوا بها في السابق، إلا أن قصور فهمهم لمدلول السياسات العامة وعملية وضعها؛ يشير إلى ضعف في النسبة المشار إليها، ما يعزز ما سبق ذكره، آلا وهو تأكيد أكثر من 20٪ على أنه لم يتم وضع سياسات عامة لأكثر من 5 سنوات في المؤسسات التي يعملون بها.

وعند تناول منهجية ودورة وضع السياسات العامة، أكد نحو 35٪ من المستطلعين عدم وجود منهجية، والافتقار إلى اتباع دورة وضع وتنفيذ السياسات العامة، وبنفس النسبة أكد المستطلعون عدم وجود دليل، أو مرشد لوضع السياسات العامة في المؤسسات التي يعملون بها.

ما الذي ينبغي فعله؟

وفي هذا العنوان ركز المؤلف على ضرورة أن تأخذ السياسات العامة مكانتها في حزمة الإصلاح وتطوير الإدارة الليبية، وهذا يكون من خلال قيادة مدركة لماهية السياسات العامة وأهميتها، وملمة في ذات الوقت بعملية وضع وتنفيذ السياسات، على أن تلجأ إلى الطرق السليمة لتحقيق ذلك. وهذا يعكس الحاجة الملحة إلى إصلاح جذري لجهازها الحكومي؛ ليكون قادرا على أداء مهمته الرئيسية، وهي تقديم الخدمات للمواطنين على أكمل وجه وبأعلى المستويات، وهذا لا يتأتى إلى من خلال كادر مؤهل، يسهم في وضع السياسات وتنفيذها بشكل صحيح.

ولأن المجتمع بمكوناته في القلب من عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة، فإن هناك حاجة ملحة لتكريس مناخ المشاركة الفعالة، من خلال توعية الرأي العام بهذا الملف، وفسح المجال لنهضة وتطور مكونات المجتمع المدني، من أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية متخصصة، في كافة المجالات، ومن ذلك تطوير القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، وإيجاد توازن بين دور الدولة، ودور المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

يلخص المؤلف إلى أن العرض العام للسياسات العامة، وكل ما يتعلق بها في هذا الكتاب؛ يكشف مدى التحدي أمام عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة، ويميط اللثام عن الصعوبات التي تواجهها. وتبدأ الصعوبات من إشكالية الفهم المعمق للسياسات العامة، والفارق بينها وبين القرارات التنفيذية العادية، وعلاقتها بالمسار الاستراتيجي للمؤسسة، ومراحلها التي تتطلب دقة ومعرفة؛ ليتسنى السير فيها بشكل صحيح؛ ولأجل بلوغ مقاربة سياسات عامة ناجعة. يضاف إلى ذلك تداخل أدوار من لهم مصلحة ومسؤولية، وما يترتب على هذا التداخل من مشاكل وصعوبات تجد نفسها في عملية وضع وتنفيذ السياسات. وأن هناك حاجة ملحة في كل مرحلة من مراحل وضع وتنفيذ السياسات العامة، لمقاربة منهجية وفق ما وصلت إليه آخر وأهم الدراسات والتجارب في هذا المجال، وهذا أمر يتكاسل عنه المعنيون بوضع السياسات العامة.

سياسات ودراسات

مجلة علمية تصدر عن
المركز الليبي للدراسات

المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسّسة بحثيّة مستقلّة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبياّ، دولة ومجتمع، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحدّيات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، والنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدّة برامج متخصّصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ، ويعد استطلاعا للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "سياسات ودراسات".